الأمم المتحدة

E/ESCWA/SD/1993/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

اندماج الأسرة والمرأة العائدة في مجتمعاتهن الأصلية

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
11 MAY 1994
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ESCWA/SD/1993/5
٢ شباط/فبراير ١٩٩٤
ARABIC
الأصل: بالعربية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة التنمية الاجتماعية
وحدة المرأة والتنمية

اندماج الأسرة والمرأة العائدة في مجتمعاتهن الأصلية(*)

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
11 MAY 1994
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

(*) تستند هذه الدراسة بشكل رئيسي على دراسة اعدتها الدكتورة هبة احمد نصار، استاذة الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ومركز البحوث الاجتماعية، الجامعة الامريكية في بيروت.

- صدرت دون تحرير رسمي.

94-0082

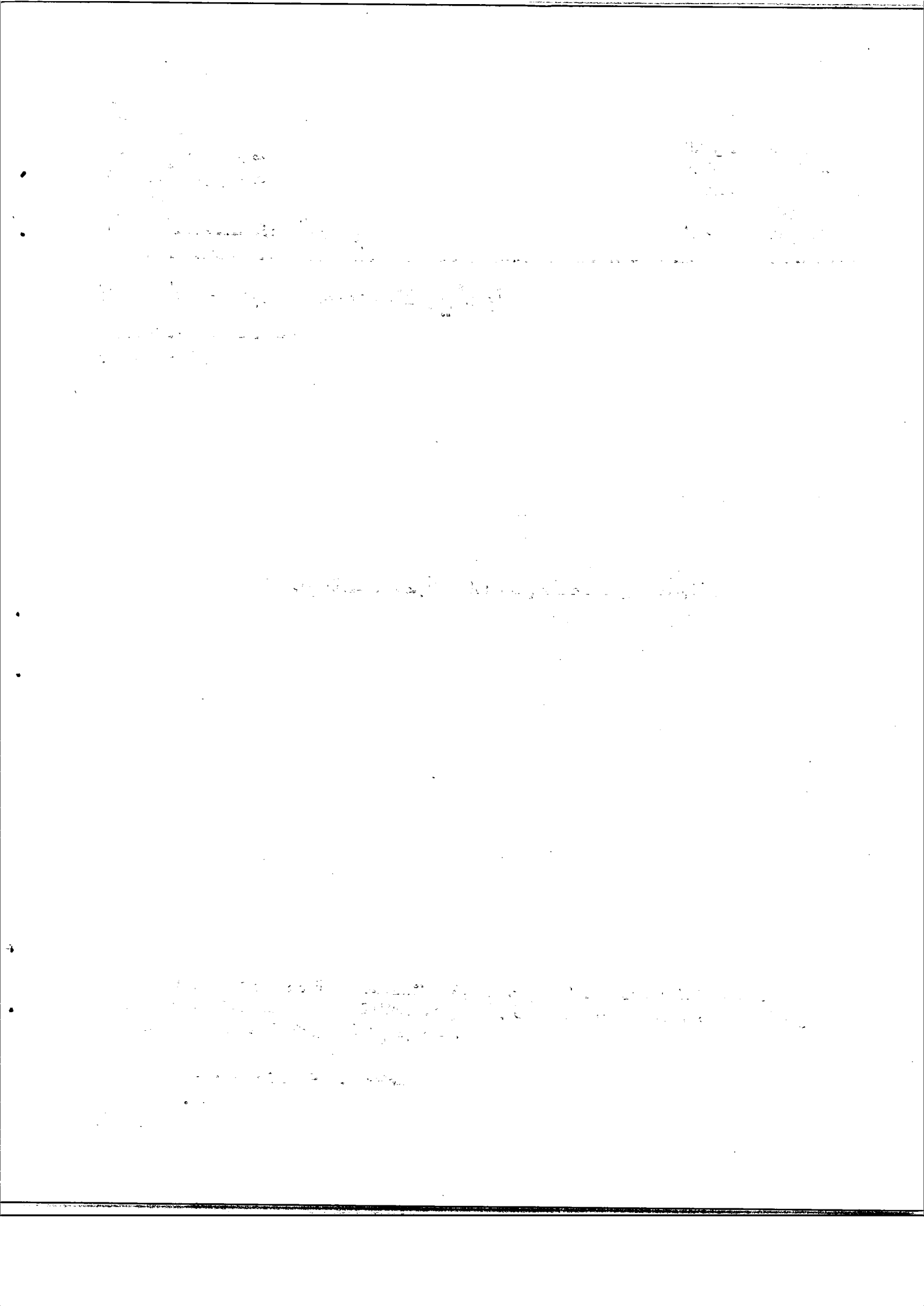

المحتويات

الصفحة

مقدمة ١

الفصل الاول: ظاهرة العودة في المجتمعات العربية ٥

أولا: التعريف بظاهرة العودة في المجتمعات العربية ٥

ثانيا: الوقع والقسمات للعودة في بعض الدول العربية ٧

ثالثا: آثار العودة على المجتمعات محل الدراسة ١٣

الفصل الثاني: نظرة عامة حول العودة، الاسرة العربية والمرأة ١٩

أولا: الاسرة والمرأة العربية العائدة ١٩

ثانيا: منظور شامل للاسرة والمرأة العربية في المجتمعات محل الدراسة ٢٣

الفصل الثالث: اعادة اندماج الاسرة والمرأة العربية العائدة في الوطن الاصلي ٣٠

اولا: مشكلات العائدين في المجتمعات محل الدراسة ٣٠

ثانيا: النظرة المستقبلية ٥١

ألف- الاستنتاجات ٥١
باء- نظرة مستقبلية ٥٥
جيم- البرامج والسياسات والاقتراحات الدائمة ٥٦

الملحق ١- الجداول ٦٥

المحلق ٢- الحواشي ٨١

المراجع العربية ٩١

المراجع الاجنبية ٩٤

مقدمة:

مما لا شك فيه أن ظاهرة العودة تعد من أهم الظواهر المعاصرة فى عدد لا بأس به من المجتمعات العربية كمصر والاردن والسودان واليمن ولبنان، وذلك بخلاف دول المغرب العربى.

وترتبط العودة بظاهرة أكثر شمولية وهى ظاهرة انتقال العمالة بين دول المنشأ ودول الاستقبال. وعلى الرغم من تعدد مداخل دراسات إنتقال العمالة بين الدول مثل مدخل التنمية البشرية والمدخل الكلاسيكى والنيوكلاسيكى والمدخل الماركسى[1]، فإن النظريات التى تناقش آثار العودة وإندماج العائدين فى المجتمعات محل الدراسة غابت إلى حد كبير عن ادبيات الفكر الاقتصادى والاجتماعى بوجه عام. ولهذا تستند معظم الدراسات التى تبحث فى آثار انتقالات العمالة على المشاهدات والأبحاث الميدانية. والمراجعة الدقيقة للدراسات التى ظهرت فى تفسير آثار عودة العمالة من الخارج توضح أن كافة الدراسات فى هذا المجال قد أتت بنتائج متناقضة، بحيث يصعب الخروج منها بإطار نظرى موحد لتلك الظاهرة. وإذا أضفنا إلى ما سبق أن هذه الورقة تقوم بدراسة حالة الأسرة والمرأة العربية العائدة لتبين لنا مدى صعوبة وضع مثل هذا الاطار نظرا لتشابك هذه الدراسة مع العديد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تؤثر على وضع الأسرة والمرأة العربية بصفة عامة. وعلى الرغم من القصور الواضح فى الدراسات التى ناقشت الاثار الاجتماعية لتنقل العمالة بوجه عام والعودة على وجه الخصوص، فإننا نعتقد أن قلة البيانات التى تتعلق بصورة مباشرة بالظاهرة محل الدراسة لا يجب وان تمثل عائقا امام هذه الدراسة، نظرا لضرورة بحث ظاهرة إعادة إندماج الأسرة والمرأة العائدة فى بلد المنشأ من خلال منظور كلى يتناول الوضع العام للأسرة والمرأة فى الإطار الاجتماعى والاقتصادى فى البلدان محل الدراسة، وليس من خلال منظور جزئى يناقش الأسرة والمرأة العائدة فقط.

وتهدف هذه الورقة إلى دراسة إعادة إندماج الأسرة والمرأة العربية العائدة فى الاردن، مصر واليمن. ويرجع إختيارنا لهذه المجتمعات العربية لتوفر بعض البيانات عن الأسرة والمرأة العائدة بها ونظرا لضخامة مشكلة العودة بها.

ويوضح الشكل رقم -١- الخطوات الأساسية للدراسة، وهى على النحو التالى:

شكل رقم - ١ -

الإطار العام للدراسة : منظور جزئى وكلى

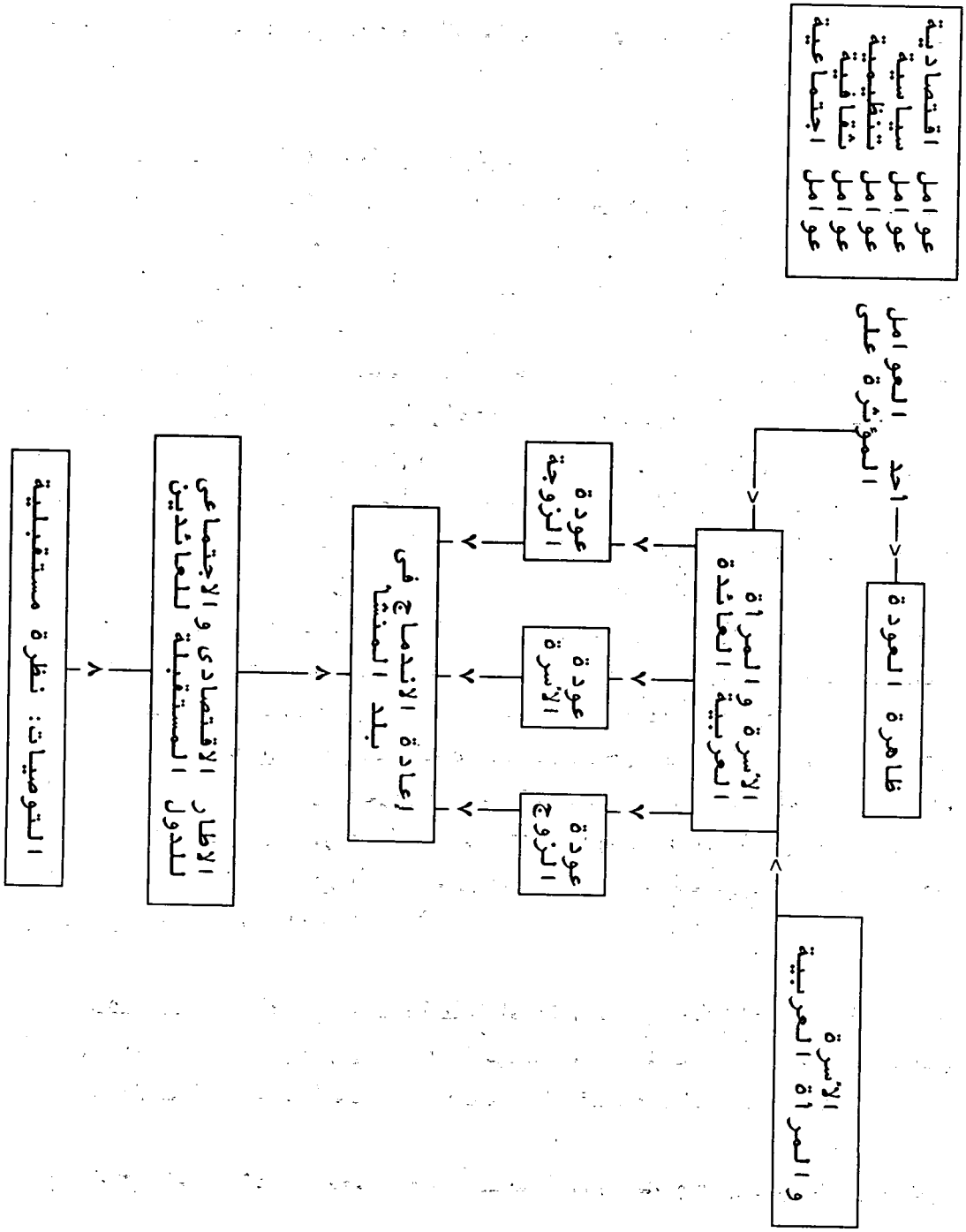

الموضوع محل الدراسة هو الأسرة والمرأة العربية العائدة، وذلك فى ظل إطار الأسرة والمرأة العربية فى المجتمعات محل الدراسة. وسوف يتم مناقشة هذا الموضوع فى ظل وقع وقسمات العودة وفى ظل الإطار الاقتصادى والاجتماعى للمجتمعات محل الدراسة المستقبله للعائدين، بحيث يتم فى النهاية دراسة إعادة الإندماج للأسرة والمرأة العائدة على مستوى الأسرة (الجزئى) وايضا على المستوى الكلى.

وسوف نبدأ هذه الدراسة بفصل أول عن وقع آثار العودة نبحث فيه بعض ملامح هذه الظاهرة فى الاردن واليمن ومصر. ثم نتطرق فى الفصل الثانى إلى دراسة الأسرة والمرأة العربية من حيث العلاقة بين ظاهرة العودة والأسرة وايضا وضع الأسرة والمرأة العربية فى المجتمعات محل الدراسة. أما الفصل الثالث فيبحث فى كيفية إدماج الأسرة والمرأة العائدة فى مجتمعات المنشأ من خلال دراسة مشكلات العائدين على مستوى الأسرة وعلى المستوى المجتمعى وذلك بهدف طرح تصور مستقبلى للموضوع محل الدراسة.

الفصل الأول - ظاهرة العودة فى المجتمعات العربية

أولا: التعريف بظاهرة العودة فى المجتمعات العربية:

تعد ظاهرة إنتقال العمالة بين الدول من اكثر الظواهر تعقيدا. ويرجع السبب فى ذلك إلى عدة عوامل : فبداية تنتشر هذه الظاهرة بين مجموعتين من الدول تختلف كل مجموعة منها فى إتصالها بهذه الظاهرة. فالمجموعة الأولى هى مجموعة دول منشأ العمالة المهاجرة، والمجموعة الثانية هى مجموعة دول استقبال العمالة المهاجرة. وتزداد هذه الظاهرة تعقيدا إذا أخذنا الجانب الاخر منها فى الاعتبار وهو العودة، حيث تصبح دول المنشأ دول مستقبلة للعمالة المحلية والتى تركتها لفترة من الزمن(٢).

ويجدر بنا أولا التفرقة بين المستويات المختلفة للعودة: ويتمثل المستوى الاول للعودة فى عودة المهاجرين بعد فترة عمل مؤقته فى الخارج نتيجة لإنتهاء تعاقدهم بأى صورة ما. أما المستوى الثانى للعودة فيترتب عليه نقص صافى فى رصيد العاملين بالخارج نتيجة أن التدفقات الداخلة منهم أكثر من التسرب من العاملين المهاجرين إلى الخارج. ومن المعروف ان المستوى الثانى من العودة هو الجانب الذى تهتم به الدراسات المتعلقة بالاثار الاقتصادية للعودة نتيجة لمستتبعات هذا المستوى من العودة على الاقتصاد كالإنخفاض فى التحويلات والضغوط على سوق العمل. أما الدراسات التى تعنى بالآثار الاجتماعية للعودة فيجب أن تشمل المستوى الأول وكذلك المستوى الثانى من العودة معا، وذلك لان كلا المستويين لهما آثار عديدة على مستوى الأسرة(المستوى الجزئى).

وفى هذا الخصوص يجب ايضا التفرقة بين العودة المؤقتة والعودة الدائمة. وتتمثل العودة المؤقتة فى عودة المهاجرين إلى موطنهم الأصلى نتيجة لإنتهاء تعاقدهم للعمل فى بلد الهجرة، إلا انهم يرغبون فى الهجرة مرة اخرى فى المستقبل. اما العودة الدائمة فينتفى فى ظلها الرغبة فى الهجرة للخارج مرة أخرى. وحيث أن هذه الدراسة تهتم بكيفية إندماج الأسرة والمرأة العائدة فى بلد المنشأ، فان البحث يجب وان ينسحب على حالات العودة الدائمة والمؤقتة ايضا، حيث يصعب تصور الأسرة غريبة فى موطنها الأصلى، حتى ولو كان لفترة مؤقتة، فى حين يرى البعض أنه يمكن إستبعاد حالات العودة المؤقتة من الدراسة.

وعند دراسة العودة فى الدول العربية المصدرة للعمال إلى دول النفط، يجب وان نفرق بين فترتين لحدوث العودة فى الوطن العربى فى الوقت الراهن:

١ - العودة فى منتصف الثمانينات إثر إنخفاض اسعار النفط.

٢ - العودة إثر ازمة الخليج الثانية فى بداية التسعينات.

فبالنسبة للحالة الأولى نعتقد أن من اهم سماتها هو تكاتف مجموعة من العوامل على دفع العمالة العربية للعودة من الدول النفطية الغنية وبصورة إختيارية فى أغلب الاحوال وذلك منذ منتصف الثمانينات.

أما بالنسبة للحالة الثانية، فأن أهم مميزاتها هو أتصافها بأنها عودة فورية لعدد كبير من العاملين بالكويت والعراق بحيث يمكن القول بأنها عودة أجبارية، فقد خلالها العائد ممتلكاته وعمله فى الخارج وأصبح لاجئا لوطنه، فى حين تعتبره الادبيات المختلفة عائدا إلى وطنه. والخطورة تتمثل فى عودة الأسرة بكامل أفرادها كلاجئين إلى وطنهم بعد طول فترة غياب. ومن الملاحظ أن الظاهرة محل الدراسة تتميز بالايقاع السريع ، فبعد مرحلة الازدهار النفطى والتى بدأت فى السبعينات وتزايد الطلب على العمالة العربية فى الدول النفطية الغنية حدث تراجع ملحوظ فى العوائد النفطية فى بداية الثمانينات، وتراجع الطلب على العمالةالوافدة من تلك الدول.

وتضافرت عوامل أخرى على بروز هذه الظاهرة فى منتصف الثمانينات كاحلال العمالة غير المحلية بعمالة وطنية فى الدول المصدرة للبترول والمنافسة من جانب العمالة الأسيوية والتى تحصل على مستويات أجور أكثر إنخفاضا، بالاضافة إلى إستكمال البنية الأساسية فى معظم الدول النفطية المستوردة للعمالة فى الثمانينات بالمقارنة بالسبعينات، وعوامل أخرى كالعجز المتزايد فى ميزانيات بعض الدول النفطية كالسعودية والتباطؤ فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى والانفاق[٣]. ومع توقف القتال بين إيران والعراق توقع المراقبون مرحلة جديدة من الانتعاش الاقتصادى وتزايد الطلب على العمالة فى الدول النفطية، الا أنه فى اغسطس ١٩٩٠ بدأت أزمة الخليج الثانية بآثارها ومصاحباتها كالعودة الجبرية والقهرية لحوالى مليون ونصف مليون تركوا الكويت، وعدد مماثل غادر العراق. وكما سبق أن أشرنا فأن من أهم مميزات تلك العودة هو أن معظم العائدين فقدوا وظائفهم ورواتبهم وجمدت حساباتهم وأرصدتهم فى المصارف وصناديق التوفير بحيث أضطر العائد اللجؤ إلى موطنه الأصلى[٤].

وفى النهاية فانه يجب أيضا التفرقة بين العودة بعد هجرة طويلة الامد فى الخارج بدأت فى الستينات أقام الفرد خلالها مع اسرته داخل دول المهجر وبين عودة من هجرة قصيرة الأجل ظل الفرد خلالها مرتبطا بوطنه الأم، وفى بعض الأحيان تعيش اسرته به. ففى الحالة الأولى يكون العائد وأسرته أكثر إندماجا فى دول الإرسال عن بلد المنشأ وتصبح عملية إعادة إندماج الأسرة كلها على المستوى المجتمعى أساسا. أما فى الحالة الثانية فان إعادة الاندماج لعائل الأسرة سوف تتم على المستوى الأسرى أساسا ثم المجتمعى.

ثانيا - الوقع والقسمات للعودة فى بعض الدول العربية

على الرغم من أن وقع العودة فى المجتمعات محل الدراسة قد يكون مشابها من حيث النمط الزمنى إلا أن الملاحظ أنه يوجد إختلاف فى بعض القسمات كما تبين الصفحات التالية:

ا - فبالنسبة للاردن مرت هجرة العمالة بها بعدة مراحل متميزة بدأت منذ الخمسينات . فلقد كانت لحربى ١٩٤٧ و ١٩٦٧ آثارا واضحة على سوق العمل مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى حوالى ٢٥%. ولقد تميزت هذه الفترة بهجرة القوى العاملة الأردنية إلى الدول المتقدمة أساسا كالمانيا الغربية وكندا والولايات المتحدة وأستراليا. كذلك ظهرت خلال هذه الفترة بدء هجرة العمالة الأردنية إلى دول الخليج والتى أزدهرت خلال الفترة ٧٦ - ١٩٨٢. ولقد شهدت هذه الفترة أرتفاعا ملحوظا فى أسعار البترول شجعت العمالة الأردنية على الهجرة بحيث تحول الاردن من دولة تتميز بوفرة فى العمالة إلى دولة تعانى من عجز فى العمالة فى بعض التخصصات، وأصبح الاردن بلدا مصدرا ومستوردا للعمالة فى آن واحد. اما المرحلة الثالثة فهى الفترة ١٩٨٣ حتى الوقت الحالى حيث تأثرت هجرة العمالة الأردنية بظروف إنخفاض اسعار البترول[٥]، بالاضافة إلى عامل اشغال العمالة المحلية فى الدول المستقبلة للوظائف المتاحة بها، وتزايد الطلب على العمالة الأسيوية فى دول الخليج. ولقد كانت إشارة صافى هجرة العمالة الاردنية سالبة بالنسبة للاعوام ١٩٨١، ١٩٨٥، ١٩٩٠، و ١٩٩١. وأوضحت بعض التقديرات أن ٣٠٠ الف من المواطنين الأردنيين أجبروا على ترك وظائفهم فى الكويت مما يشكل ١٠% من مجموع السكان وحوالى ٥ر٩% من حجم القوى العاملة.

وبدراسة التوزيع الجغرافى للمهاجرين العائدين[٦] حسب الدول التى كانوا يعملون بها يتبين لنا أن السعودية تمثل المركز الأول (١ر٥٠%) كمصدر للعمالة

الأردنية العائدة، تليها الكويت (٥ر٢٧%) ثم الامارات العربية المتحدة (١١%).

- اما التوزيع المهنى للعمالة العائدة فيوضح أن نسبة مرتفعة من الاردنيين العائدين من الخارج كانوا يعملون فى مهن تخصصية وفنية وهى ٥ر٣٤% وأن ٢٠% منهم يعملون فى مهن ادارية وكتابية. اما نسبة الذين كانوا يعملون فى الزراعة فقد كانت منخفضة للغاية ٦ر٢%، فى حين بلغت نسبة عمال الانتاج ٨ر٢٨%. ويعكس التوزيع المهنى للعمالة الاردنية العائدة المستوى التعليمى لهم،حيث اوضحت الاحصاءات المختلفة ان معظم الاردنيين العائدين من الخارج مؤهلين علميا. فلقد بلغت نسبة الحاصلين على الشهادة الثانويةوما بعدها ٢ر٦١% بين العمالةالعائدة موزعين كالتالى، ٧ر٢٢% من الجامعيين و١٦% من حملة الشهادة الثانوية.

وكذلك لاحظنا أن التركيب العمرى للعائدين تركيب فتى، حيث تبلغ نسبة العمالة العائدة فى الفئة العمرية ٢٠ - ٤٩ عام : ٦٩% من اجمالى العمالة العائدة[٧]. ولهذا الأمر إنعكاسات هامة على مقدرة الاقتصاد الاردنى على إستيعاب العمالة العائدة، حيث أن معظم تلك العمالة فى سن الشباب والعمل، والالتحاق بوظيفة ما يعد أمرا حيويا بالنسبة لها.

كذلك بدراسة اسباب العودة- فيما عدا خلال ازمة الخليج- تبين لنا انها فى حوالى ٧ر٥٢٪ من الحالات تكون أسباب خارجية مثل انتهاء المشروع وصعوبات العمل وتخفيض الراتب وانتهاء التعاقد وظروف المعيشة، فى حين ان الاستقالة لا تمثل سوى ٢٥% من مجموع تلك الحالات وتمثل ظروف العائلة ٧ر٢١% من تلك الحالات. وبالنسبة للبقية (٦ر١%)، فإن سبب العودة يكمن فى وجود مصدر دخل آخر فى الاردن.

٢ - اما بالنسبة لليمن، فمن المعروف ان الهجرة اليمنية قد ازدهرت اساسا فى اعقاب ١٩٧٣ نتيجة لارتفاع اسعار البترول بحيث تم تقدير اليمنيين العاملين بالخارج بحوالى ٢٠% من سكان اليمن الشمالى فى ١٩٧٥. وبلغت نسبة العمالة اليمنية العائدة التى كانت فى الخارج لفترة تتراوح بين ٥ سنوات - ٩ سنوات ٢ر٢١% واقل من خمس سنوات ٧ر١٧% إلى إجمالى العمالة العائدة[٨]. ولقد كان الاتجاه الأول للمهاجرين اليمنيين مجالى التشييد والبناء. إلا أنه بعد انتهاء الفورة التشييدية فى دول الخليج الغنية، اتجه اليمنيون بنجاح واضح فى البداية إلى قطاع الخدمات والتجارة وعلى وجه الخصوص فى السعودية. ولقد بدأت العمالة اليمنية فى العودة منذ منتصف الثمانينات مع اتخاذ حكومة المملكة العربية السعودية أجراءات عديدة لتضييق فرص العمل امام العمالة اليمنية المهاجرة إليها. وتفاقمت ازمة عودة العمالة

اليمنية اعتبارا من اغسطس ١٩٩٠ أثر ازمة الخليج وتصاعد الاضطرابات السياسية فى منطقة القرن الافريقى وعودة المهاجرين اليمنيين من الصومال وجيبوتى واريتريا واثيوبيا.

وكذلك أثر قرار الحكومة السعودية فى بداية عام ١٩٩٠ بتطبيق شروط العمل الخاصة بكل الاجانب على المهاجرين اليمنيين، ودفع العديد من اليمنيين إلى العودة. وتمثلت اسباب العودة فى عامليين اساسين: الرغبة الذاتية فى ترك العمل إثر قرارات السعودية الجديدة (٥ر٤٢%) أو نتيجة لأسباب تتعلق باستغناء رب العمل عنهم وعدم التمكن من إيجاد كفيل (١ر١٩%)[٩].

وعلى الرغم من التضارب الشديد فى البيانات الاحصائية حول حجم الهجرة اليمنية للخارج، فلقد أمكن تقدير حجم الهجرة العائدة إلى اليمن أثناء أزمة الخليج بحوالى ٨٠٠ر٧٣١ عائد ومرافق. وتم تقدير العائدين فى قوة العمل منهم ب ٥٦٦ر٣١٨ فرد، وهو ما يوازى مرة ونصف عدد العاملين فى القطاعين العام والحكومى والمختلط والبالغ عددهم ٥٣٠ر٢٢٧ عامل. ولقد بلغ عدد المرافقين العائدين حوالى ٢٣٤ر٤١٣ مرافق، إلا انه يجدر الملاحظة ان حوالى ٨ر٩١% من مجموع المغتربين العائدين أتوا من السعودية و ٣ر٦% فقط أتوا من الكويت.

- وبدراسة التركيب العمرى للعمالة العائدة يتبين لنا الانتقائية الواضحة للهجرة لفئة الشباب، حيث تبلغ فئة الشباب فى فئة العمر ١٥ - ٤٤ سنة ٧٥% من مجموع العائدين. فى حين تبلغ هذه النسبة ٤٠% من سكان اليمن بصفة عامة. ويعد التوزيع العمرى للعمالة العائدة اكثر شبابا من التوزيع العمرى لليمنيين ككل. أما نسبة الافراد فى سن ٤٥ سنة فلقد بلغت ٦ر٢٣% من مجموع العمالة العائدة. وكما هو متوقع فان نسبة الذين فى فئة العمر (أقل من ١٥ سنة) تعد منخفضة للغاية ٩ر١% [١٠]

- أما بالنسبة لمدة البقاء فى الخارج فأن أهم خصائص العودة اليمنية الطول النسبى لفترة البقاء فى الخارج، حيث بلغت فترة إغتراب ١ر٦١% من العمالة اليمنية العائدة من عشر سنوات فأكثر، فى حين بلغت فترة اغتراب ٢ر٢١% من العمالة اليمنية العائدة فترة زمنية تتراوح بين ٥ - ٩ سنوات. وتبلغ نسبة الذين بلغت فترة أغترابهم اقل من خمس سنوات ٧ر١٧%.

أما بالنسبة للهيكل التعليمى للعمالة العائدة، فعلى الرغم من أن الحالة التعليمية للعمالة العائدة متدنية للغاية، حيث بلغت نسبة الأميه بها ١ر٤٥% فأنها اكثر أرتفاعا من المستوى التعليمى لليمنيين ككل، حيث تبلغ نسبة الأمية ٤ر٦٦%. اما نسبة الملمين

بالقراءة والكتابة فلقد بلغت ٣ر٣٧% بالنسبة للعمالة العائدة، وهى أيضا أكثر إرتفاعا من النسبة المماثلة السائدة بالنسبة للمجتمع اليمنى والتى بلغت ٩ر٢٣%. اما الحاصلين على مؤهل تعليمى (ابتدائى فأعلى) فلا تتعدى ٥ر١٧% وهى أيضا اكثر أرتفاعا من النسبة المماثلة السائدة بالنسبة للمجتمع اليمنى[١١]. ومن المعروف ان نسبة الأمية فى اليمن تعد من اعلى النسب السائدة على مستوى العالم، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للاناث، ولهذا فلا نعجب من تدهور المستوى التعليمى للعمالة العائدة، خاصة وأن معظم تلك العمالة كانت تعمل فى قطاع التشييد والبناء والخدمات، وهى قطاعات لا تحتاج إلى مهارات كبيرة.

ويعكس التوزيع المهنى للعمالة العائدة التدنى الواضح لمهارات تلك الفئة حيث يتركز معظمهم فى قسمين رئيسيين وهى المهن الزراعية والصيد والرعى والأعمال الحرفية. وتبلغ نسبة هذه الفئة ٢ر٦٩% إلى مجموع تلك العمالة. ولا تشكل نسبة الفنيين والمهنيين سوى ٣ر٠% من مجموع العمالة العائدة. وتبلغ نسبة العاملين بالخدمات والاعمال الادارية والكتابية حوالى ٦ر٥% و٣ر٥% إلى مجموع العمالة العائدة على التوالى[١٢]. ويعكس هذا التوزيع المهنى للعمالة العائدة الافتقار الواضح لمعظم المهاجرين العائدين إلى المهارات والكفاءات العلمية والعملية. ويعكس التوزيع المهنى للعمالة العائدة اثناء العمل بالخارج إلى تحول واضح فى المهارات حيث إنخفض عدد العاملين بالقطاع الزراعى بنسبة ٩٠% وارتفع عدد العمالة التى تعمل فى الخدمات والانتاج إلى خمسة اضعاف. وهكذا توضح الاحصاءات ان ٤٢% من العمالة العائدة تحول إلى عمال انتاج فى المهجر و ٤٠% منهم كانوا يعملون فى قطاع الخدمات.

٣ - اما بالنسبة لهجرة العمالة المصرية

فلقد شاهدت مراحل عديدة، بدأت بفترة تقييد لها منذ منتصف الخمسينات حتى ١٩٦٧ ثم بعملية سماح للهجرة مع محاولة تنظيمها خلال الفترة ١٩٦٧ حتى بداية السبعينات. اما المرحلة الثالثة والممتدة منذ ١٩٧٤ وحتى الان فقد زللت خلالها القيود الموضوعة على الهجرة. وعلى الرغم من ازدهار الهجرة الخارجية فى مصر خلال السبعينات، فلقد شاهدت مصر مثل بقية الدول العربية المرسلة للعمالة إلى دول الخليج وقع ظاهرة العودة خلال فترتين، الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ وأثناء أزمة الخليج الثانية. ولقد ظهرت تقديرات عديدة للعمالة العائدة فى مصر، حيث تم تقديرها ب ١ر٥٨٣ر٠٠٠ خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٥ فى مسح المجلس القومى للسكان وب ١ر٧٤٠ر٦٥٣ فى مسح الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى ١٩٨٧ للفترة المرجعية ٧٤ - ١٩٨٧، وب ١ر٤٧٤ر٦٢٢ فى مسح العمالة للجهاز المركزى للتعبئة

العامة والإحصاء ١٩٨٨ للفترة المرجعية ٧٤ - ١٩٨٨. وترجع الاختلافات فى تقديرات العمالة العائدة إلى الأختلافات فى عينة البحوث المختلفة[١٣].

وعلى الرغم من ان حركة هجرة العمالة المصرية قد ازدهرت خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ نتيجة لتدفق اعداد كبيرة من المصريين إلى العراق، فلقد شاهدت حركة العودة طفره كبرى خلال مرحلة ازمة الخليج فى صيف ١٩٩٠.

ولقد قدرت حجم العمالة العائدة من الكويت ب ١٥٦ ألف ومن العراق ب ٥٠ر ٢٤١ الفا. وبذلك يكون اجمالى العمالة العائدة حوالى ٣٩٨ الفا. ومصدر هذا الرقم هو الاستمارات المملؤة من جانب العائدين والتى تم حصرها من جانب وزارة العمل.

<u>وبدراسة التوزيع العمرى</u> للعمالة العائدة يتبين لنا تركز المهاجرين العائدين فى فئات السن الشابة حيث توضح المسوح السابقة ان متوسط السن يتراوح بين ٣٥ عام و٣٧ عام. ويتركز المهاجرين العائدين فى فئة العمر ٢٠ - ٤٠ عام، حيث بلغت هذه النسبة ٩ر٦٧%، ٢ر٦٣% و ٩ر٦١% فى مسح المجلس القومى للسكان ومسح سوق العمل، وبحث الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء على التوالى[١٤]. ومن المتوقع ان تتركز نسبة كبيرة من المهاجرين العائدين فى فئات العمر فى سن الشباب وأن تنخفض نسبة العمالة العائدة فى فئة العمر فى سن المعاش بحيث لا تتعدى ٤ر٢% فى كافة المسوح. ومما لا شك فيه أن مجتمع العائدين الفتى يمثل عبئا كبيرا على واضعى سياسات إستيعاب العمالة العائدة نظرا لرغبة هؤلاء العائدين فى فئة العمر الصغير (سن الشباب) فى الحصول على فرصة عمل منتجة.

<u>اما بالنسبة لتوزيع المهاجرين العائدين حسب الحالة التعليمية</u> فالملاحظ هو التدنى الشديد فى مستوى الحالة التعليمية للمهاجرين العائدين، حيث تبلغ نسبة الأمية بين المهاجرين العائدين بين ٧ر٣٧% و ٤ر٣٠% فى المسوح المختلفة. وبمقارنة نسبة الأمية والذين يقرأون ويكتبون بذوى الشهادات الجامعية، يتبين لنا أن حوالى نصف العمالة العائدة تقع فى الفئات الدنيا بالنسبة للحالة التعليمية، فى حين تبلغ نسبة حاملى الشهادات الجامعية حوالى ثمن العمالة العائدة.

<u>- وبدراسة التوزيع المهنى</u> للعمالة العائدة يتبين لنا ارتباط السمات الاساسية للتوزيع المهنى للعمالة العائدة إلى حد كبير بنمط توزيع تلك العمالة حسب الحالة التعليمية. فلقد لاحظنا ان معظم العمالة العائدة تتركز فى فئتى الزراعة والانتاج والنقل، بحيث تراوحت نسبة هاتين الفئتين بين ٦٩% و ٢ر٤٣% فى مسح الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٨٧. فاذا استبعدنا نسبة ال ٧ر٧% والتى تشير إلى

العمالة العائدة الأقل من السن فى هذا المسح فأن التوزيع المهنى للعمالة سوف يصبح ٦ر٥٧% فى الزراعة و الإنتاج، ٥ر١٣% اعمال كتابية وخدمات و ٠ر٢٧% مهن فنية ومديرين. وتحظى مجموعة المهن الفنية والعلمية بالمركز الثانى من حيث نسبتها إلى مجموع مهن العمالة العائدة فى كافة المسوح، فى حين تحتل بقية المهن (ادارية، كتابية، بيع، وخدمات) نسبة لا تزيد عن ٢٢% فى استيعاب العمالة العائدة.

وتوضح دراسة خصائص العمالة المصرية العائدة من الكويت والعراق[١٥]، تدنيا واضحا فى المستوى المهارى والتعليمى للعمالة العائدة من العراق بالمقارنة بالمستوى المهارى والتعليمى للعمالة العائدة من الكويت، حيث أرتفعت نسبة العائدين من فئة المديرين وفئة القائمين بالأعمال الكتابية وبأعمال البيع والخدمات إلى اجمالى العمالة العائدة من الكويت عن حالة العراق، فى حين كانت فئة العائدين من عمال الزراعة إلى أجمالى العمالة العائدة من العراق أكثر أرتفاعا عن حالة الكويت.

- <u>وبمقارنة الخصائص الأساسية للمهاجرين العائدين وخصائص القوة العاملة المحلية من غير المهاجرين</u>[١٦] نلاحظ أنه على الرغم من تدنى المستوى التعليمى للمهاجرين العائدين فى كافة المسوح، فانه من الواضح انه أكثر ارتفاعا من المستوى التعليمى للقوة العاملة المحلية. فلقد بلغت نسبة الأميين بين العمالة العائدة ٤ ٠ر ٣٠% فى حين بلغت ٢١ر٣٨% لغير المهاجرين. كذلك لاحظنا ارتفاعا واضحا فى نسبة حاملى الشهادات الجامعية بين العمالة العائدة بالمقارنة بنفس النسبة لفئة العمالة غير المهاجرة (١٢ر١٥% مقابل ٩٧ر٣%).

- وتوضح المقارنة بين العمالة العائدة وقوة العمل المحلية غير المهاجرة بعض الخصائص البارزه لمجتمع العائدين بالنسبة لخصائص العمل ايضا. فالنسبة للتوزيع المهنى لاحظنا الارتفاع النسبى للفئات فى اعلى السلم المهنى للعائدين بالمقارنة بالقوة العاملة المحلية، حيث بلغ التفاوت أقصاه بالنسبة للعمالة فى المهن الفنية والادارية (٥ر٢٢% مقابل ٤٥ر٩%). وعلى الرغم من الانخفاض النسبى فى نسبة العمالة الزراعية إلى مجموع العائدين بالمقارنة بغير المهاجرين فأن هذه الفئة تمثل الغالبية بالنسبة لمجتمع العائدين والقوة العاملة المحلية. ومما لا شك فيه ان هذا يعد امرا طبيعيا، فما زالت الزراعة تستوعب اكبر نسبة من القوة العاملة المحلية. كذلك إرتبط ارتفاع نسبة العمالة الزراعية إلى مجموع العمالة العائدة بطبيعة الهجرة المؤقتة فى مصر فى الثمانينات والتى غلب عليها الطابع غير الرسمى، وفى كثير من الأحيان كانت هجرة احلالية للعمالة فى أدنى المستويات المهارية.

كذلك استرعى انتباهنا ارتفاع نسبة العمالة العائدة فى فئة عمال الانتاج عن

النسبة المماثلة بالنسبة للقوة العاملة المحلية. ويرجع السبب فى ذلك إلى عاملين : إنتشار الهجرة بين عمال التشييد فى السبعينات مع بداية الفورة النفطية، وازدهار الهجرة غير الرسمية والهجرة الاحلالية فى الثمانينات.

وفى النهاية نود ان نشير إلى ان متوسط مدة البقاء فى الخارج منخفض بعض الشئ فى مصر بالمقارنة بدول أخرى مصدرة للعمالة حيث بلغ ٢٩ر٣ عام فى الحضر و ١٩ر٢ عام فى الريف فى بحث الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لعام ١٩٨٨. وترجع اهمية دراسة متوسط فترة البقاء فى الخارج إلى ارتباطها بوقع العودة على المتغيرات الاقتصادية وطبيعة الهجرة. ولقد لاحظنا تناقصا مستمرا فى فترة البقاء فى الخارج فى الثمانينات بالمقارنة بالسبعينات، فبعد ان كانت ٨٩ر٤ عام قبل ١٩٧٢ تناقصت إلى ٧٤ر٣ عام للفترة الزمنية ٧٤ - ١٩٧٩ ثم إلى ١٦ر٢ عام خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ثم إلى ٩٥ر١ عام خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨. ويعنى ذلك أن وقع العودة أصبح اسرع فى المجتمع المصرى فى الثمانينات عن السبعينات، الأمر الذى يفسره الطابع الغالب للهجرة فى مصر فى الثمانينات كهجرة احلالية إلى الاردن والعراق بالمقارنة بالهجرة إلى دول النفط، وهى الطابع الغالب لانتقال العمالة المصرية فى السبعينات.

أما بالنسبة لدوافع العودة فى مصر فان الاسباب العائلية مثلت ٤ر٢٢% من دافع العودة، فى حين كانت بقية دوافع العودة تمثل دوافع خارجية كانهاء التعاقد (٢ر٢١%) وخفض المرتبات (١ر٨%) والاقالة (٥%) وسوء معاملة المصريين (٣ر١٨%) وعدم إمكانية تجديد الاعارة من مصر (١ر٨%).

ثالثا - آثار العودة على المجتمعات محل الدراسة.

يمكن تلخيص اهم الاثار الاقتصادية والاجتماعية لعودة العمالة فى الدول العربية فى ثلاث عوامل، وهم آثار العودة على سوق العمل فى المجتمعات محل الدراسة، وآثار العودة على ميزان المدفوعات فى ظل دول تعانى من أزمة اقتصادية واضحة المعالم، وإنعكاسات ما سبق على الظروف الاجتماعية الصعبة التى سوف يواجهها العائدون مع المحليين مثل ظروف السكن والخدمات الاجتماعية بصفة خاصة.

١ - فأذا بدأنا باثآر عودة العمالة الاردنية فانها تكمن اساسا فى زيادة اعداد الباحثين عن عمل. وترجع أهمية هذه المشكلة إذا اخذنا العوامل التالية فى الاعتبار:

- معظم العمالة العائدة فى سن العمل.

- ارتفاع معدل البطالة الهيكلية فى الاقتصاد الاردنى من ٢% خلال النصف الثانى من السبعينات إلى ٨% خلال الثمانينات، مما ادى إلى زيادة الذين فى بطالة من ١٦٩٧٩ فى ١٩٨١ إلى ٥٠٨٥١ فى ١٩٨٨[١٧].

وتتميز البطالة فى سوق العمل الاردنى بانها بطالة هيكلية، وتنبع اساسا من عدم التوافق بين العرض والطلب سواء المحلى او الخارجى على العمالة الاردنية. ومما يزيد الامور تعقيدا:

- غياب آلية التنسيق لضبط حركات تدفق العمالة الاردنية الخارجية او العمالة الوافدة إلى الاردن.

- عزوف القوة العاملة الاردنية عن العمل فى قطاعات الانتاج السلعى خاصة القطاع الزراعى وفى قطاع الانشاءات ورغبة اصحاب العمل فى الحاق العمالة الوافدة الرخيصة نسبيا فى العمل، مما يؤثر على توفير فرص عمل للعمالة الاردنية سواء المحلية او العائدة. وتشير الاحصاءات المختلفة إلى تفاوت واضح بين معدل النمو السنوى للطلب على العمالة المحلية والعمالة الوافدة ومعدل النمو السنوى للعرض للعمالة المحلية والعمالة الوافدة خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٨. ففى حين بلغ معدل النمو السنوى للطلب على العمالة الوافدة ١٤ر٤% خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٧، لم يتعدى ٢ر٨% للعمالة المحلية خلال نفس الفترة الزمنية، وذلك فى حين كان معدل نمو عرض العمالة المحلية ٣ر٩% ومعدل نمو عرض العمالة الوافدة ١٤ر٤%.

- <u>أما الأثر الثانى السالب للعمالة الاردنية العائدة فهو تراجع قيمة التحويلات</u> فى الاقتصاد الاردنى، حيث إنخفضت نسبة تلك التحويلات من ٢٣% إلى الناتج القومى الاجمالى فى ١٩٨١ إلى ١٩ر٧% فى ١٩٨٨، ومن ٤٤ر٣٪ إلى قيمة الواردات فى ١٩٨٤ إلى ٣٢ر٨% فى ١٩٨٨. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات لدينا عن آثار ازمة الخليج على تحويلات العاملين بالخارج، فأننا يمكن ان نتصور أثر هذا التراجع على الاقتصاد الاردنى خاصة إذا اخذنا فى إعتبارنا الأزمة الاقتصادية التى يمر بها الاردن. وتوضح الاحصاءات خطورة مشكلة المديونية الخارجية التى يعانى منها الاردن، حيث ارتفعت نسبة الدين الخارجى إلى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى من ٧٩% فى ١٩٨٠ إلى ٢٨٣ر٤% فى ١٩٩١، وكذلك ارتفعت نسبة خدمة الدين الكلى لصادرات السلع والخدمات من ٨ر٤% فى ١٩٨٠ إلى ٢٠ر٩% فى ١٩٩١[١٨].

ولقد بلغ معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ٥ر١% فى المتوسط فقط خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩١ فى الاقتصاد الاردنى، وبلغت نسبة عجز الموازنة ٧ر١٥% من الناتج المحلى الاجمالى[١٩] فى المتوسط خلال نفس الفترة الزمنية السابقة. وذلك بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها هذا الاقتصاد. فلقد حدث تناقص واضح فى الاهمية النسبية للقطاعات السلعية لحساب قطاع الخدمات، حيث ارتفع نصيب هذا القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى من ٣٧٪ فى ١٩٦٥ إلى ٢ر٦٤% فى الفترة ٨٥ - ١٩٨٨. فاذا إضفنا إلى ما سبق زيادة معدلات الطلب على السلع والخدمات عموما وبالذات خدمات الاسكان والتعليم والخدمات الصحية وزيادة الطلب على السلع الغذائية الاساسية والسلع الاستهلاكية والتى يستوردها الاردن من الخارج اساسا فان هذا سوف يترتب عليه اعباء إضافية على ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية للاردن[٢٠]. بالإضافة إلى انه يشير بوضوح إلى المشكلة التى سوف تواجهها الأسرة الاردنية العائدة والتى يبلغ متوسط عدد آفرادها اربعة أفراد[٢١].

٢- وبدراسة الاثار الاقتصادية والاجتماعية لعودة العمالة اليمنية يتضح لنا ما يلى:

- تمثل الهجرة العائدة ضغوطا واضحة على سوق العمل فى اليمن. فاذا اخذنا فى اعتبارنا أن ٢٠٠٠٠٠ - ٢٥٠٠٠٠ نسمة يدخلون سوق العمل اليمنى سنويا، وان معظم هؤلاء من القوة العاملة غير الماهرة أو نصف الماهرة، فى حين أن الطلب على القوة العاملة غير الماهرة أو نصف الماهرة لا يتعدى ١٠٠٠٠٠ فرد سنويا، فأن هذا يعكس ازمة سوق العمل فى اليمن. وفى نفس الوقت يجدر الاشارة إلى ان المتخرجين الجدد من التعليم اليمنى المحلى يبلغ عددهم حوالى ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ فرد سنويا[٢٢]. وهكذا تتزايد الفجوة بين الطلب والعرض فى سوق العمل اليمنى، ويتولد من هذا العجز زيادة عبء البطالة فى الاقتصاد اليمنى. فلقد قدرت البطالة بحوالى ٤٨٩ الف عاطل وارتفعت إلى اكثر من ١٧٠٠ عاطل بعد عودة العائدين بسبب ازمة الخليج. وتمثل هذه النسبة حوالى ٤ر٢٦% من اجمالى قوة العمل.

- أما آثر العودة اليمنية على إنخفاض التحويلات فهو من أهم الاثار السلبية للهجرة اليمنية العائدة. فلقد إنخفضت نسبة التحويلات للناتج المحلى الاجمالى من ٨٤ر٥٤٪ فى ١٩٧٨ إلى ٩٥ر١٦% فى ١٩٨٧. كذلك لاحظنا إنخفاضا شديدا فى نسبة التحويلات إلى الصادرات من ٢٦ر٣٠٠% فى ١٩٧٦ إلى ٧٨ر٤٥٦% فى ١٩٨٧[٢٣]. كذلك إنخفضت حجم التحويلات النقدية المقدرة للمهاجرين اليمنيين من ١٠٦٦ مليون دولار فى ١٩٨٧ إلى ١٠٠ مليون دولار فى ١٩٩١[٢٤].

وترجع اهمية هذا التراجع فى قيمة التحويلات إلى وضع الاقتصاد اليمنى فى الثمانينات والتسعينات. فلقد مثلت التحويلات النقدية للعاملين اليمنيين، مصدرا اساسيا للعملة الخارجية فى اقتصاد يعانى من ازمة اقتصادية واضحة. وتوضح الاحصاءات مظاهر تلك الازمة فى :-

- تراجع نصيب الفرد الحقيقى من الناتج المحلى الاجمالى من ٢٧٥٨ ريال بأسعار ١٩٨٥ فى ١٩٨٩ إلى ٢٣٦٨ فى ١٩٩١ وارتفاع قيمة المديونية الخارجية من ٥ر٤ بليون دولار فى ١٩٨٩ إلى ٧ر٧ بليون دولار فى ١٩٩١، بحيث ارتفعت نسبة المديونية الخارجية للناتج المحلى الاجمالى من ٢ر٨٥% فى ١٩٨٩ إلى ٣ر٩٥% فى ١٩٩١. ومما يوضح خطورة الوضع الاقتصادى باليمن تزامن هذا الانخفاض فى التحويلات النقدية للعمالة اليمنية العائدة مع تزايد الاعباء الاقتصادية للوحدة اليمنية، مما ادى إلى أرتفاع قيمة عجز الموازنة من ٥ر٩ بليون ريال فى ١٩٩٠ - أى ما يساوى ١٠% إلى الناتج المحلى الاجمالى - إلى ٤ر١٢ بليون ريال فى ١٩٩١[٢٥]، وإلى ٢٦ بليون ريال فى ١٩٩٢. ولقد كان السبب الاساسى وراء الارتفاع الشديد فى عجز الموازنة هو الزيادة فى الانفاق، وعلى وجه الخصوص الانفاق على الدفاع نتيجة لضم جيش اليمنيين ونتيجة للارتفاع الشديد فى الانفاق على الصحة (من ١ بليون ريال فى ١٩٨٩ إلي ٢ بليون فى ١٩٩١) وعلى الخدمات التعليمية (من ١ر٤ بليون ريال فى ١٩٨٩ إلى ٣ر٨ بليون ريال فى ١٩٩١)نتيجة لظاهرة العودة. وهكذا بلغ معدل النمو السنوى فى الانفاق الجارى ٣٠% فى ١٩٩١ و ٤٣% فى ١٩٩٢. ونتيجة للسياسات المالية التوسعية التى اتبعتها الحكومة اليمنية للأقتراض من النظام البنكى يعانى الاقتصاد اليمنى من معدلات تضخم مرهقة حيث بلغ عجز الموازنة ٥٥% من الناتج المحلى الاجمالى[٢٦].

وتزداد الصورة عن الاقتصاد اليمنى وضوحا، إذا علمنا انه حدث إنخفاض فى المعونة الخارجية من أكثر من ٢ بليون ريال فى ١٩٩٠ إلى ٤ر٨٨ مليون ريال فى ١٩٩١. ولقد انخفضت قيمة الاستثمار الكلية من ٥ر١١بليون ريال فى ١٩٨٩ إلى ثمانى بليون فى ١٩٩١ بحيث أصبحت عملية خلق فرص عمل جديدة للعائدين امرا على قدر كبير من الصعوبة[٢٧].

ومن أهم المشكلات الاقتصادية السائدة فى اليمن زيادة الاعتماد على الخارج فى استيراد الغذاء فالقطاع الزراعى - وهو يمثل النشاط الاقتصادى الأول فى اليمن حيث يعمل ٦٠% من القوة العاملة - يعانى من تدهور فى انتاج اهم حاصلاته كالخضروات والحبوب والبن والقطن والدخان والتى أنخفضت ب ١٣%، ٤ر٤١%، ٣١%، ١١%، و ١١% على التوالى فى عام ١٩٩١ بالمقارنة ب ١٩٩٠. ولقد ترتب على

هذا الانخفاض فى الانتاج الزراعى والذى تزامن مع ارتفاع معدل نمو الزيادة السكانية، وارتفاع قيمة الواردات من القمح إلى ١٨٠ مليون دولار فى ١٩٩١[٢٨]. ولقد كانت هجرة العمالة اليمنية أحد اسباب اهمال هذا القطاع منذ السبعينات.

3 - أما بالنسبة لاثر الهجرة العائدة على الاقتصاد المصرى:

فلا يمكن فهمه إلا فى ضوء التطورات الاقتصادية الحالية فى الاقتصاد المصرى والذى يمر بفترة إنكماشيه منذ منتصف الثمانينات بالإضافة إلى اجراءات التثبيت الاقتصادى والتى بدأت منذ بداية التسعينات. وتتميز تلك البرامج بوجود مجموعة من السياسات تعمل على خفض الانفاق الكلى بغرض تخفيض عجز الميزانية. ومن الطبيعى أن تكون لهذه السياسات آثار إنكماشية.

وبالفعل تراجع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى إلى ٢% فى المتوسط خلال الفترة ٨٦/٨٥ - ١٩٩٠/٨٩ نتيجة لأتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية. كذلك انخفضت معدلات النمو القطاعية إلى ٢ - ٣% فى المتوسط بالنسبة للقطاع الزراعى و ١% فى المتوسط بالنسبة للقطاع الصناعى عن نفس الفترة الزمنية السابقة. كذلك لاحظنا إنخفاض نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلى الاجمالى من ٥ر٦٣% فى ١٩٨٢/٨١إلى ٥ر٤٣% فى ١٩٩٠/٨٩. وكذلك إنخفضت نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الاجمالى من ٩ر٤١% فى ١٩٨٢/٨١ إلى ٥ر١٢% فى ١٩٩١/٩٠، وبلغت نسبة الاستثمار الثابت العام إلى الناتج المحلى الاجمالى ٤ر١٤% فى ١٩٩١/٩٠ بعد ان كانت ٥ر٢٢% فى ١٩٨٢/٨١ ولقد ترتب على ذلك ارتفاع معدل البطالة إلى ١١% فى تعداد ١٩٨٦ بالمقارنة ب ٧% فى ١٩٧٦، مع مراعاة ان الداخلين الجدد فى سوق العمل يتم تقديرهم ب ٤٠٠ الف فرد سنويا. كذلك أستهدفت برامج الاصلاح الاقتصادى خفض معدل نمو الأجور والحد من العمالة الزائدة فى القطاع العام. وبالفعل إنخفض معدل نمو العمالة فى القطاع العام فى مصر من ٦ر٣% فى الفترة ٦٧/٦٦ - ١٩٧٢ فى المتوسط إلى ٦ر٠% خلال الفترة ٨٣/٨٢ - ١٩٨٥/٨٤. وتعمل الحكومة المصرية حاليا على عدم شغل كافة الوظائف الشاغرة فى القطاع العام والقطاع الصناعى. كذلك تعمل الحكومة المصرية حاليا إلى إطالة فترة الانتظار لحديثى التخرج من أجل الحصول على وظيفة فى القطاع الحكومى. فعلى سبيل المثال تم تشغيل ٥ر١ مليون فرد خلال السنوات ٨٣/٨٢ - ١٩٨٨/٨٧ اى ٢٠% فقط من حجم الداخلين فى سوق العمل. ولقد اوضحت بعض الاستبيانات فى مكاتب العمل فى القاهرة ان نسبة المسجلين للعمل إلىالوظائف الشاغرة بلغت ١٠:١، وذلك بالإضافة إلى تعقيد اجراءات التشغيل حيث يتطلب الامر إعادة التسجيل سنويا للحصول على عمل، وذلك فى خلال فترات أنتظار تبلغ خمس وست سنوات[٢٩]. وحتى نتفهم صعوبة

إستيعاب العمالة العائدة فى مصر فاننا نفضل طرح اهم مشكلات سوق العمل المصرى الا وهى:

- خلل واضح بين مخرجات النظام التعليمى ومتطلبات سوق العمل. حيث تبين دراسات سوق العمل أنه فى حين تضاعف عدد خريجى الجامعات من حوالى ٥٠ الف فى ١٩٧٧ إلى ١٠٠ الف فى ١٩٨٧ فان أحتياجات سوق العمالة من هؤلاء الخريجين بوجه عام لا يتعدى ٥٠٪. اما بالنسبة لأصحاب المؤهلات المتوسطة فأن عدد الخريجين وصل إلى اكثر من ٩ر٢ مليون خلال نفس الفترة ولم يتم تعيين سوى ٧٠٠ الف خريج[٣٠].

- تحيز نمط توزيع الاستثمارات فى السبعينات حتى منتصف الثمانينات نحو القطاعات الخدمية وإهماله للقطاعات السلعية، ولقد كان ذلك من العوامل التى أثرت على الطاقة الاستيعابية للعمالة فى مصر فى تلك القطاعات.

ولقد مثلت تحويلات العاملين بالإضافة إلى دخل قطاع السياحة ودخل قناة السويس وعوائد النفط، المصادر الأساسية للعملة الاجنبية فى مصر، إلا ان الملاحظ أن حركة العودة خلال عامى ١٩٨٥ - ١٩٨٦ قد أثرت على المركز النسبى لتحويلات العاملين، بحيث إنخفضت كنسبة من الناتج الاجمالى من ٣٣ر١٠٪ فى ١٩٨٢ إلى ٥٩ر٤٪ فى ١٩٨٥، وكنسبة من الصادرات من ٥٤ر٤٣٪ ٠ فى ١٩٨٤ إلى ٧ ٠ر٢٩٪ فى ١٩٨٦ [٣١]. ومع إنخفاض الدخل السياحى عام ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٣ والانخفاض فى اسعار النفط منذ منتصف الثمانينات وتقلب عوائد قناة السويس وإنخفاض مساهمة القطاعات الانتاجية، تصبح التقلبات فى التحويلات النقدية من الامور الخطيرة فى الاقتصاد المصرى.

الفصل الثانى

نظرة عامة حول العودة، الاسرة العربية والمرأة

تتأثر الاسرة بصفة عامة بالعديد من الظواهر مثل العوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، التنظيمية والادارية[٣٢]. وتعد العودة أحد الظواهر الاقتصادية المؤثرة على الاسرة. ومن المعروف أن بعض الظواهر الاقتصادية تؤثر على الأسرة من خلال تأثيرها على المؤشرات الكلية أى على مدخلات المستوى الكلى وذلك مثل سياسات التصنيع والتحضر وسياسات الاستثمار. وتوجد أيضا بعض الظواهر الاقتصادية التى تؤثر على الأسرة من خلال تأثيرها على المؤشرات الفردية والأسرية كالدخل الفردى، تعليم الاطفال، عمل الاطفال، وكلها ظواهر على المستوى الجزئى. وتتميز العودة بانها تؤثر على الأسرة من خلال المستويين معا الكلى والجزئى. فهى تؤثر على العديد من المؤشرات الكلية كميزان المدفوعات، سوق العمل، وتؤثر أيضا على الفرد والأسرة وذلك على المستوى الجزئى. ولا يمكن تحليل إعادة إندماج الأسرة والمرأة العربية العائدة فى مجتمعات المنشأ دون مراجعة وضع الأسرة والمرأة فى المجتمعات محل الدراسة، حيث نعتقد أن أية ظاهرة لا يمكن تحليلها جزئيا دون أخذ مظاهرها الكلية فى الاعتبار. وفى هذا الخصوص سوف نبدأ هذا الفصل بتوضيح العلاقة بين العودة والأسرة فى الجزء الأول منه، ثم دراسة أهم خصائص الأسرة والمرأة العربية فى المجتمعات محل الدراسة ككل، حيث نعتقد أن هذه الخصائص سوف تؤثر على عملية إعادة إندماج الأسرة والمرأة العربية فى تلك المجتمعات.

<u>اولا</u> - <u>الأسرة والمرأة العربية العائدة</u> :

لا يمكن فصل ظاهرة العودة عن الحركة المكثفة لهجرة العمالة فى عدد كبير من المجتمعات العربية منذ بداية السبعينات إلى الدول العربية المصدرة للنفط. وفى العادة تأخذ الهجرة ثلاثة اشكال[٣٣] :

- <u>فى الشكل الاول</u>: تنتقل الأسرة باكملها إلى دول أخرى لتقيم بها بصفة مؤقتة أو بصفة نهائية.

- <u>أما الشكل الثانى</u>: فيتمثل فى إنتقال عائل الأسرة - الزوج فى الغالب وفى

بعض الأحيان الزوجة - إلى دولة اخرى وفى أغلب الاحيان يترك أسرته فى بلد المنشأ.

- الشكل الثالث: يتمثل فى هجرة الزوجين معا وبقاء الأبناء فى الوطن الأم إما بمفردهم أو مع إقارب أحد الوالدين.

وكما يختلف النمطين الثانى والثالث عن النمط الأول فى شكل الهجرة فان أختلافهما فى وقع العودة على الأسرة واضح. فبالنسبة للنمط الأول ظلت الأسرة بأفرادها متماسكة، والمشكلة لديها عند العودة ستصبح مشكلة إعادة تكيف فى مجتمع المنشأ، حيث انفصلت الأسرة المهاجرة بكامل أفرادها فترة زمنية عن الدولة الأم. وعلى الرغم من أن العودة إثر أزمة الخليج كانت اساسا من دول عربية إلى دول عربية حيث لا توجد أختلافات واضحة فى الثقافة بينها وبين دول المنشأ، فأن مشكلة إعادة تكيف الأسرة فى مجتمعات المنشأ مازالت قائمة فى ظل الظروف الاقتصادية المختلفة بين المجتمعين (دول المهجر ووطن المنشأ). وسوف تمثل ظروف العمل، التعليم، المسكن والخدمات الاجتماعية مشكلات اقتصادية واجتماعية هامة تواجهها الأسرة العائدة.

أما بالنسبة للشكلين الثانى والثالث فأننا نعتقد أن عملية إعادة التكيف سوف تكون أكثر صعوبة، حيث تكون عملية إعادة التكيف على مستويين : مستوى الأسرة والمستوى المجتمعى معا. ففى حالة سفر الزوج تبقى الزوجة بمفردها لتواجه كل مسئوليات الحياة. ويختلف دور المرأة بعد سفر زوجها عن الأدوار التى تعودت أن تقوم بها قبل سفر الزوج. وهكذا فأن عملية إعادة التكيف أو الاندماج عند عودة الزوج سوف تكون على مستوى الأسرة اولا وعلى المستوى المجتمعى ثانيا. وسوف تختلف طريقة إعادة التكيف عند العودة مع اختلاف الفروق الطبقية والتوزيع الريفى والحضرى للعمالة العائدة والاختلاف فى نمط الأسرة والاختلاف فى دور المرأة بعد هجرة زوجها، بالإضافة إلى ظروف التشغيل والظروف الاقتصادية السائدة فى مجتمعات المنشأ.

كذلك فانه فى حالة عودة الزوجة العاملة من الخارج - وهى ظاهرة نادرة نسبيا فى المجتمعات محل الدراسة، فأن عملية إعادة التكيف والاندماج سوف تكون على مستويين : مستوى الأسرة والمستوى المجتمعى. وتصبح عملية إعادة التكيف أكثر صعوبة عند ترك الاطفال مع الأقارب فى مجتمعات المنشأ، وتعود المرأة العاملة فى الخارج على الحياة بمفردها. وذلك بالإضافة إلى ضرورة إعادة إندماج المرأة العائدة فى سوق العمل.

ولدراسة نمط الهجرة فى مصر

نستعين بأكثر من مؤشر، مؤشر عن الحالة الزواجية للعائدين، ومؤشر عن الاولاد المعالين وكذلك الأفراد المعالين، ومؤشر آخر عن التحاق الأسرة بالمهاجر فى بلد الهجرة، وفى النهاية ندرس العودة حسب النوع.

فبالنسبة للمؤشر الأول[٣٤]: يتبين لنا الانتقائية الواضحة للهجرة للمتزوجين حيث بلغت نسبة المتزوجين ٩ر٧٩% إلى اجمالى العائدين فى حين أنها ٧ر٦١% بالنسبة للمهاجرين و ٣ر٧٣% لغير المهاجرين. ويعنى ما سبق أن الهجرة تعد حافزا للزواج نتيجة لزيادة الدخل وعامل الاغتراب. ويعنى ذلك أيضا أن العودة سوف تكون مقترنة اساسا بمشاكل على مستوى الأسرة وليس على مستوى المجتمع فقط. كذلك ترجع اهمية هذه الخاصية إلى أن المتزوج قد لا يكون فى نفس مرونة العازب عند إعادة إستيعابه داخل سوق العمل، خاصة إذا تطلب ذلك نقل جغرافى لمكان العمل.

- اما بالنسبة لعدد الاولاد المعولين: فهو أكثر إنخفاضا للمهاجر العائد (٩ر٢ فرد) فى المتوسط عن غير المهاجر (٢١ر٣ فرد). ويرجع السبب فى ذلك إلى صغر سن العائدين والمهاجرين بالمقارنة بغير المهاجرين كما سبق أن أشرنا. إلا أننا لاحظنا أرتفاع عدد الاولاد المعولين بالنسبة للعائدين عن العدد المماثل للمهاجرين (٧٧ر٢). وقد يكون ذلك نتيجة لأثر الهجرة فى الخارج على نسبة الإنجاب من خلال زيادة الدخل وتوفر الخدمات.

- اما المؤشر الذى يجب أن نأخذه فى الاعتبار هو عدد المعولين الاخرين، حيث تبين لنا أن العائد يعول عدد أكبر من الأفراد (٤٦ر١ فى المتوسط) عن المهاجر (٩٨ر٠% فى المتوسط) وغير المهاجر (٨١ر٠% فرد فى المتوسط)[٣٥]. ونعتقد أن ارتفاع عبء الإعالة للمهاجر العائد هو امر متوقع، فقد يعول هذا الفرد أفرادا من أسرته النووية والمعيشية أيضا، وهذا امر غير منتظر بالنسبة للمقيم ذو الدخل المنخفض نسبيا. ومما لا شك فيه أن كبر عدد المعالين سوف يضاعف من مشاكل العودة للمهاجر العائد.

ونعتقد أن النمط السالف للحالة الزواجية للعائدين فى مصر ونسبة الإعالة هو نفس النمط الغالب للعائدين فى كافة المجتمعات محل الدراسة، حيث توجد أنتقائية واضحة للمتزوجين داخل مجتمع العائدين، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الإعالة.

- وبالنسبة لالتحاق الأسرة بالمهاجر فى بلد الاستقبال فأنه مؤشر يمكن استخدامه لمعرفة نمط العودة هل هى عودة أسرية أم عودة عائل الأسرة فقط لا غير. ولقد تبين لنا ان النمط السائد فى الهجرة المصرية هو الهجرة الفردية، حيث بلغت نسبة الافراد العائدين الذين هاجروا هجرة فردية ٤ر٨٤% إلى اجمالى العائدين، فى حين أن التحاق بعض افراد الأسرة بالمهاجر العائد أثناء هجرته فى الخارج تحققت لنسبة لا تتعدى ١ر٦% بين مجموع العائدين، وان التحاق كل الأسرة بالفرد المهاجر العائد أثناء العمل بالخارج تحققت لنسبة لا تتعدى ٥ر٩% من مجموع العائدين [٣٦]. ولقد بلغ تقدير الهجرة المصرية كمرافق ٥٩٠ ألف خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٥، فى حين ان اجمالى الهجرة للعمل بلغت ٢٧٧٥ ألف خلال نفس الفترة[٣٧].

ولا نعتقد أنه يمكن تعميم النتيجة السابقة على المجتمعات محل الدراسة حيث أن إنخفاض نسبة التحاق الأسرة بالمهاجر العائد أثناء هجرته تتعلق إلى حد كبير بإنخفاض متوسط مدة البقاء فى الخارج فى الهجرة المصرية بالمقارنة ببعض الدول العربية الأخرى كاليمن، والتى تتميز العودة بها بفترة بقاء فى الخارج اطول نسبيا. وفى هذه الحالة نعتقد أن نسبة الأسر العائدة سوف تكون أكثر ارتفاعا عن حالة مصر. وبالفعل تشير التقارير المختلفة عن عودة العمالة اليمنية إلى أن حوالى ٨٠٠٠٠ - ٩٠٠٠٠ أسرة يمنية أضطرت للعودة فى السنوات الأخيرة، حوالى نصفها (٥٠ - ٦٠%) من المقيمين مدة طويلة فى السعودية. ويبلغ حجم تلك العائلات ٥٠٠٠٠٠ ألف مهاجر بالإضافة إلى ١٠٠٠٠٠ أنثى من غير المعاملات. وتم تقدير عدد الأطفال أقل من ١٥ سنة ب ٤٠٠٠٠٠ طفل منهم ٢٢٥ر٠٠٠ فى سن التعليم المدرسى. ومما لا شك فيه أن كافة الأرقام السابقة تعكس وقع العودة على الأسرة اليمنية كما سوف نوضح فى الفصل الثالث[٣٨].

أما بالنسبة للاردن فمن المعروف ان هجرة العمالة بها تتميز بأنها هجرة أسرية. فعلى الرغم من السياسات والقوانين التى تتبعها الدول الخليجية حيال مرافقة أسر العاملين بها، ما زالت الأسر الاردنية ترافق عائلها فى الخارج وعلى وجه الخصوص الأسر من أبناء الضفة الغربية.

- وفى النهاية فأن دراسة العائدين العاملين بالخارج حسب النوع توضح لنا انتقائية واضحة للذكور. ففى حين بلغت نسبة الذكور ٥ر٩٤% إلى أجمالى المهاجرين العائدين لم تتعدى ٥ر٤٨% بالنسبة لغير المهاجرين من القوة العاملة المحلية فى مصر. ومعظم الأناث من العمالة العائدة يقعن فى أعلى السلم المهنى وذلك على عكس الذكور، حيث بلغت نسبة الأناث اصحاب المهن الفنية والعلمية ٥ر٩٢%[٣٩] من اجمالى الاناث العائدات، فى حين بلغت هذه النسبة ١ر١٨% بالنسبة للذكور من العمالة

العائدة. وهو أمر متوقع حيث تنعدم هجرة الاناث من العمالة الزراعية وفى فئة عمال الانتاج نتيجة للتقاليد بالنسبة للفئة الأولى ونتيجة لسيادة الذكور فى اعمال الانتاج. وهكذا أرتفعت نسبة الاناث العائدات الحاصلات على تعليم جامعى فاعلى إلى ٤ر٥٢% مقابل ٧ر١٤% للذكور وأنخفضت نسبة الأمية بينهن إلى ٩% مقابل ٦ر٤٠% للذكور[٤٠].

وفى محاولتنا لمعرفة النمط النوعى للعودة فى بعض المجتمعات، محل الدراسة تبين لنا أن النسبة النوعية للمهاجرين الاردنيين المقيمين فى الكويت قد إنخفضت من ٣١١ ذكرا لكل مئة أنثى عام ١٩٥٧ إلى ١١٢ ذكرا لكل مئة أنثى عام ١٩٧٥[٤١]،بمعنى تزايد الهجرة من الاناث فى السبعينات بالمقارنة بما سبق. إلا أننا نؤكد على حقيقة انتقائية الهجرة للذكور فى معظم المجتمعات العربية محل الدراسة، فلقد بلغت نسبة الاناث من الاردنيين العائدين من الخارج فى عام ١٩٨٦، ٨ر٧% [٤٢].

وإذا كانت انتقائية الهجرة والعودة للذكور واضحة فى مصر والاردن، فأننا نعتقد انها سوف تكون أكثر وضوحا فى اليمن. ففى اليمن بلغت نسبة الاناث العائدات ٥ر١% فقط فى مجتمع العائدين[٤٣]. وهو امر متسق تماما مع طبيعة وضع المرأة داخل هذه المجتمع وإنخفاض نسبة مشاركتها فى النشاط الاقتصادى.

ثانيا - منظور شامل للاسرة والمرأة العربية فى المجتمعات محل الدراسة:

ا - الأسرة العربية:

لا نعتقد أنه يمكن بحث كيفية إندماج الأسرة والمرأة العربية فى مجتمعات المنشأ دون دراسة[٤٤]:

- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات محل الدراسة ككل.

- إنعكاسات هذه التغيرات على الأسرة العربية.

فمن أهم الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات محل الدراسة الانتقالية والتحول من مجتمع تقليدى إلى مجتمع حديث. وتؤكد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية على النقاط السابقة، حيث يتميز المجتمع التقليدى بارتفاع

نسبة العاملين فى الزراعة وارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى، وارتفاع نسبة سكان المناطق الريفية. وبقراءة اتجاه بعض هذه المؤشرات خلال العقود السابقة يتبين لنا التدهور الذى لحق بها والذى يعنى تحول تلك المجتمعات من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات فى مرحلة انتقالية نحو التحديث. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة العمالة فى قطاع الزراعة فى مصر، الاردن، اليمن : ٥٥%، ٣٧% و٨ر٧٢% على التوالى فى ١٩٦٥ وإنخفضت هذه النسبة إلى ٢ر٣٨%، ٢ر١٠% و٥ر٦٢% خلال الفترة ٨٥ - ١٩٨٨ فى الدول سابقة الذكر(٤٥).

كذلك لاحظنا إنخفاض نسبة سكان الريف فى مصر، الاردن، اليمن من ٦٢%، ٥٧% و ٨١% على التوالى فى ١٩٦٠ إلى ٥٣%، ٣٢% و ٧١% على التوالى فى ١٩٩٠.

- ومن الملاحظ أن التغير فى المؤشرات الاقتصادية للمجتمعات العربية يحدث بدرجات متفاوته فهى أسرع فى الاردن ومصر عن اليمن نتيجة لان التطور الاجتماعى والاقتصادى قد بدأ منذ فترة أطول فى مصر والاردن عن اليمن. ولقد ساهمت عديد من العوامل فى ذلك كالهجرة والتعليم وخروج المرأة للعمل وكسياسة الانفتاح الاقتصادى التى طبقت فى مصر فى السبعينات وانعكاساتها على تحديث بعض الأنشطة الاقتصادية والتمدن.

ويمكن تلخيص أثر المرحلة الانتقالية التى تمر بها المجتمعات العربية من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة على الأسرة فيما يلى(٤٦):

- صراع الادوار وتضارب المسئوليات بين الازواج. فالمجتمع المستقر التقليدى يتميز باستقرار الادوار بين كل افراد الأسرة، اما المجتمع الانتقالى فما زالت قيمه متغيره وغير مستقرة، مما قد يؤدى إلى كثير من المشكلات الأسرية خاصة بين الزوج والزوجة العاملة بصفة عامة والعائدين على وجه الخصوص.

- انحسار الأسرةالممتدة وظهور الأسرة النووية. ولقد ظهر ذلك فى دراسات عديدة عن الريف المصرى. ولقد أكدت بعض الدراسات الأخرى على أمتداد هذه الظاهرة إلى كثير من المجتمعات العربية كالسودان والاردن على وجه الخصوص. وتعد الهجرة أحد عوامل التحول إلى الأسرة النووية.

- فقدان الأسرة لبعدها كوحدة اقتصادية. فالأسرة العربية اصبحت إلى حد كبير وحدة استهلاكية فقط وليست وحدة استهلاكية وانتاجية، وذلك مع دخول عدد كبير من افرادها سوق العمل الأجير بدلا من العمل بدون أجر، وهى ظاهرة واضحة

فى المجتمع المصرى حيث إنخفضت نسبة العمالة من الاناث بدون أجر من ٣٧ر١٠% فى ١٩٦٦ إلى ٧٦ر٦% فى ١٩٨٦ (مع تحفظنا على هذا البيان)[٤٧].

- إلا أنه على الرغم من التغير الذى لحق بالأسرة العربية نظرا للمرحلة الانتقالية التى تمر بها المجتمعات العربية، فما زالت الأسرة العربية تقوم بدورها فى حماية افرادها. وفى نفس الوقت يمثل وجود كبار السن فى الأسرة العربية أهمية كبيرة خاصة إذا كانت الأم تعمل وتحتاج إلى من يرعى اطفالها[٤٨].

- وفى النهاية فان اهم خصائص الأسرة العربية فى المجتمعات محل الدراسة ارتفاع متوسط عدد أفرادها إلى ٦ر٦ فى الاردن فى ١٩٧٩ و٥ر٥ فى مصر فى ١٩٨٦ و ٧ر٥ فى اليمن فى ١٩٨٢ بالإضافة إلى وجود فروق واضحة فى مستويات المعيشة بين الريف والحضر فى تلك المجتمعات، حيث تبلغ نسبة سكان الريف الذين لديهم ماء نقى فى الريف ٥٦٪ فى مصر و ٨٨% فى الاردن و ٢٦% فى اليمن، فى حين بلغت هذه النسبة ٩٢%، ١٠٠% و٩٥% فى الحضر فى المجتمعات سابقة الذكر خلال الفترة ٨٥ - ١٩٨٧[٤٩].

٢ - المرأة العربية:

لا يمكن دراسة عملية إعادة إندماج المرأة العربية فى مجتمعات المنشأ دون النظر إلى عوامل التغير فى المرأة العربية بصفة عامة. فالمرأة تمثل أكثر من نصف السكان فى المجتمعات محل الدراسة حيث بلغت نسبة النساء إلى الذكور ١ر١٠٤٪، ٦ر١٠٥%، ٣ر١٠١% فى مصر والأردن واليمن على التوالى[٥٠]. وتعانى هذه الفئة من ظروف اجتماعية متميزة حيث توضح الأرقام التالية العديد من الفروق النوعية فى التعليم والعمل. فلقد بلغت نسبة النساء المتعلمات إلى الذكور المتعلمين ٤٩% فى مصر و٧٢% فى الاردن و٤٤% فى اليمن فى ١٩٨٥. وانعكست هذه الاختلافات ايضا على متوسط سنوات الدراسة، حيث بلغت نسبة النساء إلى الذكور بالنسبة لهذه المؤشرات ١٨% فقط فى اليمن وارتفعت إلى ٤٢% فى مصر و٦٦% فى الاردن فى ١٩٨٠. أما نسبة النساء إلى الذكور فى قوة العمل فنعتقد أن إنخفاضها الشديد فى تلك الدول يرجع اساسا إلى عدم أخذ مساهمة المرأة فى مساعدة زوجها فى الزراعة فى الاعتبار فى معظم تلك الدول.

وعلى الرغم من وجود تفاوتات واضحة بين النساء والذكور فى التعليم والعمل، إلا انه من المؤكد ان تعليم الاناث والتحاقهن بالعمل يعد من أهم العوامل

المؤثرة على المرأة وعلى انتقالية الأسرة العربية بصفة عامة.

وفى هذا الخصوص نشير إلى وجود تفاوتات واضحة فى هذين المؤشرين بين المجتمعات محل الدراسة. فبالنسبة للتعليم، وعلى الرغم من ان مصر كان لها مع لبنان الريادة فى مجال تعليم الاناث فى الوطن العربى، إلا أننا لاحظنا أن نسبة أمية الاناث مازالت مرتفعة بها حيث بلغت ١ر٥٠% فى ١٩٩٠، وأن كانت قد حققت بعض الانخفاض عن ١٩٧٠ حيث كانت ٧٠%. وتتميز الاردن بنسبة منخفضة نسبيا لأمية الاناث حيث إنخفضت من ٦ر٦٧% فى ١٩٧٠ إلى ٧ر٣٩% فى ١٩٩٠. اما بالنسبة للنسبة السائدة لأمية الاناث فى اليمن فأنها تشير بوضوح إلى الوضع الاجتماعى للمرأة، حيث بلغت هذه النسبة ٧٤% فى ١٩٩٠ بعد أن كانت ٥ر٩٩% فى ١٩٧٠. وتجدر الإشارة إلى وجود فروق واضحة فى نسبة أمية الاناث بين الحضر والريف حيث بلغت فى حضر مصر ٤١ر٤٤% فى ١٩٨٦، فى حين وصلت إلى ٤٤ر٧٦% فى ريف مصر فى نفس العام. وعلى الرغم من التفاوت الواضح فى مصر فى نسبة الأمية بين الذكور والاناث، إلا اننا نجد أن هذا التفاوت قد قل بالنسبة للفئات فى المراحل التعليمية العليا. ففى حين بلغت نسبة الذكور فى التعليم الفنى فى مصر ٩٥ر٢٥% إلى مجموع الذكور، فأنها إنخفضت إلى ٤٥ر١٧% فقط بالنسبة للأناث، كذلك فى حين بلغت نسبة الجامعيين وأعلى ٨٤ر٥% بين الذكور فأنها إنخفضت إلى ٨ر٢% فقط بالنسبة للاناث[٥١].

ونعتقد أن ارتفاع نسبة الأمية بين الاناث فى المجتمع المصرى يرتبط اساسا بالارتفاع النسبى فى هذه النسبة بصفة عامة للذكور والاناث، أكثر من ارتباطه بعدم رغبة المجتمع المصرى فى تعليم الاناث. ولهذا فأننا لاحظنا إنخفاض التفاوتات النوعية عند المستويات الأعلى من التعليم. كذلك تشير الأبحاث الميدانية إلى أن حوالى ٧ر٧٨% من المجموع الكلى للأباء فى الحضر يحبذ استمرار تعليم الاناث مثل الذكور مقابل ٣ر٦٦% فى الريف. وتبلغ هذه النسبة ٣ر٨٨% من المجموع الكلى للأمهات فى الحضر، ٥ر٧٣% فى الريف و ٥ر٩١% من المجموع الكلى للشباب فى الحضر مقابل ٥ر٧٧% فى الريف[٥٢].

- اما بالنسبة للاردن فلقد لاحظنا إنخفاض نسبة الأمية للاناث به، ويفسر ذلك بالتطور الاجتماعى والاقتصادى السريع فى هذا البلد وانفتاحه منذ زمن على الثقافة الغربية. ولقد لاحظنا أن الفروق النوعية بين الذكور والاناث فى الاردن أقل من حالة مصر، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لفئة يقرأ ويكتب حيث بلغت هذه الفئة ٦٢ر١٧% بالنسبة للذكور و٤٣ر١٨% بالنسبة للاناث. كذلك بلغت فئة الذين فى التعليم الثانوى ٢٣ر٧% بالنسبة للذكور مقابل ٢٩ر٥% للاناث. اما نسبة الأمية فمن

الملاحظ إرتفاعها بالنسبة للأناث حيث بلغت ٢٢ر٣١% مقابل ٢٨ر١٢% للذكور(٥٣).

وبصفة عامة تبلغ نسبة الاناث إلى الذكور من خريجى الكليات ٨ر٨٠% فى ١٩٨٧/٨٦. وتعد هذه النسبة مرتفعة للغاية، حتى إذا قارناها بالنسبة المماثلة فى مصر وهى ١ر٥٣%.

- أما اليمن فإن الفجوة فيها بين معدل التحاق الاناث ومعدل التحاق الذكور بالتعليم يعد كبيرا للغاية. فبعد جهود تنموية كبيرة فى السبعينات أمكن رفع معدل التحاق الاناث بالتعليم من ٣ر% فى ١٩٦٠ إلى ٨ر٢٩% فى ١٩٨٥، فى حين بلغ معدل التحاق الذكور بالتعليم فى هذا العام ٩ر٦٧%.

اما بالنسبة للمراحل المختلفة من التعليم فتوضح الأرقام إنخفاض نسبة الاناث فى برامج التعليم العام والجامعى بالنسبة للذكور فى اليمن، حيث بلغت نسبة الاناث فى المرحلة الابتدائية ٢١% إلى مجموع الاناث فى هذا السن مقابل ٧٩% للذكور. وفى المرحلة الاعدادية ١١% للأناث مقابل ٥ر٨٩% للذكور، وفى المرحلة الثانوية ١١% مقابل ٨٩% فى المرحلة الجامعية ٢ر١١% مقابل ٧٩ر٨٨%(٥٤).

- وإذا انتقلنا الان إلى عمل المرأة فى المجتمعات محل الدراسة فان اشكالية عمل المرأة فى المجتمع المصرى ليس أن المرأة لا تعمل، ولكن كون المرأة تعمل فى أعمال لا يتم تقييمها فى السوق، حيث تقع معظم تلك الأعمال فى آطار العمل المنزلى أو الزراعى لمساعدة الزوج. ولهذا ففى حين بلغت نسبة مشاركة الذكور فى القوة العاملة ١ر٥٨% فأنها تنخفض إلى ١ر١١% بالنسبة للاناث. اما إذا نظرنا إلى ظاهرة البطالة فاننا نجد أن معدل البطالة الكلى قد تناقص فى الفترة بين ٦٠ - ١٩٦٦ من ٣ر٢% إلى ٩ر١% نتيجة لخطط ومشروعات التنمية فى السبعينات، ثم أرتفع إلى ٧ر٧% بواقع ٥ر٥% للذكور و٨ر٢٩% للاناث ثم بلغ ٧ر١٤% فى ١٩٨٦ بواقع ١٠% للذكور و ٥ر٤٠% للاناث. وتعد هذه النسبة المرتفعة لبطالة المرأة نسبة خطيرة للغاية. ويرجع السبب فى ذلك اساسا إلى تراجع الدولة عن سياسة تشغيل الخريجين والعجز عن إستيعاب قوى العمل المعروضة فى سوق العمل. وحيث أن المرأة هى الطرف الأضعف فقد أنعكس ذلك الوضع عليها اكثر من الرجل(٥٥). كذلك يرجع ذلك إلى عدم وجود مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة فى القطاع الخاص وكذلك بسبب عدم تخطيط العملية التعليمية لتلائم احتياجات سوق العمل. وهكذا تتجه المرأة إلى مجالات العمل التى تشبعت فعلا مثل الأعمال الكتابية والأدارية، ولا تتجه إلى الأعمال الحرفية والصناعية والتى تعانى من نقص شديد فى العاملين بها. وتبلغ أعلى نسبة لمشاركة المرأة فى القطاع الرسمى فى قطاع الخدمات ٤٤% ثم القطاع

الصناعى ١٣%. وفى هذا الخصوص نشير إلى التحيز النسبي ضد المرأة، حيث تعمل المرأة فى الغالب فى المهن اليدوية غير الاشرافية، بالإضافة إلى انها تعانى من إنخفاض فى متوسط الأجر، حيث يبلغ متوسط أجور النساء حوالى ٧٥% من متوسط أجور الرجال. ونظراً لارتفاع نسبة أمية الإناث فأن فرصتها للالتحاق بالقطاع الصناعى أقل من الرجال(٥٦).

اما بالنسبة للقطاع الزراعى فعلى الرغم من ان الواقع يشير إلى أن المرأة تساهم مساهمة فعالة فى هذا القطاع إلا أن الاحصاءات العامة والتى لا تأخذ إلا بالعمل الأجير تشير إلى أن نسبة المرأة العاملة فى القطاع الزراعى تبلغ ٧ر٢% و ٧ر٥% فقط. وذلك فى حين تبين مسوح عديدة ان المرأة الريفية تعمل بين ١٦ - ١٩ ساعة يوميا فى الزراعة.

- وبالنسبة للقطاع الخاص الرسمى فيقتصر تشغيل المرأة فيه على الأعمال التى لا تحتاج إلى تأهيل مرتفع، وتكون اجورها منخفضة بالمقارنة بالرجال، مع ملاحظة الانخفاض النسبى فى المرأة كصاحب عمل. وترتفع نسبة التحاق المرأة فى القطاع غير الرسمى نتيجة لضيق فرص العمل امامها فى القطاع الرسمى ونتيجة لان هذا القطاع يعد من القطاعات المتنامية فى مصر وسهل المنال للمرأة الفقيرة والغنية. والمرأة فى القطاع غير الرسمى كبقية العاملين به لا تتمتع بأى تنظيم نقابى أو بحماية قانونية ولا تتمتع باى حق من حقوق العمل، كالإجازات وساعات العمل والرعاية الصحية. وحيث أن غالبية الملتحقات بهذا القطاع من الأميات فانهن قد يتعرضن للأستغلال. واعتبر البعض أن لجؤ المرأة المصرية إلى هذا القطاع ما هو إلا إنعكاس لضعف وضيق فرص العمل فى القطاع الرسمى والذى تحميه القوانين والتشريعات(٥٧)، وما زالت المرأة المصرية تعانى من انواع عديدة من التحيز النوعى فى العمل وعلى وجه الخصوص فى الحوافز والأجور وامكانية الحصول على منصب إدارى(٥٨).

- أما بالنسبة <u>للأردن</u> فلقد بلغت نسبة النساء بها فى قوة العمل ٩ر٩% وذلك فى ١٩٨٩/٨٨ وفى تقرير آخر ٣٦ر٤% فى ١٩٩١، وهى نسبة منخفضة للغاية. وقد يرجع السبب فى ذلك إلى عدم وجود قطاع زراعى كبير تعمل به المرأة كمصر واليمن. ولقد بلغت نسبة النساء العاملات فى القطاع الزراعى ٧ر٦% فى ١٩٩١ إلى مجموع الإناث العاملات. ولقد بلغت نسبة النساء العاملات فى العمل الفنى والمهنى ٣٥ر١٣% إلى مجموع النساء العاملات فى الاردن مقابل ٢٣ر٢٥% فى العمل الادارى و١٦ر٢١% فى العمل التسويقى. ويعنى ذلك ان قطاع الخدمات هو المستوعب الاساسى للمرأة الاردنية العاملة. وتبلغ نسبة البطالة بين الاناث فى الاردن ٨٤ر٤٣% فى ١٩٩٢(٥٩).

وهى نسبة مرتفعة للغاية تعكس ظروف العمل الصعبة فى سوق العمل الاردنى والتى سوف تواجه الاناث العائدات من الخليج. ومن الجدير بالاشارة تقارب نسبة النساء فى فئة العاملات لحسابهن الخاص (٤٤ر١٢%) والموظفات (٣٧ر١٢%) فى الاردن فى ١٩٩١[٦٠].

- وبمقارنة ماسبق بوضع المرأة فى سوق العمل اليمنى، فأننا نلاحظ انه يميل إلى التشابه مع اسواق العمل فى المجتمعات التقليدية، بحيث تكون فى القطاع الزراعى أعلى نسبة من العاملات اليمنيات والتى تبلغ ٦٥% من مجموع القوة العاملة. ومن الطبيعى ان يخلو هذا القطاع من المتعلمات. وبدراسة نسبة المكتفيات فى اليمن - أى التى تقوم بعملها فى الزراعة فى الغالب بمفردها دون مساعدة من احد - فلقد بلغت ٣ر٨٠% للاناث ١٠ سنوات فاكثر. أما نسبة اللاتى يعملن لدى الأسرة فلقد بلغت ٨ر٧% إلى الاناث ١٠ سنوات فأكثر. وتتركز معظم مشاركة المرأة اليمنية المتعلمة تعليما متوسطا وعاليا فى جوانب التعليم والصحة وبعض الوظائف الادارية فى الوزارت المختلفة، حيث بلغت نسبة أجمالى العاملات بها ٥ر١٣% من اجمالى القوة العاملة. إلا أنه يجدر الاشارة أيضا إلى أن الاناث يشكلن ١٠% من مجموع الباحثين على مستوى الجامعة، مما يعكس تطور فى وضع المرأة فى اليمن فى السنوات الأخيرة[٦١].

إلى إنه نتيجة لسيادة بعض التقاليد والقيم المرتبطة بالمجتمعات التقليدية فمن الملاحظ أن هناك نسبة من المتعلمات فى اليمن لا يرغبن فى الالتحاق بالعمل نتيجة لعدم رغبتهن فى العمل وعدم وجود قوانين للاناث بإداء خدمة معينة وذلك بالإضافة إلى وجود بعض الاتجاهات المعارضة لعمل المراة[٦٢].

ومن أهم معوقات عمل المرأة فى اليمن أن المجتمع اليمنى مجتمع تقليدى يعتمد على نظام الاعالة. كذلك تبين ان حداثة عصر التحاق المرأة اليمنية بالوظيفة وصغر سنها جعلها تواجه مشكلات كثيرة عند الخروج للعمل منها عدم تقبل الرجال لرئاسة المرأة. وذلك بالإضافة إلى عدم توفر الوظائف المرغوب بها وعادة القات والتى تؤثر على معدل النشاط الاقتصادى للمرأة من خلال قضاء ساعات بدون عمل. وهناك أيضا المشكلات التقليدية للمرأة العاملة وهى عدم وجود الرعاية اللازمة للأطفال وصعوبة إقتحام المرأة للمؤسسات العصرية.

الفصل الثالث

إعادة إندماج الأسرة والمرأة العربية العائدة فى الوطن الأصلى

وهكذا إذا كانت المجتمعات العربية محل الدراسة قد تعرضت لظاهرة العودة بكافة مستتبعاتها كما سبق وأن اشرنا، وإذا كانت الأسرة والمرأة العربية تأثرت بوقع تلك الظاهرة فما هى أهم القضايا المطروحة لإعادة إندماج الأسرة والمرأة العربية العائدة فى الوطن الأم.

والبداية يجب أن تكون فى دراسة المشكلة التى ستواجه الأسرة والمرأة العربية العائدة والظروف التى ستضطر الأسرة أن تتلائم معها فى المجتمعات محل الدراسة، وذلك بغرض التوصل إلى تصور مستقبلى للموضوع محل الدراسة.. ومن المفيد أن تشمل الدراسة فى هذا الجزء المستويين: المستوى الجزئى (الفردى) والمستوى الكلى (المجتمعى).

اولا: مشكلات العائدين فى المجتمعات محل الدراسة:

تتطلب دراسة مشكلات العائدين معرفة نمط الهجرة وبالتالى العودة السائدة فى كل دولة لتحديد المشكلات التى يمكن أن تواجهها الأسرة العائدة سواء على المستوى الجزئى أو على المستوى الكلى.

ا - فإذا بدأنا بالاردن فلقد سبق أن أشرنا إلى أن الهجرة الاردنية إلى الخارج تميزت بأنها هجرة أسرية فى أغلب الاحوال وهجرة الزوج بمفرده فى بعض الحالات، أما هجرة الزوجة للعمل فتتمثل فى حالات نادرة.

وبداية نشير إلى أن المهاجر الأردنى العامل فى دول الخليج على صلة دائمة بوطنه وكان دائم الزيارة لأهله نتيجة لإنخفاض تكلفة السفر من دول الخليج إلى الاردن وإنخفاض تكلفة الاقامة أثناء الإجازة فى بلده بالمقارنة بمكان آخر. وعلى الرغم من ذلك فأنه توجد مشكلات عديدة تواجه الأسرة والمرأة الاردنية العائدة على المستوى الجزئى والمستوى الكلى معا.

ا - مشكلات العائدين على المستوى الجزئى (الإندماج على مستوى الأسرة)

- تواجه المرأة العائدة من الخارج - والتى كانت ترافق زوجها العامل فى دول الخليج مشكلات هامة وهى التفاوت الواضح بين مركزها النسبى داخل أسرتها والمركز الذى وصلت اليه المرأة الاردنية من غير المهاجرين. ويرجع السبب فى هذا التفاوت إلى:

- إرتباط الهجرة للخليج بإرتفاع معدلات الإنجاب نتيجة لزيادة الدخل ونتيجة لان مجتمعات الخليج تعد مجتمعات محافظة تتبنى سياسات زيادة الإنجاب ويتوفر بها كافة الخدمات اللازمة لذلك. وهكذا أوضحت العديد من الدراسات بأن المرأة الاردنية فى الغربة كانت فى أغلب الأحوال ربة بيت تنجب الأطفال وفى اغلب الأحوال لا تعمل، بمعنى انها تلعب الدور التقليدى للمرأة. وبمقارنة وضع المرأة العائدة من الخليج بوضع المرأة الاردنية غير المهاجرة نلاحظ أن الأخيرة قد واكبت تيار التحديث فى الاردن والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة له. وبالفعل تشير البيانات إلى إرتفاع معدل مساهمة المرأة الاردنية فى النشاط الاقتصادى من ١ر٣% عام ١٩٦١ إلى ٥ر١٢% فى عام ١٩٨٥[٦٣].

ومن المعروف ان هذا الارتفاع يرجع أساسا إلى المعدلات الخاصة بمساهمة الإناث فى النشاط الاقتصادى فى الفئة العمرية ٢٠ - ٢٩ سنة نتيجة لإحلال أعداد من النساء المؤهلات مكان الذكور الشباب المهاجرين للخارج. ولقد ترتب على ذلك إنخفاض معدلات البطالة بين النساء من الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر من ٦% فى بداية السبعينات إلى ٣ر١% فى عام ١٩٧٩[٦٤]. وتعد الفئة العمرية ٢٠ - ٢٩ سنة هى نفس فئة العمر التى تتركز فيها الإناث المهاجرات مع أزواجهن. ويعنى ذلك أن المرأة الاردنية العائدة - والتى مازالت تلعب الدور التقليدى للمرأة - سوف تضطر لمواجهة المرأة الاردنية غير المهاجرة التى تحررت من دورها التقليدى ودخلت سوق العمل. ومما لا شك فيه أن ذلك سوف يؤدى إلى ضغوط نفسية على المرأة العائدة داخل أسرتها خاصة وانه تبين أن الزوج العائد يتخذ نفس النهج التقليدى فى معاملة زوجته ولا يسمح لها بالخروج وحدها كما كان الوضع فى المجتمعات الخليجية المحافظة قبل العودة[٦٥].

- أما المشكلة الثانية التى سوف تواجهها المرأة والأسرة العائدة من الخليج فهو تعودها على مظاهر السلوك الاستهلاكى الترفى فى الخارج وعلى شراء الكماليات، بحيث يمثل ذلك عبئا على كاهل الأسرة العائدة إثر أزمة الخليج والتى فقدت معظم مدخراتها فى الخارج. ويؤدى ما سبق إلى ضغوط نفسية وإجتماعية على الزوج وخاصة فى ظل ضيق فرص العمل فى سوق العمل الأردنى.

- كذلك ستواجه الأسرة العائدة مشكلة إندماج أطفالها فى المجتمع الاردنى، حيث عبر بعض الأطفال عن إرتباط العودة لديهم بحرية أكبر فى الخروج والتزاور عن وضعهم السابق فى دول الخليج، فى حين عبر آخرون عن إفتقادهم للأصدقاء وصعوبة المناهج التعلمية وتدهور مستوى التعليم فى المدارس العامة. والمشكلة الأكبر التى ستواجه رب العائلة هى كيفية توفير المال اللازم للإنفاق على الأطفال بالصورة التى اعتادوا عليها فى الخليج فى ظل ظروف العمل الصعبة فى الأردن. وهكذا لاحظنا أنه فى بعض الحالات اضطرت البنات ترك تعليمهن بغرض الزواج المبكر نتيجة للظروف الاقتصادية.

- <u>أما بالنسبة للمرأة الاردنية</u> التى لم تلحق بزوجها فى القرية، فإن عودة الزوج من الخارج سوف يترتب عليها بعض الآثار الإيجابية وبعض الاثار الأخرى السلبية:

- وتتمثل الاثار الإيجابية فى عودة الأب وإعادة تماسك الأسرة وتخفيف المسئوليات على الزوجة.

- أما الاثار السلبية فتتمثل فى تعود تلك المرأة على إتخاذ قرارات الأسرة بمفردها وإعتبار الزوج مجرد مصدر للدخل بحيث تقلص دور الاب من النواحى التربوية والاجتماعية واهتزت صورته، واصبحت المرأة تشعر بإمكانية الاستغناء عن وجوده فى حياة الأسرة خاصة إذا توفر لها مصدر آخر للدخل[٦٦]. وهكذا لا تتأقلم هذه المرأة مع عودة الزوج ودوره الجديد - فى الأسرة - وبالذات إذا إرتبطت عودته بفقدانه لدخله إثر أزمة الخليج، بحيث يمثل ذلك عبئا إقتصاديا ونفسيا على الأسرة.

أما الأثر السلبى الثانى الذى سوف تضطر المرأة لمواجهته هو ضرورة التحاقها مرة أخرى بالعمل، فى حالة ما إذا كانت قد تركت العمل لتزايد مسئولياتها فى تربية الأطفال، وزيادة الدخل نتيجة لهجرة الزوج. ومما لا شك فيه أن هذا سوف يمثل لها عبئا إضافيا بجانب ضرورة تأقلمها على دور الزوج الجديد فى البيت ومتطلباته.

أما المشكلة الاساسية فتكمن فى كيفية إيجاد فرصة العمل المناسبة فى ظل ظروف سوق العمل الاردنى والتى سبق أن ناقشناها.

- وبالنسبة للمرأة الاردنية التى هاجرت بغرض العمل فى الخليج فإن وضعها فى الأسرة عند العودة يعد مختلفا. فلقد أوضحت بعض الدراسات أنه فى حالة إعتماد

الأسرة على مدخرات المرأة المهاجرة للحصول على السكن اللازم لهم، فان هذه المرأة سوف تتمتع بمركز نسبى أفضل من المرأة المرافقة لزوجها عند اتخاذ القرارات المتصلة بالأسرة. أما أهم مشكلة سوف تواجه هذه المرأة عند العودة على مستوى الأسرة فهى عدم أمكانية الحصول على الخدمة المنزلية التى تعودت عليها فى دول الخليج من الخادمات الاجنبيات، وبالتالى صعوبة رعاية أطفالها عند العمل بالخارج[٦٧]، بحيث أضطر البعض منهن الاعتماد على ازواجهن فقط فى أعالة العائلة.

ومما لا شك فيه أن موقع الحماه للاسرة العائدة يجب ان يكون محل دراسة، حيث تبين أن والدة الزوج كان لها دورا هاما فى شراء السكن للأسرة المهاجرة واعداده لهم[٦٨]. وعلى الزوجة العائدة واسرتها أن تتلائم مع دور الحماه الجديد فى حياتها الأسرية خاصة وأن الزوجة كانت بمفردها مع أسرتها فترة طويلة.

- وفى النهاية، فان من أهم العوامل التى ستؤثر على تكيف الأسرة العائدة وإندماجها موقع السكن ومدى قربه من الخدمات والاهل والمعارف، حيث تبين أن معظم العائدين الذين يمتلكون سكنا قد اشتروه بغرض الاستثمار وليس الاقامة، وبالتالى ففى أغلب الاحوال لا يقع هذا السكن بالقرب من الاهل والمعارف[٦٩] بحيث تصعب عملية إعادة الاندماج الاجتماعية وتكوين خط أمان من الاهل والمعارف.

ب - مشكلات العائدين على المستوى الكلى (الإندماج فى المجتمع محل الدراسة):

تعد المشكلة الاساسية للعائدين الاردنيين إثر أزمة الخليج أنهم فى الحقيقة يمكن أعتبارهم لاجئين وليس عائدين. فكثير من العائدين من أبناء الجيل الثانى والثالث للمهاجرين من الضفة الغربية. ولقد فقد معظم العائدين من أزمة الخليج ممتلكاتهم ومدخراتهم واضطروا للعودة لوطنهم الأصلى دون سابق تدبير. وعلى الرغم من ذلك فانهم لا يتمتعوا بحقوق اللاجئين من حماية ورعاية من جانب الهيئات الدولية، حيث أنهم يعدوا من المواطنين العائدين. وتعد هذه المشكلة على قدر كبير من الخطورة فى المجتمع الاردنى، حيث أوضحت أحدى الدراسات أن الاردن به أعلى نسبة لاجئين للسكان فى العالم والتى بلغت ١ : ٤.

ولقد أوضحت نتائج أحد المسوح فى ١٩٩١ الظروف الاقتصادية والاجتماعية التالية للأسرة الاردنية العائده على النحو التالى[٧٠]:

- ٣٣% من الأسر العائدة تعيش أسفل خط الفقر (١٥٠٠ دينار أردنى فى الشهر).

- معظم الأسر العائدة من محدودى الدخل، ويعانى عدد منهم من سوء ظروف المعيشة، بحيث اضطر بعضهم الذهاب للضفة الغربية للحصول على الطعام اللازم لأسرتهم والمطالبة بحصتهم فى ممتلكات العائلة.

- تحتاج ٦٤% من الأسر العائدة إلى قروض للحصول على سكن بما يوازى ١٨٠٠ ريال اردنى لكل وحدة سكنية. وتم تقدير الوحدات المطلوبة ب ٣٢٠٠ وحدة.

- مثلت مصاريف الخدمات الصحية إحدى المشكلات الأساسية التى تواجهها الأسرة العائدة نظرا لتمتعها فى دول الخليج بالخدمات الصحية العامة.

- وبالنسبة للخدمات التعليمية، فلقد واجهت الأسرة تفاوتا واضحا بين مستوى التعليم فى المدارس العامة فى الاردن وبين المدارس العامة فى دول الخليج، مع أرتفاع تكلفة التعليم الخاص وصعوبة المناهج التعليمية. ولقد تراجعت نسبة الأسر التى تمتلك مسكنا فى المسوح المختلفة بين ٤٧% إلى ٦ر٥٥% من مجموع الأسر العائدة. وتعد هذه الفئة الفئة التى تمكنت من التكيف سريعا بعد العودة. اما بالنسبة لبقية العائدين فان المشكلة الأساسية لديهم هو الحصول على دخل يكفى الايجار والطعام اليومى[٧١].

- ومن اهم المشكلات التى تواجه الزوج العائد أو الزوجة العاملة العائدة هى كيفية الحصول على عمل فى ظل ما سبق أن أشرنا اليه فى الفصل الأول عن ظروف سوق العمل الاردنى. فلقد تزامن انحسار تيار هجرة العمالة الاردنية إلى الخارج مع الركود الاقتصادى وقلة الاستثمارات وأرتفاع معدل البطالة إلى ٨ر١٤% فى ١٩٨٨. ومن المفيد الإشارة إلى أن حوالى ٩ر٢٤% من العاطلين عن العمل فى ذلك العام من المؤهلين تأهيلا علميا مرتفعا وحوالى ٧ر١٣% من الحاصلين على الشهادات الثانوية و ٦ر٣٧% من حملة الشهادات الابتدائية وحوالى ٥ر١٥% من الذين لم يكملوا التعليم الإبتدائى. ولقد بلغت نسبة الشباب فى فئة العمر ١٥ - ٢٩ سنة ٧ر٦٦%[٧٢]. وهكذا تقع أكثر معدلات البطالة إرتفاعا فى نفس الفئات العمرية والتعليمية للعائدين من الخارج وهى الفئات صغيرة السن وذوى الشهادات. ومن أهم إنعكاسات تلك الأزمة هو آثارها على المرأة العاملة العائدة والتى ترغب فى الالتحاق بعمل ما. فلقد تركزت هجرة المرأة العاملة فى فئة العاملات بالصحة والخدمات العامة والتعليم.

وارتبط عمل المرأة فى هذه المجالات بقدرة الدولة على الانفاق على هذه القطاعات. ولقد كان لتزايد حجم التحويلات دورا هاما فى التوسع فى تلك الخدمات بحيث بلغت نسبة الأناث العاملات فى مجال التعليم ٥٣% من مجموع العاملين فى مؤسسات التعليم دون الجامعى. كذلك توسعت فرص العمل المتاحة للمرأة فى مجال الاستثمارات الصغيرة كالتجارة والبوتيكات وبيع الملابس. إلا أن الظروف الاقتصادية الصعبة والتى مر بها الاقتصاد الاردنى مع عودة العمالة الاردنية أدت إلى أرتفاع معدلات البطالة بين الإناث من ٢ر٢% فى ١٩٦٨ إلى ١ر١٤% فى ١٩٨٧[٧٣].

- كذلك واجه العائدون من الخليج والراغبون فى الاستثمار مشكلات جمه نتيجة لفقدانهم المستندات الشخصية الخاصة بهم واللازمة لاقامة بعض المشروعات الصغيرة. كذلك أشار البعض إلى صعوبة الاستثمار فى الاردن نتيجة للركود الاقتصادى وعدم الاستقرار وارتفاع الضرائب. وبصفة عامة لا يرغب العائدون فى الاستثمار فى مجال الصناعة وفى الاستثمارات طويلة الاجل. وتمثل اوجه الاستثمار الأساسية فى مجال المشروعات الصغيرة والحرفية. ولقد عبر العديد من النساء العائدات عن رغبتهن فى الدخول فى مجال الاستثمارات الصغيرة والحرفية. إلا ان معظم المجالات المقترحة لن تؤدى إلى زيادة الطاقة الانتاجية والاستيعابية للاقتصاد الاردنى.

وتعد هذه الفئة من العائدين فئة قليلة حيث تقع المشكلات اساسا فى فئة المهاجرين العائدين من العمالة غير الماهرة والتى عملت فى أعمال يدوية فى الخليج دون أن تتمكن من الادخار والاستثمار أو حتى شراء منزل. ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا هنا أن الناجحين من المغتربين تمكنوا من العودة مرة أخرى بعد الأزمة، أما المتبقين من العائدين فغالبيتهم من البسطاء ذوى المهارات المنخفضة نسبيا.

- وفى النهاية فإن من أهم مشكلات العائدين متطلباتهم المالية كزيادة سكانية فى ظل ظروف الاقتصاد الاردنى والتى سبق أن تعرضنا لها فى الفصل الأول.

فلقد أوضحت بعض الدراسات أن تكلفة الزيادة فى استهلاك المياه نتيجة للزيادة السكانية إثر العودة تبلغ ٩٠ مليون ريال أردنى. كذلك تبلغ الزيادة المطلوبة فى تكاليف التعليم نتيجة لتدفق المهاجرين العائدين من الطلبة ٣ر١٣ مليون ريال اردنى على مستوى التعليم الابتدائى و ٤ر٥ مليون ريال اردنى على مستوى التعليم الاعلى.

- كذلك تم تقدير التكلفة الاجمالية للخدمات الصحية المطلوبة للعائدين ب ١ر١٧ مليون ريال اردنى. وهكذا أشارت العديد من الدراسات بأن الحكومة

الاردنية لن تتمكن من مواجهة المتطلبات المالية للعائدين دون مساعدات خارجية تقدر قيمتها ب ٥ر٤ بليون دولار خلال الفترة ٩١ - ١٩٩٦ (٧٤).

ح - وسائل مواجهة مشكلة العائدين:

يوضح تقييم وسائل مواجهة مشكلة العائدين فى الاردن فى النقاط التالية(٧٥):

- ساهمت العديد من الهيئات فى تقديم المعونة للعائدين سواء على المستوى الحكومى كوزارة العمل ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصناعة والتجارة ووزارة التخطيط وصندوق الزكاة وصندوق المعونة القومى، وصندوق عرفان، مكتب الباسبورات، الاتحاد العام للهيئات التطوعية وغرفة التجارة، أو على المستوى الأهلى مثل الكاريتاس وصندوق مساعده الطفولة وصندوق المعونة الاسلامية ومجلس الكنائس للشرق الادنى، وهيئة ضحايا أزمة الخليج أو ال UNRWA

- يمكن تصنيف الخدمات التى قدمت من جانب تلك الهيئات إلى ثلاثة أنواع، بعضها قصير الاجل فى صورة مساعدة نقدية أو عينية، أو علاج صحى، وبعضها طويل الاجل من اجل المساهمة فى خلق فرص عمل أو برنامج تأهيلى أو أقامة بعض المشروعات الصغيرة. اما النوع الثالث فيتمثل فى تسهيل الاجراءات اللازمة للعائدين لاستخراج المستندات الشخصية التى فقدوها آثر أزمة الخليج مثل شهادة الميلاد، الباسبور.....الخ.

ومن الملاحظ أن الطابع السائد هو المعونة قصيرة الأجل حيث تطلبت المعونة طويلة الأجل إلى دراسات وإعداد لم يستكمل فى كثير من الاحيان.

- اما بالنسبة لإستراتيجية المساعدة الذاتية فتولد منها هيئة واحدة لمساعدة ضحايا أزمة الخليج، هدفها تقديم المعونة المادية، وتسهيل التقدم بطلبات للحصول على تعويض من الأمم المتحدة أو وظيفة فى الحكومة وتكوين عيادات لتقديم المعونة الصحية للأجئين - وبالاضافة إلى هذه الهيئة لجأ العديد من العائدين إلى الاهل والقرية للحصول على بعض الخدمات كالخدمات الصحية.

- ولقد قدمت بعض الهيئات فى الاردن UNRWA خدمات عديدة للاجئين وذلك من خلال إستيعاب حوالى ٧٠٠٠ طالب من العائدين فى المدارس وتخصيص ٣٢% من فرص العمل الجديدة لإستيعابهم.

- وفى النهاية فإنه على الرغم من ذلك فقد أعتبر العديد من العائدين أن كافة هذه الهيئات لا يمكن ان تساهم فى الحل الحقيقى لمشكلتهم والتى تمثلت فى ضرورة الحصول على مستحقاتهم المالية من الكويت أو العراق(٧٦).

٢ - <u>أما بالنسبة لوقع العودة على الاقتصاد اليمنى</u> فلقد كان ملحوظا نظرا لان اليمن يعد من اكثر الاقتصادات العربية اعتمادا على التحويلات النقدية للعاملين وعلى الهجرة الخارجية. ولقد سبق أن أشرنا إلى أثر العودة على هذا المجتمع، ونبحث هنا مشكلات العائدين سواء على مستوى الأسرة أو على المستوى المجتمعى.

ا - <u>مشكلات العائدين على المستوى الجزئى (الإندماج على مستوى الأسرة)</u>.

يتبين لنا فى الفصل الثانى أن معظم الهجرة اليمنية كانت هجرة طويلة الأمد، حيث بلغت نسبة العائدين اليمنيين الذين قضوا أكثر من ١٠ سنوات فى الخارج ار ٦١% فى ١٩٩١. وهكذا فأن معظم الهجرة اليمنية هجرة أسرية، ضعفت خلالها اواصر الاتصال بين الأسرة وبقية الأهل فى اليمن.

- ومن أهم مشكلات عودة تلك الأسره هى كيفية إندماجها مع المجتمع المحيط بها. فالمجتمع اليمنى مازال يتصف بوجود الأسرة الممتدة فى المناطق الريفية، وهو مجتمع تقليدى خارج صنعاء وعدن. ويسوده الاقتصاد غير الرسمى بتقاليده وعاداته. وذلك فى حين أن الأسرة العائدة أكتسبت عادات تقاليد مختلفة عن تلك السائده فى المجتمع اليمنى التقليدى. حيث أشار ٨١% من العائدين فى أحدى المسوح إلى اكتساب كثير من العادات الحديثة كأحترام الوقت والعمل والمسئولية وقيمة النقود(٧٧). ومما لا شك فيه أن عودة الأسر اليمنية بمثل تلك العادات إلى المجتمع التقليدى قد يؤدى إلى بعض الضغوط الاجتماعية. ومن الممكن أن يؤدى ايضا إلى صعوبة إندماجها داخل أسرتها الممتدة.

- ومن أهم مشكلات إعادة إندماج الأسرة العائدة داخل محيط أسرتها ومعارفها حدوث تفاوتات اجتماعية وثقافية واضحة بين أفراد تلك الأسرة وبقية معارفهم أو أفراد الأسرة الممتدة. فلقد كانت الهجرة من أهم معالم الحراك الاجتماعى للعمالة العائدة. وتمكن خلالها عدد كبير من المهاجرين من تغيير وضعهم الاجتماعى. بل خلقت الهجرة شريحة اجتماعية جديدة فى مناطق عديدة فى اليمن تتصف بسلوك متميز وتمتلك بعض المدخرات.

- كذلك إكتسبت الأسرة المهاجرة العائدة بعض العادات السلبية كحب الاستهلاك والانفاق المظهرى على السيارات والأثاث المنزلى، مما قد يترتب عليه نوعين من الضغوط، أولهما نفسى يتعرض له عائل الأسرة للاستمرار فى هذا الانفاق فى ظل إنخفاض مستوى الدخل، وثانيهما إجتماعى نتيجة للتفاوتات الاجتماعية بين

المجتمع اليمنى التقليدى فى قيمه والأسرة العائدة فى تطلعاتها.

- ونظرا لسيادة المجتمع التقليدى فى اليمن فإنه يوجد ثمة تباين واضح لأثر العودة على المرأة بين الحضر والريف. فالتحول فى مجال تعليم وعمل المرأة كان أسرع لدى الأسرة الحضرية، والتحول نحو نمط الأسرة النووى كان أكثر وضوحا فى الحضر عن الريف، بحيث يمكن القول أن المرأة العائدة الأكثر تحررا قد تكون أكثر تكيفا مع ظروف المجتمع الحضرى عن المجتمع الريفى.

- وبالنسبة للزوجة التى ترافق زوجها المهاجر فى الريف، فإن عودة الزوج لن تمثل لها نفس الضغوط النفسية مثل أمثالها فى الحضر.حيث أوضحت بعض الدراسات أن المرأة الريفية رغم دورها الذى تلعبه فى غياب الرجل الا أنها لا تتمتع باستقلال كبير فى الرأى فالزوج ما زال يمثل مصدر القرار فى الأسرة. أما المرأة اليمنية فى الحضر فأنها ستعانى من نفس المشكلات الاجتماعية والنفسية والتى سبق أن ناقشناها فى المجتمعات محل الدراسة عند عودة زوجها من الاغتراب.

- أما بالنسبة للمرأة اليمنية العاملة العائدة، فإن نسبتها منخفضة للغاية إلى مجموع العائدين كما أوضحنا فيما سبق (٥ر١%). ويعتمد إعادة إندماجها داخل الأسرة على مكان إقامتها، ففى الريف سوف تواجهها مشكلات المجتمع والزوج التقليدى. وفى الحضر سوف تتمثل مشكلاتها فى الحصول على فرصة عمل، إذا رغبت فى الاستمرار فيه فى ظل ظروف المجتمع اليمنى التى سبق أن أشرنا اليها.

ب - <u>مشكلات العائدين على المستوى الكلى:</u>

فى ظل المجتمع اليمنى، والذى ظل لفترة طويلة يعتمد على الهجرة الخارجية، فأن مشكلات العائدين سوف تكون على درجة كبيرة من الضخامة.

- فمن أهم المشكلات التى واجهت العمالة العائدة <u>الالتحاق بسوق العمل</u>. فخلال الفترة ١/١ - ١٩٩١/٨/٣١ بلغ مجموع العائدين إلى اليمن ٧١٥٩٢٤ عائد، تمكن ٣٨٣٩٠ منهم من الحصول على عمل بنسبة ٣ر٥% وتمكن ١٣١٠٦٤ من العودة للدراسة بنسبة ٣ر١٨% أما ال ٥٤٦٤٧٠ المتبقيين فكانوا فى بطالة بنسبة ٣ر٧٦% (٧٨). والمشكلة تكمن فى أن معظم العمالة اليمنية العائدة هى من العمالة غير الماهرة كما سبق أن أشرنا، فإذا ناقشنا ظروف سوق العمل اليمنى نلاحظ ان عدد الداخلين فيه سنويا يتراوح بين ٢٠٠٠٠٠ و ٢٥٠٠٠٠. وأن معظم الداخلين هم من فئة العمالة غير الماهرة فى حين أن الطلب على تلك الفئة من العمالة يبلغ ١٠٠٠٠٠ فرد فقط مما يؤدى إلى

فائض فى العمالة اليمنية. وفى نفس الوقت يقدر حجم المتخرجين من النظام التعليمى والتأهيلى حوالى ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ فرد بحيث تم تقدير احتياجات الاقتصاد اليمنى من فرص العمل الجديدة ب ١٨٠٠٠ - ١٩٠٠٠ سنويا. وتمثل هذه الاحتياجات ضغوطا إقتصادية واجتماعية على الاقتصاد اليمنى ، خاصة إذا علمنا بأنه نتيجة لاختلالات الاسعار النسبيه بين العمل ورأس المال فى السبعينات والثمانينات إتجهت معظم الاستثمارات فى تلك الفترة إلى الكثافة الرأسمالية المرتفعة.

- ويصبح التساؤل المطروح هو ما هى إمكانية إستيعاب العمالة العائدة فى سوق العمل اليمنى. والاعتبارات المطروحة فى هذا الخصوص يمكن تلخيصها فيما يلى:

- عدم ملائمة المهارات والخبرات التى أكتسبتها العمالة اليمنية العائدة لظروف سوق العمل اليمنى. حيث أرتبطت المهارات التى اكتسبها العائدون فى مجال الأعمال الحرفية بفن إنتاجى متقدم غير متوفر فى الاقتصاد اليمنى بالمقارنة بمجتمعات الخليج، وعلى وجه الخصوص السعودية(٧٩).

- اختلاف نمط الطلب فى الاقتصاد اليمنى عن الاقتصادات الخليجية. ففى المجال الصناعى أرتبطت المهارات المكتسبة بصناعات غير مطلوبة بتوسع فى الاقتصاد اليمنى مثل الابواب والشبابيك الالمونيوم.(٨٠)

- كذلك لاحظنا انه منذ منتصف الثمانينات تحولت معظم العمالة اليمنية المهاجرة من الاعمال الحرفية والصناعية إلى قطاع الخدمات والتجارة. وفى هذا الحالة لا توجد مهارات مكتسبة من العمل فى الخارج، إلا ان إمكانية إلتحاق المهاجر العائد فى هذه الاعمال فى اليمن ترتبط أيضا بنمط الطلب. فلقد تميز المجتمع السعودى بقوة شرائية كبيرة ومتنوعة بالمقارنة بالمجتمع اليمنى. ولهذا لاحظنا إنخفاض نسبة العاملين فى مجال التجارة والبيع من ٥١٩٢٠ عامل أثناء الهجرة فى الخليج إلى ١٣٠١٥ عامل فى هذا المجال بعد العودة. كذلك حدث إنخفاض واضح فى عدد العاملين فى المقاهى بعد العودة بالمقارنة بأثناء الهجرة.

- ارتبطت انشطة التجارة والخدمات ببنيه اساسية متقدمة فى دول الخليج، الامر الذى إفتقده المهاجر العائد فى اليمن.

- يعد القصور الواضح فى الاستثمار فى الموارد المالية فى المجتمع اليمنى من أهم عقبات استيعاب العمالة العائدة فى اليمن، حيث جرى العرف فى السعودية أن يقوم الكفيل السعودى بتقديم المال اللازم للتجارة التى يديرها اليمنى، الامر غير المتوافر

فى الاقتصاد اليمنى.

- أظهرت نتائج بعض المسوح أن التقاليد الاجتماعية السائدة فى اليمن كانت السبب فى امتناع المهاجر العائد عن القيام ببعض الاعمال الذى اعتاد ان يقوم بها فى الخليج كخدمة منزلية وكحارس منازل أو عربات.

- ومن الطبيعى أن ترتفع نسبة العاملين فى النشاط الزراعى بعد العودة إلى ١ر٨% من مجموع العمالة العائدة بعد ان كانت ٢ر٣% إلى مجموع مهن العمالة العائدة أثناء الهجرة. ويرجع السبب فى ذلك إلى انه على الرغم من تحول معظم العاملين أثناء الهجرة من زراعيين إلى عمال تشييد وبناء وبعض الأعمال الحرة، فقطاع البناء والتشييد والأعمال الحرة فى المجتمع اليمنى لم يتمكن من إستيعابهم كلهم بعد العودة فالتحقوا بالقطاع الزراعى.

- ولقد برر البعض زيادة عدد العاملين من الهجرة اليمنية العائدة فى مجال التعليم والمقاولات إلى التحاق كثير من عمال التشييد وبعض الطلاب العائدين بهذه المجالات نتيجة لتفوقهم المهارى عن العمال المحليين. وقد تمثل هذه الخاصية الأخيرة ميزه هامة للعائدين يتفوقون بها عن المحليين فى سوق العمل.(٨١)

- وتعد من أهم مشكلات العائدين اليمنيين مشكلة الإسكان. فالطابع الغالب للهجرة اليمنية أنها هجرة أسرية طويلة الأمد بحيث لم يحرص المهاجر على امتلاك مسكنا فى مجتمعات المنشأ. وهكذا توضح بعض الاستبيانات ان ٦ر٧٣% من العائدين (٢٣٢٣٦٩ عائل اسرة من ٣١٨٥٦٤عائل اسرة) لا تمتلك منزلا. ولقد ترتب على ذلك ظهور مشكلة السكن العشوائى فى المناطق التى بها أراضى مملوكة للدولة كالحديدة وعدن. ويبلغ عدد الأسر المقيمة فى تلك المناطق حوالى ١٢٣٠٠ أسرة. وعلى الرغم من تواجد هذه الظاهرة من قبل أزمة الخليج، إلا أن عودة العمالة اليمنية إثر الازمة ترتب عليه زيادة ملحوظة فى هذه الظاهرة. فعلى سبيل المثال إرتفع عدد الأسر التى تقيم فى مدينة عدن فى مساكن عشوائية من ١٥ ألف أسرة قبل أزمة الخليج إلى ٣٥ ألف أسرة بعد الازمة.

- ومن أهم خصائص الأسر(٨٢) فى هذه المناطق كبر حجم الأسرة حيث بلغ متوسط عدد أفرادها ٦ر٩ فرد فى حين أن متوسط حجم الأسرة فى اليمن يبلغ ٦ أفراد. وتعيش حوالى ٧٥% من هذه الأسر تحت خط الفقر وتعتمد أساسا على المعونة والتبرعات الغذائية حيث ينخفض الدخل الشهرى لـ ٤ر٢٤% تقريبا من إجمالى الأسر عن ٣٠ دولار أمريكى. كذلك بلغت نسبة البطالة للقادرين عن العمل ٧٣٪، فى حين

يعمل ٤ر١٢% من القادرين على العمل بصورة مؤقتة. وتبلغ نسبة الأسر التى لم يلتحق أبناؤها بالمدارس ٦ر٣٢%.

ومما لا شك فيه أن مشكلة الاسكان للعائدين هى جزء من مشكلة الاسكان القومية فى اليمن، حيث اوضحت الاحصاءات العامة أن الزيادة السنوية المطلوبة من المساكن تبلغ ٢٦٦١١ وحدة سكنية لمواجهة الطلب على المساكن و ١٧٠١٢ وحدة سكنية لإحلال المساكن القديمة بالإضافة إلى ٨٩٩٨ وحدة سكنية لإقامة الأسره فى المساكن العشوائيه. وتبلغ عدد الوحدات السكنية اللازمة لحل مشكلة الاسكان فى اليمن ٢ر١ ٥ر١ مليون وحدة سكنية حتى عام ٢٠٠٠.[٨٣] وهى متطلبات ضخمة فى ظل الظروف الإقتصادية السائدة فى اليمن.

- وتعد من أهم المشكلات التى ستواجهها الأسر العائدة أيضا القصور الواضح فى الخدمات الاجتماعية كالخدمات التعليمية والخدمات الصحية. وتتمثل أهم مشاكل الخدمات فى اليمن فى الوقت الراهن فى[٨٤] : -

- زيادة عدد الطلاب فى سن المدرسة ب ١٥٧٠٠٠ نتيجة للهجرة العائدة وعودة ٢٨٠٠٠٠ طفل من الهجرة.
- توقف الدخول التى يحصل عليها ١٤٠٠ مدرس جامعى فى اليمن من جانب دول الخليج.
- توقف الاستثمارات فى تشييد المدارس الجديدة نتيجة لزيادة عجز الميزانية.
- إرتفاع نسبة طالب / مدرس من ٦٠ : ١ فى ١٩٩٠ إلى ٧٥ : ١ فى ١٩٩١ وإلى ١٥٠ : ١ فى المناطق الريفية.
- كذلك ترتب على عودة عدد كبير من العمالة تدهور الموقف الصحى فى اليمن وأنتشار حالات سوء التغذية والأمراض المعدية وذلك فى ظل مجتمع يعانى من ارتفاع واضح فى معدل وفيات الاطفال إلى ١١٠% وعدد منخفض لسنوات البقاء على الحياة (٥ر ٥١ عام).
- ومما ضاعف من حدة المشكلات الصحية ضعف الامكانيات الصحية وعدم توفر المعدات والمؤسسات الصحية اللازمة. فلقد بلغ معدل طبيب/سكان ١ : ٤٠٩٩ ومعدل ممرضة/سكان ١ : ١٨٤٤.

وذلك فى نفس الوقت التى ازدادت فيه الحاجات الصحية نتيجة لوصول ٥٠٠٠٠٠ إمرأة وطفل من العائدين[٨٥].

وتزداد المشكلة تعقيدا إذا اخذنا فى الاعتبار ان العائدين أتوا من مجتمعات رفاهة، حيث تتوفر كافة الخدمات الصحية المتقدمة بدون مقابل. كذلك إذا أخذنا فى اعتبارنا إنقطاع مصادر الدخل لديهم بحيث لن يتمكنوا من استخدام الخدمات الصحية الخاصة.

٣ - <u>أما عن مشكلات إندماج الأسرة والمرأة العائدة فى مصر</u>

فيمكن دراستها من أكثر من زاوية. ويرجع السبب فى ذلك إلى ضخامة وقع تلك الظاهرة فى المجتمع المصرى وتعدد آثارها. فإعادة إندماج أفراد الأسرة الواحدة لن يكون بالأمر السهل. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن غالبية الهجرة المصرية تمثلت فى هجرة عائل الأسرة كما سبق أن أوضحنا فى الفصل السابق. وبالتالى فان إعادة إندماج الأسرة المصرية سوف يكون على المستوى الفردى (للأسرة) وعلى المستوى الكلى (المجتمعى) ايضا. وتتمثل ضخامة تلك المشكلة فى ضرورة إعادة تماسك الأسرة المصرية بعد تفككها وفى تزامن ذلك مع تطبيق برامج الأصلاح الاقتصادى وما تسببه من آثار اجتماعية عديدة نتيجة لمحاولات خفض وترشيد الانفاق العام.

<u>فعلى المستوى الفردى (الجزئى)</u> فإن إعادة إندماج عائل الأسرة داخل أسرته لن يكون بالأمر السهل. فلقد أشارت بعض الدراسات إلى أن هجرة الازواج أدت إلى تأنيث الأسرة المصرية[٨٦] نتيجة للدور الجديد الذى تلعبه المرأة. وهكذا فأن عودة الزوج ومطالبة المرأة فى كثير من الحالات باداء أدوارها التقليدية سوف يمثل نوع من الارتداد لتلك الزوجة[٨٧]. ونعتقد أن هذا الرأى يحتاج إلى بعض الايضاح، حيث أن استقلال الزوجة بإتخاذ القرارت الخاصة بالأسرة فى مصر ارتبط بالعديد من الامور مثل:

- <u>موقع الأسرة محل الدراسة</u>، حيث لاحظنا تفاوتات واضحة بين وضع المرأة الريفية والمرأة فى الحضر أثناء هجرة الزوج. ففى حين أشار البعض إلى تمتع المرأة فى الريف بقدر أكبر من الحرية فى إتخاذ القرار أثناء سفر الزوج للعمل بالخارج، فان بعض الدراسات بينت أن وضع المرأة فى الحضر يتعرض إلى تدهور شديد آثر هجرة الزوج نتيجة لزيادة مسئولياتها داخل البيت وخضوعها لسيطرة عائلة الزوج[٨٨]. وعلى الرغم من أننا لا نعتقد ان هذه الاستنتاجات يمكن تعميمها على كافة الحالات، فاننا نؤيد أخذ التفاوتات بين الحضر والريف والتفاوتات الاجتماعية فى الاعتبار عند دراسة وقع العودة على المرأة.

- كذلك ارتبطت حرية المرأة الريفية فى إتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة أثناء غياب الزوج بمدى استقلالها فى إدارة ملكياتها والتصرف فى التحويلات النقدية الاتية من الخارج[٨٩]. وهكذا فان وقع عودة الزوج على العلاقات الزوجية وأرتداد المرأة إلى دورها التقليدى يرتبط بدور المرأة الاقتصادى اثناء هجرة الزوج. فالزوجة التى لم تكن لها خبرة فى إدارة ملكياتها لم تتأثر مكانتها التقليدية كثيرا بهجرة أو عودة الزوج، أما الزوجة التى كان لها حرية التصرف فى الممتلكات والتحويلات فلقد تأثرت مكانتها فى الأسرة بهجرة الزوج، وبالتالى فان عودتها إلى ادوارها إثر عودة الزوج سوف يمثل لها نوع من الارتداد.

- وتلعب المدة التى استغرقتها هجرة الزوج العامل بالخارج دورا هاما فى تغير دور المرأة فى الأسرة[٩٠]. فكلما طالت تلك المدة كلما زادت مسئولية الزوجة وكثرت المواقف التى تضطر فيها الزوجة فى إتخاذ قرارات فردية والاتجاه نحو المزيد من الاستقلالية، بحيث تمثل عودة الزوج عبئا على الزوجة التى أستقلت بحياتها مدة طويلة. وحيث أن متوسط فترة البقاء فى الخارج فى مصر منخفضة نسبيا بالمقارنة ببقية المجتمعات محل الدراسة، وعلى وجه الخصوص فى المناطق الريفية كما سبق أن أشرنا، فاننا نتوقع أن عودة المرأة إلى أدوارها التقليدية سوف يكون هو الامر الشائع بعد عودة الزوج. فالهجرة الريفية فى مصر معظمها هجرة غير رسمية تتسم بارتفاع معدل الدوران بها على عكس الهجرة الرسمية فى مصر التى تتركز اساسا فى الحضر بين أصحاب المهن العلمية والفنية والكتابية فى الحضر، حيث تكون الزوجة اعتادت على إتخاذ القرارات الأسرية بمفردها لفترة زمنية أطول.

- كذلك ترتبط وقع عودة الزوج على العلاقات بين الزوج والزوجة فى الريف بوضع الزوجة فى الأسرة اثناء هجرة الزوج. بمعنى هل الزوجة الريفية فى المراحل الأولى من زواجها خاضعة لحماتها، وفى هذه الحالة لن تقوم بإتخاذ قرارات فردية حتى فى حالة سفر الزوج، أم هى فى مسكن الأسرة الممتدة ورزقت بأطفال أم استقلت بمعيشتها فى مسكن بمفردها، أو اصبحت فى مركز أكبر نساء العائلة.[٩١] وفى هذه الحالات الأخيرة تقوم المرأة بإدارة شئون منزلها وأتخاذ العديد من القرارات.

- تعد طبيعة الأسرة، أسرة نووية أم ممتدة من أهم العوامل التى تؤثر على استقلالية الزوجة الريفية فى مصر. ولقد لاحظنا أن الهجرة فى حد ذاتها كانت من العوامل التى أدت إلى إنتقال الأسرة إلى منزل جديد والتحول إلى اسرة نووية. فنمط التغير فى العلاقات الزوجية ارتبط اساسا بتغير السكن والاسراع بالانتقال إلى الأسرة النووية. وفى هذه الحالة فان عودة الزوج وممارسته لسلطاته التقليدية سوف يؤدى إلى خلافات عديدة مع الزوجة التى إعتادت أن تقوم بكافة مهام الأسرة وحدها وزادت

نفوذها داخل العائلة كما ازداد إتصالها بالعالم الخارجى.

- وفى نفس الوقت يشير البعض إلى أن المسئوليات التى القيت على عاتق الزوجة أثناء سفر الزوج لم تكن فقط مصدر لزيادة ثقتها بنفسها، بل إيضا مصدرا للمتاعب والمشكلات خاصة أثناء تربية وتنشئة إطفالها أو اثناء التعامل مع عائلة الزوج وعلى وجه الخصوص خلال المعاملات المالية.[٩٢] وهكذا يمكن أن تمثل عودة الزوج حلا لتلك المشكلات. إلا ان ما لفت نظرنا هو نتائج دراسة ميدانية فى هذا الخصوص تشير إلى أنه على الرغم من أن المشكلات الخاصة بتنشئة الأبناء ورعايتهم ومشكلة إنحراف الأطفال والخلافات الأسرية مثلت ٥ر٨٧%، ٥٦%، ٥ر٣٧% على التوالى من طبيعة المشكلات التى أعترف الزوج بأنها تواجه اسرته أثناء الهجرة، الا ان هذه المشكلات لم تمثل الدافع وراء عودة الزوج. فلقد كان مرض الزوج وتحقيق الأهداف المادية للأسرة الدافع الرئيسى للعودة،[٩٣] الامر الذى يعنى أنه ربما لو لم تتحقق تلك الدوافع ما قرر الزوج العودة، على الرغم من اعترافه بوجود مشكلات خاصة بالأطفال والزوجة عند السفر. كذلك لاحظنا من نتائج تلك الدراسة أنه على الرغم من معاناة الزوجات من غياب ازواجهن فان معظمهن فضلن المعاناة وهجرة الزوج لتحسين الظروف المعيشية.[٩٤] ويعد هذا الأمر على درجة كبيرة من الأهمية،إذا أخذنا فى اعتبارنا أن العودة إثر أزمة الخليج أرتبطت بفقدان الدخل والمدخرات، بحيث يصبح وقع العودة على درجة كبيرة من الخطورة على العلاقات الأسرية، فحتى الهدف المالى من الهجرة لم يتحقق. ولقد إنتهت معظم الدراسات التى بحثت فى آثار عودة الزوج من الهجرة للعمل إلى عودة الزوجة إلى ممارسة أدوارها التقليدية فيما عدا بعض حالات اضطرت الزوجة فيها القيام بأدوار إضافية نتيجة لمرض الزوج.

- أما بالنسبة لعودة الأسرة ككل فان من أهم مشكلات إعادة إندماج الأسرة العائدة فى مجتمعات المنشأ هو أثر الهجرة على تكوينها الاجتماعى والثقافى. فلقد أثبتت بعض الدراسات أن المهاجر العائد يصبح لديه من الامكانيات المادية والمستوى الحضارى ما يجعله ينتمى إلى الشريحة التى صعد إليها أكثر من تلك التى كان بها. كذلك أصبحت المكانة الاجتماعية فى مصر لا تعتمد على حيازة الارض الزراعية، وانما ايضا على ما يملكه الفرد من كماليات وشكل المنزل، وهو نوع من السلوك الاستهلاكى المميز للأسرة المهاجرة، والذى قد يؤثر على عملية إعادة إندماج الأسرة فى المجتمع المحيط بها[٩٥]. فلقد أوضحت دراسات العودة فى مصر أن التعود على سلع محدثه، نسبة المستورد فيها مرتفع، أكثر إنتشارا بين الأسر العائدة عن الأسر غير المهاجرة.

- ومن أهم مشكلات إعادة إندماج الأسرة العائدة هو ضرورة تحول الأسرة العائدة فى الريف مرة أخرى فى كثير من الاحيان إلى وحدة إنتاجية واستهلاكية معا، بعد ان أدت الهجرة إلى تحول الأسرة إلى وحدة استهلاكية فقط وترك العمل الزراعى[٩٦]. ويكون ذلك من الأمور الحتمية فى حالة ما إذا كانت الأسرة العائدة لم تتمكن من تكوين بعض المدخرات أو القيام بأى مشروع استثمارى.

أما بالنسبة للمرأة المهاجرة العائدة، فعلى الرغم من أن نسبتها منخفضة إلى إجمالى العمالة المصرية المهاجرة - كما سبق أن أوضحنا، إلا ان بعض البيانات تشير إلى ان ٥٠% من عدد المدرسين المصريين العاملين فى الكويت وقطر والمملكة السعودية من الأناث. ومن المهم الإشارة إلى ان من اهم دوافع سفر الزوجة هو الدافع الاقتصادى والحاجة إلى دخل إضافى لمواجهة متطلبات الحياة. وهكذا نتوقع أن العودة لابد وأن يصاحبها إعادة التحاقهن بسوق العمل المصرى. وتعد المصاحبات الاجتماعية لهجرة وعودة هذه الفئة من العمالة المهاجرة على درجة كبيرة من الأهمية نظرا لأن هجرة معظم هذه الأناث كانت فردية. وتعرضت المراة المتزوجة خلالها إلى ضغوط نفسية وحالات من القلق بسبب إبتعادها عن اطفالها ومما لا شك فيه أن إعادة إندماج تلك الزوجة فى اسرتها بعد الفترة التى عانت منها فى الغربة بمفردها من اجل رفع مستوى معيشة اسرتها، لن تكون بالأمر السهل، خاصة إذا كان المتوقع أن تعود إلى دورها التقليدى.

وتواجه تلك المرأة العاملة العائدة مشكلات أخرى مرتبطة بمشكلات تنشئة أطفالها بعد العودة خاصة إذا كانوا فشلوا فى الدراسة نتيجة لهجرة الأم[٩٧].

ب - إعادة إندماج الأسرة المصرية العائدة على المستوى المجتمعى (الكلى)

تواجه الأسرة المصرية العائدة نفس المشكلات التى سوف تعانى منها الأسرة المصرية غير المهاجرة فى ظل ظروف الاصلاح الاقتصادى. ولنا فى هذا الصدد ملحوظتين: أولهما قد تكون بعض تلك الأسر العائدة فى موقف أسوأ بعض الشئ من الأسر غير المهاجرة وهى الأسر التى عادت إثر أزمة الخليج وفقدت مدخراتها فى الخارج. أما الملحوظة الثانية: فهى أن بعض تلك الأسر العائدة فى موقف أفضل كثيرا من الأسر غير المهاجرة وهى تلك الأسر التى تمكنت من إكتساب بعض المدخرات والمقتنيات إثر الهجرة.

فبالنسبة للمجموعة الأولى، فلقد تم تقدير متوسط إجمالى الخسائر للعائد من

الكويت ب ٤١٣٦ دينار كويتى فى دراسة لوزارة العمل المصرية. وبمقارنة متوسط إجمالى الخسائر بمتوسط إجمالى الادخار المقدر للعائد فى هذه الدراسة (٩٩٢٨ دينار كويتى) خلال متوسط مدة إقامة العائد فى الخارج وهى ٦ سنوات يتبين لنا أن النسبة هى ٤٢%. مما يعنى أن دخل العاملين من الأجور خلال مدة الهجرة كان كافيا لتحقيق مدخراتهم فى الكويت، بحيث تصبح الخسائر التى أعلن عنها العائدون من الكويت فى حدود قدراتهم الادخارية.[٩٨] وفى حالة صحة هذه التقديرات فاننا نعتقد أن الأسرة المصرية العائدة بصفة عامة ستكون فى نفس الوضع أو فى وضع أفضل من الأسرة المصرية غير المهاجرة فى ظروف الاقتصاد المصرى والتى سبق أن أشرنا اليها فى الفصل الأول.

- وتصبح المشكلة الأساسية التى تواجه عودة تلك الأسر هو إيجاد فرصة عمل لعائل الأسرة فى حالة عدم إلتحاقه بالعمل.

ومما لا شك فيه أن صورة سوق العمل فى ظل ظروف الاصلاح الاقتصادى فى مصر قاتمة. فلقد أوضحت أحدى دراسات سوق العمل فى مصر أن احتياجات سوق العمل من خريجى الجامعات لا تتعدى ٥٠% من حجم الناجحين وان الباقين يتم تعيينهم بقرارات من اللجنة العليا للسياسات عن طريق وزارة القوى العاملة التى وصلت فى التعيينات إلى دفعة ١٩٨٤ فقط . كذلك مثلت مشكلة فائض الخريجين أحد مظاهر الخلل فى التعليم الثانوى، حيث تبلغ نسبة ما يتم تعيينه من خريجى المؤهلات المتوسطة ٢٤% فقط. ولقد أوضحت بعض الاحصاءات أن نسبة ما يستوعبه سوق العمل من إجمالى المسجلين فى مكاتب العمل بلغت ٣٠% فقط. وإذا علمنا ان الوافدين إلى سوق العمل قد بلغوا ٤٥٠ ألف وافدا سنويا، فى حين ان معدل إستيعاب الخطة الخمسية الأولى للمشتغلين هو ١٥٠٠ الف فرصة عمل خلال السنوات الخمس فقط أى ٢٥% من المستهدف بمعدل ١٢٥ ألف سنويا، فان صورة سوق العمل ستكون واضحة امامنا[٩٩]. ولقد إرتفع معدل إستيعاب العمالة خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة الثانية بمتوسط ٣٣٠ الف فرصة عمل سنويا. وعلى الرغم من ان هذا المعدل اكبر من الخطة السابقة، الا أنه مازال أقل من المعدل السنوى للوافدين الجدد لسوق العمل. وبإضافة رصيد المتعطلين والذى تم تقديره بحوالى ٢ مليون متعطل فى تعداد ١٩٨٦ إلى الفرق بين الوافدين الجدد والمستوعبين فى الخطة، يرتفع معدل البطالة فى سوق العمل المصرى إلى ١١%.

وفى ظل هذه الظروف تم تقدير العمالة العائدة إلى سوق العمل بحوالى ١٠٠ ألف عائد سنويا منذ ١٩٨٥ حتى ١٩٩٠. ثم اتت ازمة الخليج بعدد يبلغ حوالى ٤٠٠ ألف مصرى عائد، مع ملاحظة أن ليس كلهم من العاملين، حيث توجد نسبة منهم من الأطفال والنساء.

ولقد كان القطاع العام والقطاع الحكومى المستوعب الأساسى للعمالة الزائدة، إلا أنه مع بداية الثمانينات ومع الاصلاح الاقتصادى والتخصصية شاهدنا اتجاهات قوية فى الاقتصاد المصرى نحو تخفيض معدل نمو العمالة فى القطاع الحكومى وتخفيض حجم العمالة فى القطاع العام. كذلك لاحظنا أن الاقتصاد المصرى عانى من عوامل عديدة أضعفت من مقدرته على إستيعاب العمالة بصفة عامة إلا وهى توجه الاستثمارات إلى القطاعات الخدمية على حساب القطاعات السلعية، وتوجة نسبة كبيرة من الاستثمارات فى الخطة الخمسية الأولى والثانية نحو الاحلال والتجديد ومشروعات الاستكمال[١٠٠] على حساب المشروعات الجديدة.

والتساؤل المطروح حاليا هو هل العمالة العائدة فى نفس موقف العمالة غير المهاجرة أم هى فى وضع أفضل منها.

- فأولا سبق ان اوضحنا أن مقارنة الخصائص التعليمية والمهنية للعمالة العائدة بالعمالة المصرية غير المهاجرة أوضحت لنا الصفة الانتقائية للهجرة، فالعمالة العائدة فى مستوى تعليمى أفضل ومهارى من العمالة المحلية.

كذلك تبين لنا أن ليس كل العمالة العائدة فى حاجة إلى عمل حيث أوضحت نتائج آخر مسح عن العمالة العائدة أن ٣٧ر٩٢% من المهاجرين العائدين قد احتفظوا بعلاقات رسمية مع عملهم فى مصر خلال العمل بالخارج. وتعكس هذه النسبة أولئك الذين كانوا فى اعارات أو مرافقين لأقاربهم أو فى أنتداب لعمل ما بالخارج.[١٠١] ونتوقع أن تنخفض هذه النسبة بالنسبة للعمالة العائدة أثر أزمة الخليج. وهنا أيضا نشير إلى أن بعض تلك العمالة قد أكتسب بعض المهارات فى الخارج تمكنه من الحصول على عمل ما فى سوق العمل المصرى. حيث أثبتت نتائج مسح العمالة العائدة أن ١ر٤٤% من العمالة العائدة فى المناطق الحضرية تمكنت من إكتساب خبرات جديدة. ولقد إنخفضت هذه النسبة إلى ٢٥% فقط بين العمالة العائدة إلى المناطق الريفية. وقد يرجع ذلك إلى سرعة دوران الهجرة بالنسبة للعمالة الريفية واختلاف طبيعة الأعمال التى إلتحقوا بها فى الخارج عن العمل الزراعى.

إلا ان ما لفت نظرنا ايضا هو ان حوالى نصف العمالة العائدة تمكنت من الحصول على عمل مباشرة بعد العودة مع وجود بعض الاختلافات بين الحضر والريف. فمن الطبيعى أن يكون الحصول على عمل أسهل فى المناطق الريفية عن المناطق الحضرية[١٠٢]. فلقد تمكنت ٦٧ر٦١% من العمالة العائدة الريفية الحصول على عمل مقابل ٥٣ر٧% فى الحضر. ولقد إنخفض معدل البطالة للعمالة العائدة عند

وقت إجراء هذا المسح إلى ٩ر٤% بالمقارنة بمعدل البطالة للعمالة ككل ٦ ٠ر٧% فى مسح ١٩٨٨. ونلاحظ أن مشكلة عدم الحصول على عمل كانت اكثر أهمية بالنسبة للعمالة المحلية غير المهاجرة عن العمالة العائدة. ولقد كانت نسبة العمالة العائدة والتى تعمل بعقد عمل اكثر ارتفاعا من نسبة العمالة غير المهاجرة التى تعمل بعقد عمل. ويعد ذلك دليلا واضحا لإرتفاع المستوى التعليمى للعائدين عن العمالة غير المهاجرة. كذلك لاحظنا أن العمالة العائدة تتميز بتنقلية واضحة بالمقارنة بالعمالة غير المهاجرة. مما يفسر مرونة تلك الفئة من العمالة وتنوع مهاراتها بالمقارنة بالعمالة المحلية. وكل ما سبق يؤكد على أن مشاكل العمالة العائدة فى سوق العمل أقل حدة من مشاكل العمالة غير المحلية. ولا ينطبق تحليلنا السابق على حالة العائدين من الكويت والعراق، فنسبة كبيرة منهم غير ملتحقة بأى عمل فى مصر نتيجة لأقامة طويلة فى الخارج، بحيث تمثل عودتها ضغوطا على سوق العمل المصرى.

أما بالنسبة للمرأة العاملة العائدة فنتصور أن العاملات من فئة المهنيين اللاتى كن فى إعارة يمكن إعادة التحاقهن بالعمل الاصلى بسهولة. وبالنسبة للمرأة المصرية العاملة فى القطاع الخدمى فإن القطاع غير المنظم سيكون الملجأ الأساسى لها. والمشكلة الأساسية للنساء العاملات هى التغلب على عقبات مزاولة العمل فى مصر مثل عدم توفر ديار عامة لحضانة الأطفال، حيث بلغت نسبة من توفر لهن دور حضانة حكومية ٢ر١٦% فقط لاجمالى العاملات فى مسح القوة العاملة[١٠٣] مقابل ٩ر٧% فى الريف. اما مشكلة المواصلات و مشكلات التحيز ضد الاناث فى الأجور والترقيات فانها مشكلة المرأة المصرية العاملة فى ١٩٨٨، والتى سوف تتعرض لها ايضا المرأة العائدة.

- وفى النهاية فإن من أهم المشكلات التى سوف تتعرض لها الأسرة المصرية العائدة هى مشكلات المعيشة اليومية كالسكن الخدمات التعليمية والصحية. ولقد كان الانفاق على تحسين المسكن أو بناء مسكن جديد كان من اهم وسائل استغلال مدخرات الهجرة[١٠٤] لبعض الأسر العائدة. وبالتالى فإنه فى حالات العودة دون التمكن من الحصول على المسكن، فان الأسرة العائدة سوف تضطر للاقامة مع العائلة الممتدة نتيجة لازمة الاسكان فى المناطق الحضرية على وجه الخصوص.

وتثير عودة العمالة قضايا أخرى فى ظل برامج تخفيض الانفاق العام والتى ترتب عليها إنخفاض فى نسبة الانفاق على الصحة والتعليم إلى الانفاق العام والناتج المحلى الاجمالى. فلقد إنخفضت نسبة الانفاق الكلى على الصحة إلى الانفاق العام من ٨ر٤% فى ١٩٧١/٧٠ إلى ٩ر١% فى ١٩٩٠/٨٩. وكذلك إنخفضت نسبة الانفاق على

الخدمات التعليمية إلى الانفاق العام من ٩ر٣% إلى ٣ر٣% فى الفترة الزمنية السابقة. ومن اهم مستتبعات سياسة ضغط الانفاق العام على الصحة فى مصر آثر تلك السياسة على أداء هذا القطاع. فلقد إنخفض نصيب الفرد من الانفاق على المستلزمات السلعية فى قطاع الصحة بنسبة ٥٤% خلال الثمانينات وترتب على ذلك إنخفاض معدل تزايد معدل سرير سكان فى مصر من ٦٦ر١ فى ١٩٦٧ إلى ١ر١ فى ٨٩/١٩٩٠، وتدهور شديد فى مستوى الخدمات الصحية العامة مثل النقص فى الدواء والمستلزمات الطبية. كذلك ترتب على إنخفاض نسبة الانفاق على التعليم إلى الانفاق العام زيادة ملحوظة فى كثافة الفصول بحيث بلغ متوسط عدد الطلبة فى المدارس الحكومية ٦٠ - ٦٥ طفل. كذلك إنخفض نصيب الطالب من المستلزمات السلعية ب ٦١% فى التعليم الأقل من التعليم العالى وبنسبة ٣ر١٩% فى التعليم العالى خلال الثمانينات[١٠٥]. ولقد ترتب على إرتفاع التكاليف وضيق الامكانيات فى قطاع التعليم تفاوت واضح فى المستويات التعليمية نتيجة لإدخال نظام الفترات. ففى المدرسة ذات الفترة الواحدة تصل الحصة إلى ٤٥ دقيقة ويبلغ اليوم الدراسى خمس ساعات ونصف أما فى المدرسة ذات الفترتين فان زمن الحصة يبلغ ٤٠ دقيقة واليوم الدراسى أربع ساعات ونصف، وتنخفض زمن الحصة إلى ٣٥ دقيقة فى المدرسة ذات الثلاث فترات[١٠٦]. وفى ظل الظروف المتدهورة لقطاعى التعليم العام والصحة العامة، فأن عودة الأسر المصرية إثر أزمة الخليج لابد وان يمثل عبئا متزايدا على الخدمات الاجتماعية فى مصر.

ثانيا: النظرة المستقبلية

١ - <u>الإستنتاجات</u>:

نعتمد فى نظرتنا المستقبلية على أهم استنتاجات هذه الدراسة الا وهى:

ا - تعرضت الأسرة والمرأة العربية فى المجتمعات محل الدراسة لظاهرة العودة منذ منتصف الثمانينات بأبعادها المختلفة، سواء عودة مؤقتة أو دائمة، عودة فردية أو عودة جماعية، بمعنى تناقص رصيد العاملين بالخارج. كذلك تعرضت تلك المجتمعات إلى العودة القهرية لأعداد كبيرة من العاملين بها بكافة مستتبعاتها ولاحظنا تماثل اسباب العودة فى كافة تلك المجتمعات سواء فى الثمانينات أو بداية التسعينات.

ب - وبمراجعة البرامج المطروحة لإستيعاب العائدين بصفة عامة تبين لنا أن البرامج قصيرة الأجل كانت أكثر إنتشارا من البرامج طويلة الأجل. فكما كانت هجرة العمالة بصورة عشوائية وبدون تخطيط فأن برامج إستيعاب العائدين كانت بصورة سريعة وعشوائية كرد فعل لتهدئة الموقف إثر التدفق البشرى العائد من العراق والكويت. وعلى الرغم من ان العودة قد بدأت بصورة تدريجية منذ بداية الثمانينات وتدفقت اعداد هائلة منهم فى منتصف الثمانينات فان الجهود المبذولة لإستيعاب العائدين كانت متواضعة.

ح - وفى حين اتفقت المجتمعات محل الدراسة حول العودة واسبابها كظاهرة أقليمية، فلقد لاحظنا بعض الاختلافات بينها من حيث خصائص العائدين، فالعائدين فى الاردن تميزوا بخصائص تعليمية ومهارية أكثر ارتفاعا من العائدين فى مصر. وتأتى اليمن فى المؤخرة بالنسبة لخصائص العمالة العائدة لها. الا أنه على الرغم من ذلك فلقد لاحظنا ان الهجرة تميزت بإنتقائية واضحة للخصائص التعليمية والمهارية الأفضل. ولقد أنعكس ذلك ايضا على العائدين بحيث يمكن القول انهم متميزين فى سوق العمل عن غير المهاجرين. ولقد تركزت هجرة العمالة من الاناث فى الفئات المهنية والفنية والخدمية فى المجتمعات محل الدراسة.

كذلك توجد بعض الاختلافات فى نمط الهجرة وبالتالى العودة فى المجتمعات محل الدراسة، ففى حين تركزت الهجرة فى الاردن واليمن فى الهجرة الأسرية، فانها تختلف فى مصر، فطابعها الغالب هو هجرة عائل الأسرة. وهكذا تختلف طبيعة عملية إعادة إندماج الأسرة والمرأة العاملة العائدة حسب طبيعة

العودة، ففى حالة العودة ذات الطابع الأسرى كانت مشكلات إعادة الاندماج على المستوى المجتمعى أكثر من مشكلات إعادة الاندماج على المستوى الجزئى. أما فى حالة عودة عائل الأسرة فأن مشكلة إعادة الاندماج تكون على المستوى الجزئى وعلى المستوى المجتمعى. كذلك تختلف مشكلات إعادة الاندماج للأسرة والمرأة العائدة باختلاف مناطق الإقامة سواء فى الحضر أو فى الريف.

د - ركزت معظم مسوح الهجرة والعودة حول إنتقال العمالة على أنه إنتقال للذكور فقط. فلقد إتفقت كل المسوح على انتقائية الهجرة والعودة للذكور. وعلى الرغم من ذلك نشير إلى أن المرأة تلعب دورا إيجابيا فى هذه الظاهرة فهى أما مرافقة لزوجها وعائدة معه إلى مجتمعها الأصلى أو فى إنتظار زوجها الغائب متحملة كافة مسئوليات غربته ومتعرضة لأنعكاسات عودة الزوج من العمل بالخارج. وعلى الرغم من إنخفاض نسبة المشاركة الإيجابية للمرأة فى الهجرة والعودة، فأن هذا يتفق تماما مع النسبة المنخفضة لمشاركتها الإيجابية فى العمل بأجر فى مجتمعات المنشأ. كذلك هناك أهمية لدراسة وضع الأسرة العائدة من حيث إندماجها مع المجتمع المحيط بها ومدى تكيفها فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها.

و - إهتمت معظم دراسات عودة العمالة بالاثار الاقتصادية للعودة والمتمثلة فى آثرها على التحويلات وعلى سوق العمل. ولقد نشأت هذه الاهتمامات من منطلق مجتمعى يبحث أثر العودة على العوائد المالية وأثرها فى زيادة الاختلالات فى سوق العمل ورفع معدل البطالة. أما البعد الاجتماعى لتلك الدراسات والمتمثل فى العوائد الاجتماعية على مستوى الفرد والأسرة فمازال يستحق الدراسة، فموضوع العودة يتصل بكل أفراد الأسرة.

ز - ولقد إتفقت المجتمعات محل الدراسة فى تعاظم الاثار السلبية للعودة نتيجة للظروف الاقتصادية الانكماشية التى تعرضت لها تلك المجتمعات منذ منتصف الثمانينات.

أما بالنسبة للاثار الاجتماعية للعودة فعلى الرغم من ان دراسات الهجرة اوضحت المسئوليات التى تحملتها زوجة المهاجر اثناء غياب الزوج، فلقد اتفقت معظم الدراسات على أن المرأة بعد عودة زوجها لم تتمكن من تعزيز ثقة زوجها بقدرتها، حيث يرتبط نجاح الزوجة فى اداء الادوار غير التقليدية التى زاولتها أثناء هجرةالزوج باستمرارها فيها بعد عودته ايضا. ولكن الملاحظ أن ما حدث هو ارتداد الزوجة للادوار التقليدية بعد عودة الزوج. وهكذا نعتقد ان العامل المؤثر فى قيام الزوجة باتخاذ قرارات فردية وتحمل مسئوليات غير تقليدية يعتمد أساسا

على الوضع الاقتصادى والاجتماعى لها داخل الأسرة فالتحولات الاجتماعية والتى حدثت داخل الأسرة العربية، وأهمها تعليم المرأة وخروج المرأة للعمل بأجر والتحول إلىأسرة نووية كان تأثيرها أكثر أستمرارية على وضع المرأة داخل الأسرة عن آثر الهجرة. وهكذا نرى ان ارتقاء دور المرأة داخل أسرتها وداخل المجتمع يعتمد اساسا على برامج التنمية الاجتماعية والبرامج الموجهة للمرأة فى الدول محل الدراسة اكثر من اعتماده على ظواهر مؤقتة كالهجرة.

ح - ومن المؤكد ان الأسرة العربية فى المجتمعات محل الدراسة تتعرض لظواهر عديدة كتعليم المرأة وخروجها للعمل وتحول الأسرة إلى أسرة نووية. ولقد أشتركت المجتمعات محل الدراسة فى التعرض لهذه الظواهر وأشتركت ايضا فى مظاهر التحيز ضد المرأة العاملة بها من جانب العناصر التقليدية، إلا أننا لاحظنا وجود اختلافات واضحة فى المستوى التعليمى والمشاركة الاقتصادية للمرأة فى تلك المجتمعات، حيث تأتى الاردن فى المقدمة بالنسبة للمستوى التعليمى للاناث بالمقارنة ببقية المجتمعات.

ط - مثلت المرأة فى المجتمعات محل الدراسة الطرف الاضعف فى سوق العمل، ولهذا لاحظنا تأثرها الشديد بالأزمة الاقتصادية فى تلك المجتمعات والتى انعكست على معدل البطالة للاناث. اما بالنسبة للمرأة العاملة العائدة فان من اهم مشكلاتها العودة فى ظل مجتمع تعانى فيه الاناث من صراع الادوار نظرا لأنه مجتمع فى مرحلة أنتقالية لم تحدد فيه بعد الادوار.

ى - ويمثل تغيير وضع الأسرة الاجتماعى والاقتصادى بعد العودة من الخارج أحد اهم العوامل التى تعوق عملية إعادة إندماجها فى المجتمع المحيط بها. وهكذا قد تمثل الهجرة والعودة ومصاحباتها من حراك اجتماعى لفئة معينة عامل سلبى للأندماج الاجتماعى داخل محيط المعارف السابق للأسرة.

ك - ومما لا شك فيه أن المجتمعات محل الدراسة لجأت إلى الهجرة كآلية من آليات إستيعاب فائض العمالة كحالة مصر واليمن. ولقد تعددت الاسباب الإقتصادية لتشجيع الهجرة مثل مشكلة نمو السكان، العجز فى ميزان المدفوعات، ضيق فرص العمل، الحاجة إلى المدخرات القومية. ولهذا شجعت معظم الدول هجرة أفرادها للعمل بالخارج. الا أن ذلك تم دون وضع سياسات متكاملة للهجرة والعودة. ولقد ترتب على ذلك عدم تحقيق الاستفادة من العوائد المالية للهجرة فى تشجيع القطاعات الانتاجية المولدة لفرص عمل انتاجية حقيقية فى الدول المرسلة للعمالة وكذلك إهمال واضح لقطاع الزراعة فى المجتمعات محل الدراسة، مما أدى فى

النهاية إلى تفاقم كافة المشكلات الاقتصادية مع حدوث عودة العمالة وارتفاع معدل البطالة نتيجة العدم وجود فرص عمل حقيقية. ومما لا شك فيه ان كل هذه المشكلات تؤثر على الأسرة والمرأة العائدة. فالأسرة تشعر بأن عودتها أمر غير مرغوب فيه سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المجتمع المحيط بها. والمرأة العاملة العائدة تمثل عبئا على سوق العمل فى هذه المجتمعات.

ل - تشير دراسة حالات الأسر العائدة إلى انها أسر غير متجانسة، بحيث يمكن الجزم بأن الفئة التى تمكنت من الادخار واكتساب بعض المهارات كانت فى وضع أفضل من بقية الأسر العائدة بل وايضا من بعض الأسر غير المهاجرة. أما الأسر العائدة إثر حرب الخليج والتى لم تتمكن من الحصول على ممتلكاتها وفقدت كل مدخراتها، فإن حالتها الاجتماعية والاقتصادية حرجة للغاية خاصة فى حالة عدم أمتلاكها سكنا فى وطن المنشأ.

م - وفى النهاية فان الدراسة تشير إلى إنه لا يمكن فصل مشكلات إعادة إندماج للأسرة والمرأة العربية عن مظاهر الانتقالية فى الأسرة والمجتمعات العربية. كذلك فان مشكلة إعادة الاندماج للأسرة والمرأة العربية على مستوى المجتمع ككل تمثل جزءا اساسيا من الاطار الاجتماعى والاقتصادى لتلك المجتمعات، بحيث لا يمكن فهم آثار العودة الا فى ظل ذلك الأطار.

ويصبح التساؤل المطروح : هل توجد إذا ضرورة فى تبنى سياسات خاصة بإعادة إندماج الأسرة والمرأة العربية فى مجتمعات المنشأ أم يجب معاملتهم كبقية أفراد المجتمع محل الدراسة؟

٢ - <u>نظرة مستقبلية</u>:

إذا بدأنا بالتساؤل الأخير المطروح فى شواهد تلك الدراسة، فاننا نعتقد أننا يجب أن نفرق بين الحلول المؤقتة والحلول الدائمة. وتستند هذه التفرقة على نوعية العودة وطبيعة البرامج المطلوبة، فالعودة القهرية أو الاجبارية تتطلب وضع البرامج السريعة الخاصة بالمتضررين منها، على اساس انها حالة طارئة. ويمكن ان نطلق على ما سبق حلول الأجل القصير. أما الحلول الدائمة فتشمل سياسات وبرامج الأجل الطويل. وتختلف عن حلول الأجل القصير من حيث طبيعة برامجها ومدخلها فى التعامل مع ظاهرة العودة بصفة عامة. فبالنسبة للحلول الدائمة يجب التعامل مع ظاهرة العودة على انها نتيجة طبيعية من نتائج الهجرة المؤقتة. فلقد ثبت لنا من الدراسة السابقة أن العودة فى ظل الهجرة المؤقتة هى أمر حتمى طالت أو قصرت مدة الهجرة.

ولقد إستخدمت المجتمعات العربية محل الدراسة الهجرة كآلية لإستيعاب فائض العمالة بها دون التخطيط لها او التخطيط للوجه الاخر من هذه الظاهرة، الا وهو العودة. وحيث أن الأسرةوالمرأة هى جزء من المجتمع، ففى كثير من الاحيان لم تخطط الأسرة نفسها والمرأة المهاجرة أو التى تنتظر عائلها المهاجر لظاهرة العودة، وكأنها لن تحدث أبدا. بمعنى أن عدم التخطيط والاستعداد للعودة هى ظاهرة مجتمعية واسرية معا. ولهذا فان المقصود بالحلول الدائمة على المستوى المجتمعى سياسات وبرامج دائمة وليست وقتية تعمل بإنتظام للأعداد لظاهرة العودة وإعادة إندماج الأسرة العائدة والعائدين بصفة عامة فى مجتمعهم الأصلى دون النظر للعائدين على انهم عبء على وطن المنشأ. اما على مستوى الأسرة فالمطلوب هو التغيير فى بعض الاتجاهات السائدة من جانب أفراد الأسرة تجاه الظاهرة محل الدراسة. ويعنى ما سبق أنه على الرغم من إعترافنا بانه لا يمكن دراسة ظاهرة العودة إلا فى ظل الاطار الاجتماعى والاقتصادى للمجتمعات محل الدراسة، فأننا نرى ضرورة لتوجيه بعض الجهود الخاصة لمشكلات إندماج الأسرة والمرأة العربية العائدة فى وطن المنشأ. ولا نعنى بالحلول والاقتراحات الدائمة فى الأجل الطويل أنها حلول تستغرق وقتا طويلا فى الاعداد لها ولكن المقصود هو انها اقتراحات يجب الأخذ بها بصورة دائمة لأن العودة ظاهرة متكررة وليست مؤقتة. ومن واقع دراستنا السابقة تبين لنا أن الحلول قصيرة الأجل لأزمة العائدين من الكويت والعراق كتقديم معونة مالية ومادية وتوفير نوع من الأقامة... اسهل واسرع فى حدوثها عن الحلول الدائمة. لهذا فاننا سنبدأ بالبرامج والسياسات والاقتراحات الدائمة نظرا لأهميتها لظاهرة متكررة الحدوث فى مجتمعنا العربى.

وبداية نشير إلى أن مدخلنا هو ان المواطن العائد هو مواطن مرغوب فيه ويجب

تحقيق أقصى فائدة من عودته. ويتطلب ذلك جهودا عديدة على مستوى الأسرة وجهود تطوعية من جانب العائدين فى المقام الأول، حيث ان الدول محل الدراسة فى وضع اقتصادى لا يسمح لها بالقيام بدور فعال فى الأجل القصير.

ا - <u>البرامج والسياسات والاقتراحات الدائمة</u>:

١ - <u>المستوى الجزئى</u>:

- تتعرض الأسرة أولا قبل المجتمع لظاهرة العودة وبالتالى فاننا نعتقد أن على الأسرة العبء الأهم فى إعادة الاندماج فى وطن المنشأ. ومن واقع دراستنا نرى أن توفر المسكن بالنسبةللأسرة العائدة يمثل اهم عناصر الأمان فى العودة. ولهذا فأننا نوصى كل الأسر المهاجرة بالأهتمام بتملك سكنا ما فى وطن المنشأ حتى إذا طالت مدة الغربة فى بلد الاستقبال. ويمكن المبادرة ببعض الجهود التطوعية من جانب العائدين لتكوين جمعيات للأسكان أثناء الهجرة، يكون الهدف منها تمويل تجمعات سكنية للعائدين، يساهم فيها كل مهاجر بحصة مالية تناسبه، ويحصل بالتالى على الوحدة السكنية الملائمة له. كذلك يمكن الاشتراك جماعيا فى تأمين خاص ضد مخاطر العودة.

- يجب على الأسرة المهاجرة ايضا الإبقاء على اواصر الارتباط بينها وبين محيط المعارف والاهل فى وطن المنشأ، حتى تسهل عملية إعادة الاندماج عند العودة.

- وفى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات محل الدراسة فإن الاعتماد على الجهود التطوعية والشخصية يعد من الأمور المطلوبة. ولهذا فمن المطلوب ان تعمل الأسرة المهاجرة العائدة على تخصيص جزء من مدخراتها لمساعدة العائدين المتضررين من العودة فى الحصول على الخدمات الصحية اللازمة والمأوى الملائم. ونوصى بتكوين صندوق خاص بذلك من جانب العائدين القادرين، على ان تتصف موارد تلك الصندوق بالاستمرارية.

- كذلك فمن الممكن ان يوفر العائدون ذوى المدخرات فرص عمل ناجحة لزملائهم من العائدين، فلقد أوضحت نتائج مسح العودة، لمصر فى ١٩٨٨ ان ٢٨ر٩% من العائدين أقاموا مشروعات اقتصادية بعد العودة[١٠٧]، إلا ان ٥% فقط منهم استخدم افرادا من العمالة العائدة.

ونعتقد أن هذه النسبة منخفضة للغاية ويمكن التوصية بمراعاة ارتفاعها كوسيلة

لحل مشاكل العائدين الباحثين عن عمل .

- أما بالنسبة للزوج العائد فأن تقبله لدور المرأة الجديد غير التقليدى فى وطن المنشأ يعد من الأمور المطلوبة حتى تشعر تلك المرأة بان دورها ليس مجرد ملئ فراغ دون ان يمثل تعزيزا لمكانتها فى الأسرة.

- كذلك فاننا نطالب الزوجة المستقبلة لزوجها العائد إلا تنظر اليه على انه مصدر دخل فقط لا غير، فهو عائل هذه الأسرة ووالد اطفالها، ويجب أن يشعر ان عودته مرغوب فيها حتى ولو أدت إلى إنخفاض فى الدخل. فتواجده فى المنزل مع اطفاله امر يفوق فى اهميته زيادة الدخل، وعلى الزوجة ان تذكر ذلك دائما لأطفالها حتى لا يعتبروا عودة الأب عبئا اجتماعيا واقتصاديا.

- وبالنسبة للزوج المستقبل للمرأة العاملة العائدة، فاننا نتوقع ان يتفهم ذلك الزوج الأعباء النفسية التى تعرضت لها هذه الزوجة من أجل تحسين مستوى معيشة الأسرة. ومساعدة تلك الزوجة فى الأعمال المنزلية وتنشئة الأطفال يعد من الأمور المطلوبة تجنبا لصراع الادوار التى تعانى منها الزوجة.

- وفى النهاية توجد ضرورة فى إجراء دراسات قطرية لمقارنة الأسر العائدة وغير المهاجرة لتحديد اهم المشكلات التى تتعرض لها الأسر العائدة بالمقارنة ببقية أفراد المجتمع.

- وتمثل البيانات والمعلومات فى اى ظاهرة المنطلق الاساسى لوضع الحلول المناسبة والبرامج، ويتطلب ذلك تشجيع القيام بمسوح الهجرة والعودة فى المجتمعات محل الدراسة مع التوسع فى تلك المسوح لتشمل البيانات الخاصة بالأسرة المهاجرة والعائدة ومشاكلها والمرأة فى ظل الهجرة والعودة. كذلك يجب الأهتمام بالدراسات والمسوح الأقليمية المقارنة فى هذا المجال ومحاولة استشراف المستقبل بالنسبة لهذه الظاهرة.

- الاستعداد لظاهرة العودة من جانب الحكومات المختلفة باعتبار انها ظاهرة دائمة ومنتظرة وليست مؤقته وفجائية. وتعد تجربة الجزائر مثال ناجحا فى ذلك[١٠٨]، حيث انشأت الجزائر مكتب العمل القومى الجزائرى ONAMO والذى عمل على تطبيق معايير لأنتقائية المهاجرين ومراقبة تيارات الهجرة. والمقترح فى هذا الخصوص هو الزام الراغبين فى العودة بتسجيل أنفسهم فى السفارات قبل العودة وذلك بغرض تحديد حجم العودة الإختيارية واهمية الخصائص الاقتصادية

والاجتماعية لهذه الفئة من العائدين على الرغم من أن الراغبين فى العودة المخططة لا يمثلوا كل مجتمع العائدين. إلا ان معرفة حجم هذه الظاهرة بصورة جزئية قبل وقوعها قد يساعدنا فى رسم الاتجاهات العامة للعودة فى المستقبل والاستعداد لها. ومن المفيد ايضا الأهتمام بالدراسات الاستشرافية لأسواق العمل الخارجية لإستشراف ظاهرة العودة قبل وقوعها.

- ثبت لنا أن الأسرة والمرأة العربية العائدة هى جزء من ظاهرة كلية يجب دراسة مدى تطورها والعوامل المسببة لهذا التطور والمشكلات التى تواجهها. ونرى فى هذا الخصوص ضرورة تفصيل هذه الدراسات بحيث تشمل التفاوتات بين الحضر والريف والظروف الاقتصادية للمرأة والأسرة، وبحيث تتضمن الدراسة المرأة العاملة بكافة القطاعات سواء كان عملها بأجر او بدون أجر. فهناك ضرورة لدراسة ظروف المرأة فى المنزل او فى القطاع الزراعى او القطاع غير المنظم وتقييم مساهمتها فى هذه القطاعات تقييما نقديا، حيث ان ذلك سوف يرفع من القيمة الاجتماعية لعمل المرأة فى هذه القطاعات، وهى القطاعات الأساسية المستوعبة للمراة العربية.

- كذلك فإن ابراز دور المرأة الاقتصادى فى هذه القطاعات سوف يعزز من ثقة الرجل بها ويرفع من شأنها فى المجتمع ككل. ومن الممكن ان يؤدى ذلك على إعادة تقسيم العمل التقليدى على أساس الجنس ويصبح العمل المنزلى والغير المنزلى مشاركة بين الجنسين. ويجب تشجيع المرأة على القيام بأنشطة اقتصادية خارج المنزل وتوفير القروض والتسهيلات المالية للقيام ببعض المشروعات الصغيرة فى الريف على وجه الخصوص. ويمثل خروج المرأة للنشاط الاقتصادى احد العوامل الهامة التى تساهم فى تغيير النظرة التقليدية للمرأة بصفة عامة كما سبق أن أشرنا. ويعد هذا العامل الأخير الشرط الأساسى لأستمرارية قيام المرأة بأدوارها غير التقليدية.

- ويتطلب ما سبق ضرورة توفير التسهيلات التى تساعد المرأة على التوفيق بين العمل خارج المنزل وداخله حتى لا ترتد المرأة العاملة العائدة إلى البيت. ولهذا فإن العمل على إنتشار دور الحضانة وتوفير الأطعمة الجاهزة الرخيصة تعد من الأمور الأساسية فى هذا المجال[١٠٩] سواء للمرأة العاملة العائدة أو لغير المهاجرة.

- العمل على تشجيع القطاع الخاص على أستقطاب العمالة العائدة الماهرة وهو ما تم بالفعل فى التجربة الجزائرية ويمكن ان يتم الاستعداد لذلك إما فى دول المهجر قبل العودة او بعد العودة من خلال تقديم بعض الأعفاءات والتسهيلات كحوافز

للقطاع الخاص لتشجيعه على استقطاب العمالة المهاجرة أو العائدة الماهرة وإعادة توظيفها فى مجتمعها الأصلى.

- العمل على تشجيع القطاع الخاص على إلحاق سيدات فى العمل خاصة أنه اصبح القطاع الرائد فى كل المجتمعات محل الدراسة. كذلك يجب العمل على فتح المجال للمرأة فى الأعمال غير التقليدية فى الصناعة مع ضرورة تنظيم العمل فى القطاع غير المنظم وادخاله فى تقييم الناتج القومى.

- ضرورة قيام نوع من التنسيق بين دول الارسال والاستقبال العربية من خلال عقد اتفاقات متعددة الأطراف، على ان يتم الاستغناء عن العمالة العربية بشكل تدريجى وخلال مدى زمنى ممتد يسمح لدول الارسال العربية بالاستعداد لأستيعاب العائدين.

- ويرتبط ذلك بضرورة وجود سياسات إقليمية للهجرة والعودة، ليس فقط لتنظيم إنتقال العمالة ولكن لتوفير الضمانات اللازمة لتشجيع هجرة وإقامة الأسرة مع عائلها فى الخارج، حيث لاحظنا أن ظروف إعادة إندماج أفراد الأسرة بعد العودة تكون أفضل إذا ظلت الأسرة متماسكة خلال الهجرة للخارج. ويتطلب ذلك أن تسهل الدولة المستقبلة للعمالة إقامة الأسرة مع عائلها المهاجر.

- كذلك هناك ضرورة فى التنسيق الأقليمى بين دول الإرسال ودول الإستقبال من اجل خلق صندوق إقليمى لتقديم تعويضات وتسهيلات للعودة غير المتوقعة، على ان تلتزم دول الأستقبال الرئيسية بتقديم المعونة المالية بصورة مستمرة، لأن العودة الفجائية لا يمكن توقعها ولكن يجب الاستعداد لها بصورة دائمة.

- ومن اهم التوصيات فى مجال تخطيط العودة هو توجيه العائدين داخل اسواق العمل المحلية حيث تمثل مدخراتهم ومهاراتهم أصول إنتاجية داخل وطن المنشأ. وسوف نهتم بهذه النقطة على وجه الخصوص ونضرب أمثلة واقعية فيها من المجتمعات محل الدراسة.

فإذا بدأنا باليمن فإن من اهم مجالات الاستثمار التى يمكن أن يساهم فيها العائدون هو مجال القطاع الزراعى الذى تم إهماله نتيجة لأفتقاده للاستثمارات اللازمة ونتيجة لمشكلة المياه حيث تعتمد أغلب الزراعة اليمنية على الأمطار. كذلك يعانى هذا القطاع من إهمال شديد للمحصولات الرئيسية فيه كالحبوب والخضروات والحاصلات القابلة للتداول كالبن. ويرجع السبب فى ذلك إلى الاقبال على زراعة القات المربح على حساب تلك المحصولات[١١٠]. وحيث أن معظم الأسر

العائدة فى اليمن من المناطق الريفية فاننا نعتقد أن تشجيعهم لتوجه أستثماراتهم إلى هذا المجال يعد أمرا مرغوبا فيه. ومن الممكن تكوين بعض الجمعيات لتقديم قروض وتسهيلات أئتمانية فى هذا المجال وعلى وجه الخصوص لمشروعات توفير المياه والاسمدة والمعونة الفنية. ونطالب بأن تحصل المرأة اليمنية العائدة بنفس حقوق الرجل فى الحصول على هذه التسهيلات للقيام بدورها فى هذا المجال. ومن المجالات التى يمكن الاستفادة فيها من مدخرات العائدين فى اليمن هو مجال صيد الاسماك. ففى حين بلغت الطاقة الكامنة للأنتاج فى هذا المجال ٤٥٠٠٠٠ طن فى السنة فان الانتاج الفعلى لم يتعدى ١٠٠٠٠٠ طن سنويا[١١١].

- ونعتقد ان كلا القطاعين الزراعة والصيد يعدا من القطاعات المناسبة للخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأسرة والمرأة العائدة والتى تتصف بمستوى تعليمى منخفض وريفية الاقامة. ويمكن للمرأة اليمنية القيام فيهما بدور فعال دون المساس بالتقاليد. والمطلوب هنا هو تقييم دور المرأة منذ البداية حتى النهاية تقييما نقديا، فالمرأة يجب أن تصبح ربة عمل وليس فقط مساعدة لزوجها فى هذا المجال. وإذا كنا لاحظنا عزوف العمالة العائدة واغلبها من الذكور عن العمل الزراعى فأن قيام المرأة بهذه الأعمال واستقلالها بها يمكن أن يعوض دور الرجل الذى ابتعد عنها. ويمكن أن يقوم الزوج العائد بمساعدة زوجته بالمدخرات اللازمة حتى تتمكن من القيام ببعض المشروعات الصغيرة فى هذا المجال.

- وعلى المهاجر العائد ان يكتشف مجالات أخرى غير تقليدية للعمل، ونرى فى قطاع السياحةمجالا مربحا ومناسبا لإستيعاب العائدين. فصناعة السياحة يمكن أن تشترك فيها الأسرة كلها لخدمتها وصناعة بعض المنتجات اليمنية التقليدية للسواح، وعلى وجه الخصوص المنتجات الفضية والحرفية. وتتلائم طبيعة تلك الأعمال مع حجم مدخرات العمالة العائدة، حيث لا تتطلب استثمارات كبيرة، وكذلك تتلائم مع الدور التقليدى للمرأة اليمنية داخل منزلها واسرتها. فالعمل يمكن ان يتم داخل المنزل كما يحدث فى مصر فى قرى عديدة كقرية كرداسة والحرانية، شرط تقويم عمل المراة بصورة نقدية حتى لو كانت تساعد الزوج. ويمكن أن يكون هذا النشاط الصغير متروك للمرأة، فى حين هناك مجالات أخرى للرجل كالخدمة فى الفنادق والقيام ببعض الخدمات للسواح. ويتلائم ايضا هذا المجال مع خبرة العائدين والذين إكتسبوا مهارات فى قطاع الخدمات فى السعودية كما سبق أن أشرنا[١١٢].

ويرتبط بما سبق تشجيع الأسر العائدة للاستثمار فى مجال الصناعات صغيرة الحجم، على وجه الخصوص الصناعات الغذائية والتى ازدهرت فى الثمانينات وايضا في مجال صناعة الملابس الحديثة والتقليدية أو فى مجال

الصناعات الحرفية. وتتناسب مثل هذه الصناعات مع طبيعة المرأة العائدة اليمنيةوالتقاليد السائدة، كذلك فأنها تتميز بانها كثيفة العمالة، على عكس القطاع الصناعى كبير الحجم والذى يتميز بكثافة رأسمالية مرتفعة. وبصفة عامة فهذا القطاع لا يستوعب أكثر من ٢ر٤%[١١٣] من العمالة اليمنية وبالتالى فلا يمكن الاعتماد عليه كثيرا فى إستيعاب العائدين. ونعتقد ايضا ان مجال الصناعات الصغيرة يعد مجالا طبيعيا للاندماج فى المجتمعات المحيطة نظرا لامكانية أن يقوم العائدون من اصحاب المشروعات بالاستعانة ببعض العمالة من محيطهم الاجتماعى. فنتيجة لافتقاد المجتمع اليمنى للبنية الاساسية فان هذه الصناعات سوف تكون متوطنة فى محل اقامة الأسرة ووسط معارفها.

- وفى النهاية نعتقد انه توجد ضرورة فى العمل جديا على احلال العمالة العائده محل العمالة الوافدة إلى اليمن. فلقد تم تقدير معدلات نمو القوة البشرية اليمنية ب ٣ر٨% علما بان الزيادة فى قوة العمل تزيد بكثير عن معدل الزيادة فى القوة البشرية. ولقد تم تقدير عدد العاطلين عن العمل فى ١٩٩١ ب ١٧٠٠ ألف عاطل. وبالتالى فمن المنطقى إعادة[١١٤] النظر فى العمالة الوافدة. فلقد تم تقدير العمالة الوافدة إلى اليمن ب ٤٤٢٧٤ عامل فى ١٩٩٠، متركزين فى قطاع التشييد والمهن الفنية والخدمية واعمال السكرتارية. ولقد كان أهم القطاعات المستوعبة لتلك العمالة هو قطاع التدريس (٧ر٤٤%). ويعد هذا القطاع من أهم القطاعات المستوعبة للمرأة اليمنية العاملة بصفة عامة.

أما بالنسبة <u>لمصر والاردن</u> فان مقترحات إستيعاب الأسرة والمرأة العائده اليها فى سوق العمل لن تختلف كثيرا عن المقترحات السابقة والخاصة باليمن. فالقطاع الزراعى مازال يمثل مجالا هاما لإستيعاب العائدين فيه نظرا لأهماله فى العقود الأخيرة. ولقد أوضحت دراسات الانتقالية للعمالة المصرية العائدة معدلات بقاء مرتفعة نسبيا للعمالة العائدة فى هذا القطاع بالمقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية[١١٥]. ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الفئة من العمالة ليس لديها المهارات المطلوبة لحراك مهنى مرتفع مثل بقية فئات العمالة. كذلك يمثل القطاع السياحى مجالا هاما لإستيعاب العمالة العائدة.

أما بالنسبة لمجال المشروعات الصغيرة فنعتقد انه من اهم المجالات لإستيعاب العمالة العائدة فى هذه المجتمعات. وحيث ان مصر والاردن قد خطت خطوات واضحة فى مجال التصنيع فان مجال الصناعات الصغيرة يمكن أن يحقق فوائد من ذلك من خلال توفير التسهيلات الائتمانية والمعونة الفنية لهذه الصناعات، وتقديم دراسات جدوى للمشروعات صغيرة الحجم والعمل على أنشاء

مجتمعات للصناعات الصغيرة كما يحدث فى مصر فى القاهرة والاسكندرية. أما الاعفاءات الضريبية والقروض الميسرة والمنح لمساعدة العائدين على بدء حياة منتجة فانها من الامور المطلوبة فى هذا المجال.

- وهناك بعض الاختلافات بين مصر والاردن بالنسبة لبعض الحلول المطروحة، ففى مصر لاحظنا ان مجال استصلاح الاراضى يمكن ان يمثل مجالا طيبا لإستيعاب الأسرة العائدة فى الأجل الطويل، حيث أن هذه الاراضى يمكن ان تمثل ايضا مراكز جذب سكانية للأسرة وبالتالى تمثل حلول لمشكلة الاسكان الذى يعانى منها المجتمع المصرى. ويمكن ان تصبح تلك المناطق مناطق متكاملة فى الاجل الطويل زراعية - صناعية - حرفية وسياحية. وبدراسة الخصائص الاقتصادية للعمالة العائدة المصرية التى بدأت مشروعا أقتصاديا بعد العودة يتبين لنا انها متركزة فى فئة السن ٤٠ - ٤٩ سنة - مع وجود انتقائية واضحة للمتزوجين[١١٦]. ونعتقد ان هذه الخصائص يمكن أن تتناسب مع الراغبين فى استصلاح الاراضى، حيث تحتاج هذه المشروعات إلى قدر من الإستثمارات قد تتوفر بالنسبة لهذه الفئة العمرية، بالإضافة إلى ان عامل الاستقرار يرغب فيه المتزوجون.

- اما بالنسبة للاردن فاننا نعتقد أنه توجد ضرورة فى إعادة النظر فى سياسات العمالة الوافدة. فعلى الرغم من التشدد فى سياسات منح تصاريح العمل للعمالة الوافدة، إلا ان تقديرات وزارة العمل كانت تشير بوضوح إلى تزايد العمالة الوافدة - سواء بصورة قانونية او غير قانونية والذى تم تقديرها ب ١٥٠ الف فى ١٩٩٠[١١٧]. ولقد ادى ذلك إلى تنامى معدلات البطالة واحلال العمالة الوافدة محل العمالة الاردنية فى عدد من القطاعات كقطاع البناء والتشييد، قطاع الزراعة والخدمات. وكافة هذه المجالات يمكن أن تمثل مجالا لإعادة إستيعاب العمالة العائدة. وهكذا نعتقد أن الحكومة الاردنية يجب أن تقوم بتنظيم استقدام العمالة الوافدة والزام القطاع الخاص بالأعداد المناسبة منها سنويا فى ضوء تقديرات العودة من الاردنيين وخصائص العائدين.

- <u>ب - الحلول فى الاجل القصير:</u>

ونظرا لإعتقادنا أن اية أزمة يتم بالفعل مواجهتها فى المجتمعات الغربية بحلول وقتية وسريعة، كالمعونة المادية والفنية فاننا لن نسرد طويلا فى هذا المجال وسوف نذكر امثلة فقط لتلك الحلول، إلا وهى:

- العمل على تسهيل إجراءات إلحاق العائدين بعملهم السابق.

- العمل على تسهيل إجراءات إصدار مستندات البيانات الشخصية والعائلية التى فقدها المهاجر العائد فى حالة العودة الجبرية.

- مساعدة المهاجر العائد على التوسع فى مجال التدريب التأهيلى والتحويلى لمجتمع العائدين.

- توحيد جهود المنظمات التطوعية داخل مظلة قومية للإستيعاب السريع للعائدين فى المجتمع وتوفير بعض الخدمات الاجتماعية لهم.

- الاعتماد على العائدين المؤهلين فى تقديم خدمات تطوعية فى مجال التعليم والصحة للعائدين غير القادرين.

- الاعتماد على الصندوق التعويضى للعائدين المقترح إنشاءه فى الحلول الدائمة لتوفير مأوى ملائم للعائدين بدون سكن.

الملحق ١- الجداول

جدول رقم - ١

عدد الاردنيين المغادرين والقادمين وصافى الهجرة (بالالف) للسنوات ١٩٨٠ - ١٩٩١

السنة	مغادر	قادم	صافى الهجرة	الصافى التراكمى
١٩٨٠	٦٤٢ر٩	٦٣٣ر٢	+ ٩ر٧	+ ٩ر٧
١٩٨١	٦٦٩ر٥	٧٣١ر٩	- (٦٢ر٤)	- (٥٢ر٧)
١٩٨٢	٦٩٤ر٣	٦٢٥ر٤	+ ٦٨ر٩	+ ١٦ر٢
١٩٨٣	٧٠٦ر٦	٦٨٢ر٥	+ ٢٤ر١	+ ٤٠ر٣
١٩٨٤	٦٩٧ر٧	٦٩٤ر٣	+ ٣ر٣	+ ٤٣ر٦
١٩٨٥	٨٩٣ر٣	٩٠٩ر٧	- (١٦ر٤)	+ ٢٧ر٢
١٩٨٦	٩٦٣ر٣	٨٣٧ر٨	+ ١٢٥ر٥	+ ١٥٢ر٧
١٩٨٧	١٢١٢ر٤	١٠٢٧ر٤	+ ١٨٥ر٠	+ ٣٣٧ر٧
١٩٨٨	١٢٩٦ر١	١١٣٥ر٧	+ ١٦٠ر٤	+ ٤٩٨ر١
١٩٨٩	١١٩٠ر٩	١١٠٧ر٠	+ ٨٣ر٩	+ ٥٨٢ر٠
١٩٩٠	١١٤٣ر٢	١٢٧٦ر٥	- (١٣٣ر٣)	+ ٤٤٨ر٧
١٩٩١	٤١٢ر٢	٤٥٤ر٥	- (٠٤٢ر٣)	+ ٤٠٦ر٤

المصدر :

صالح الخصاونه، الهجرة العمالية فى الاردن، سياستها، تدفقها، تنظيمها، ندوة سياسات الهجرة فى البلدان العربية المصدرة للعمالة، دعم سياسات الهجرة فى المنطقة العربية، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية، القاهرة ٢ - ٤ مايو ١٩٩٢.

جدول رقم - ٢-

أهم تقديرات العمالة المصرية المهاجرة والعائدة

تقدير	العمالة المصرية المهاجرة	العمالة المصرية العائدة
مسح المجلس القومى للسكان ١٩٨٥	١ر٢١٥ر٠٠٠ (عمال ومرافقون)	١ر٥٨٣ر٠٠٠
مسح الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٨٧	١ر٩٦٤ر٠٠٠ هجرة دائمة ومرافقون	١ر٧٤٠ر٦٥٣
مسح العمالة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٨٨	٩٠٥ر٠٠٠ عمالة مهاجرة بدون أسرها	١ر٤٧٤ر٢٢٦ عمالة فقط
تقديرات وزارة العمل فى ١٩٩١	١ر٩٢٩ر٤٨٦	

المصدر:

عوض مختار هلودة، تدفق هجرة العمالة وسياستها بجمهورية مصر العربية، دعم سياسات الهجرة فى المنطقة العربية، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية، القاهرة، مايو ١٩٩٢، ص ١٠.

Nassar, Heba, Return Migration, CAPMAS, Labour Information System Project, 1990, p.17

جدول رقم - ٣ -

حجم الهجرة العائدة (١٩٩١)

البيان	العدد	النسبة
المغتربين العائدين	٣١٨٥٦٦	٤٣ر٥
المرافقين العائدين	٤١٣٢٣٤	٥٦ر٥
مجموع المغتربين العائدين	٧٣١٨٠٠	١٠٠

المصدر:

عبد الله هزاع سيف، مستجدات الهجرة العائدة وانعكاسات سياستها على سياسات وحركة القوى العاملة فى نبيل خورى، الهجرة العائدة مستجداتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الدول العربية الرئيسية المرسلة للعمالة، منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمى للدول العربية، ١٩٩٢ ص ٢٠١.

جدول - ٤ -

التركيب العمري للعائدين فى الاردن، مصر، اليمن (٪)

فئة العمر	الاردن	مصر	اليمن
اقل من ١٤	١٠ر٨		١ر٨٦
١٥ - ١٩		٠ر٣١	١ر٥٩
٢٠ - ٢٩	١٥ر٠	١٩ر٧٨	٢٨ر٠٣
٣٠ - ٣٩	٣٥ر٣	٣٧ر٠٢	٣٠ر٣٣
٤٠ - ٤٩	٢٣ر٩	٢٦ر٢٠	٣٨ر٤٩
٥٠ - ٥٩	١٠ر٣	١٣ر٧٢	
٦٠ فاكثر	٢ر٧	٢ر٩٨	
غير مبين	٢ر٠		
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

عادل محمد عبد اللطيف، إستيعاب العمالة العائدة ، حالة الدول العربية المرسلة للعمالة - (الاردن والسودان ومصر ولبنان واليمن) المشكلة والنماذج و المقترحات ، دعم سياسات الهجرة فى المنطقة العربية ، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، ندوة سياسات الهجرة فى البلدان العربية المصدرة للعمالة ، القاهرة ٢ - ٤ مايو ١٩٩٢.

جدول - ٥ -

المهاجرون العائدون حسب المستوى التعليمى فى
الاردن ومصر واليمن (٪)

المستوى التعليمى	مصر	الاردن	اليمن
أمى	٣٠ر٤		٤٤ر١٦
يقرأ ويكتب	١٨ر٥٣		٣٧ر٢٢
أقل من شهادة متوسطة	٩ر٥٥	٢٥ر٦	
شهادة متوسطة	١٩ر٩٢	٢٢ر٧	
فوق المتوسط	٤ر٠٤	١٦ر٥	
شهادة جامعية	١٥ر١٢	٢٢ر٠	
فوق الجامعة	٢ر٨١	١٣ر٢	
حاصل على مؤهل عالى			١٧ر٥٦
غير مبين	---	---	٩٧ر٠٠
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

عادل محمد عبد اللطيف، إستيعاب العمالة العائدة ، حالة الدول العربية المرسلة للعمالة - (الاردن والسودان ومصر ولبنان واليمن) المشكلة والنماذج و المقترحات ، دعم سياسات الهجرة فى المنطقة العربية ، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، ندوة سياسات الهجرة فى البلدان العربية المصدرة للعمالة ، القاهرة ٢ - ٤ مايو ١٩٩٢.

جدول -٦٠-

المهاجرون العائدون (الاردن ومصر واليمن)
حسب آخر دول عمل فيها المهاجرون (٪)

الدول المستقبلية	الاردن	مصر	اليمن
السعودية	٤٨ر١	٢٨ر٨	٨٩ر٤٧
العراق		٣٨ر٣	٨ر٨٥
الكويت	٢٦ر٤	٣ر٨	
ليبيا	----	٩ر٧	
الامارات العربية المتحدة	١٠ر٦	----	
الاردن	----	٧ر٠	
دول عربية اخرى	١٠ر٩	٨ر٦	٠ر٧٩
دول اخرى	٤ر٤	٣ر٨	٠ر٨٩
الاجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

عادل محمد عبد اللطيف، إستيعاب العمالة العائدة ، حالة الدول العربية المرسلة للعمالة - (الاردن والسودان ومصر ولبنان واليمن) المشكلة والنماذج و المقترحات ، دعم سياسات الهجرة فى المنطقة العربية ، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، ندوة سياسات الهجرة فى البلدان العربية المصدرة للعمالة ، القاهرة ٢ - ٤ مايو ١٩٩٢.

جدول - ٧ -

دوافع العودة فى الاردن ومصر واليمن (٪)

الدافع	الأردن	مصر	اليمن
الاستقالة	٢٥	٥ر٠	
ظروف عائلية	٧ر٢١	٤ر٢٢	
انتهاء المشروع	٥ر١٥		
ظروف المعيشة	٣ر١٣		
صعوبات فى العمل	٧ر١١		
تخفيض الراتب	٧ر٦	٢ر١٢	
إنتهاء العقد	٥ر٠	٢ر٢١	٣ر٤٢
وجود دخل كاف	٦ر١		٤٨ر٤٢
رغبة غير محددة للعودة			
كفاية مبلغ التوفير			
عدم إمكانية			
تجديد التعاقد			
الاضطرار للعودة			
معاملة غير كريمة		٣ر١٨	
عدم إمكانية تجديد الإعارة		١ر٨	
اسباب صحية		٥ر٦	
التغيير فى شروط التعاقد		٠ر١	
عدم توفر عمل			٨ر٠٢
عدم وجود كفيل			٦٢ر١٣
آخرى		٣٥ر٥	٣٩ر٣٨

المصدر:

عادل محمد عبد اللطيف، إستيعاب العمالة العائدة ، حالة الدول العربية المرسلة للعمالة - (الاردن والسودان ومصر ولبنان واليمن) المشكلة والنماذج و المقترحات ، دعم سياسات الهجرة فى المنطقة العربية ، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ندوة سياسات الهجرة فى البلدان العربية المصدرة للعمالة ، القاهرة ٢ - ٤ مايو ١٩٩٢

جدول - ٨ -

بعض المؤشرات الخاصة بالنساء المهاجرات للعمل فى مصر

نسبة النساء العائدات من الهجرة للعمل إلى اجمالى النساء العائدات	١٣ر٢٪	التوزيع النسبى للنساء العائدات حسب المستوى التعليمى (٪)	
التوزيع النسبى للنساء العائدات من الهجرة للعمل حسب السن (٪)		أمى	٩
		يقرأ ويكتب	١
أقل من ٢٠	---	تعليم إبتدائى	١ر٨
٢٠ -	١١ر٢	تعليم ثانوى	٣٣ر٩
٢٥ -	٣٧ر٧	دبلوم	١ر٩
٣٠ -	٢٣ر٩	تعليم جامعى	٥٢ر٤
٣٥ -	١٢ر٧		
٤٠ -	٨ر٩	التوزيع النسبى للنساء العائدات حسب المهن (٪)	
٤٥ -	٤ر٧		
٥٠ +	---	المهن الفنية والعلمية	٩٢ر٥
متوسط السن (عام)	٣١ر٤	المهن الادارية	---
		المهن المكتبية	٢ر٢
التوزيع النسبى للنساء العائدات حسب الحالة الزواجية (٪)		اعمال البيع	١ر١
		الخدمات	---
		الزراعة	---
عازبة	١٤ر١	الانتاج	---
متزوجة	٨٣ر٣	غير موصوف	٤ر٢
مطلقة أو أرملة	٢ر٧		

المصدر :

Somaya El Saadani, Women International Migration from Egypt: Demographic and Seminar,12 Social Economic Characteristics, Cairo Demographic Center, 23 December, 1993, Table 3 & 4

جدول - ٩ -

تحويلات العاملين عبر الاجهزة المصرفية فى بعض الاقطار العربية المرسلة للعمالة (١٩٧٥ - ١٩٨٧)

مليون دولار امريكى

الدولة	السنة	تحويلات العاملين	نسبة التحويلات المئوية إلى	
			الناتج المحلى الاجمالى	الصادرات السلعية والخدمية
اليمن الديمقراطية	١٩٧٥	٦١ر٩	٢٣ر٦٩	٣٦ر٠٧
	١٩٧٦	١٢٠ر٨	٣٨ر٧٧	٦٨ر١٦
	١٩٧٧	١٨٤ر٧	٤٧ر٥	١٠٢ر٢٤
	١٩٧٨	٢٥٧ر٧	٥٥ر٥٩	١٣٤ر٤٤
	١٩٧٩	٣١٦ر٨	٥٨ر٨٦	٦٨ر٠٥
	١٩٨٠	٣٥٢ر٣	٥٢ر٧٧	٤٥ر٣٢
	١٩٨١	٤٠٩ر٤	٥٣ر٩٥	٦٧ر٤
	١٩٨٢	٤٧٤ر٥	٥١ر١٧	٥٩ر٦٨
	١٩٨٣	٤٩٠ر٨	٤٨ر٣١	٧٢ر٨٥
	١٩٨٤	٥٠٥ر٥	٤٦ر٧	٧٨ر٣٤
	١٩٨٥	٤٢٩ر١	٤٠ر١٢	
	١٩٨٦	٢٩٤ر١	٣٢ر٧١	
	١٩٨٧	٣٠٤ر٩	٣٢ر٧٣	
مصر	١٩٧٥	٣٦٥ر٥	٤ر٤١	١٥ر٠٨
	١٩٧٦	٧٥٥ر١	٤ر٤٢	٢٨ر٥٧
	١٩٧٧	٩٣٨ر٢	٧ر٠٩	٢٠ر٤٨
	١٩٧٨	١٧٧٢ر٨	١٢ر٢٩	٣٥ر٦٧
	١٩٧٩	٢٢١٣ر٢	١٢ر١٤	٤٦ر٢٦

	١٩٨٠	٢٦٩٥ر٥	٨ر٩	٤٣ر٦٦
	١٩٨١	٢١٨١ر٤	٨ر١٨	٢٨ر٧٧
	١٩٨٢	٢٤٣٨ر٨	١٠ر٣٣	٣٠ر٣٩
	١٩٨٣	٣٦٦٥ر٦	٩ر٧	٤١ر٦٦
	١٩٨٤	٣٩٦٢ر٧	٦ر٥٧	٤٣ر٥٤
	١٩٨٥	٣٢١١ر٥	٤ر٥٩	٣٤ر٠٧
	١٩٨٦	٣٥٠٥ر٩		٢٩ر٠٧
	١٩٨٧			
اليمن	١٩٧٥	٣٠٩ر٧	٢٨ر٦٤	٦٦٠ر٣٥
	١٩٧٦	٧٩٥ر١	٥٥ر٩٢	١٣٠٠ر٢٦
	١٩٧٧	١١٩٣ر٣	٦٦ر٢٤	٢٢٤٩ر٨١
	١٩٧٨	١٢٢٢ر٠	٥٤ر٨٤	١١٧٦ر١٩
	١٩٧٩	١١٧٧ر٣	٤٥ر٠٦	٦٦٨ر٩
	١٩٨٠	١٢٥٥ر٥	٤٣ر٦٦	٥٠٦ر٩
	١٩٨١	٩٢٦ر٥	٢٦ر٤٥	٤٢٣ر١٢
	١٩٨٢	١١١٧ر٦	٢٥ر٥٨	٥٣٢ر٢٥
	١٩٨٣	١١٦١ر٤	٢٤ر٣١	٤٧٢ر٢٥
	١٩٨٤	١٠١٢ر٣	٢١ر٨٩	٤٧١ر٦٤
	١٩٨٥	٧٩١ر٦	١٨ر٨٢	٥٠٠ر٧٣
	١٩٨٦	٥٦٧ر٦	١٤ر٢٥	٤٧٣ر٦٨
	١٩٨٧	٧١٣ر٨	١٦ر٩٥	٤٥٦ر٧٨
الاردن	١٩٧٥	١٦٦ر٧	١٧ر١٠	٤٤ر٦٦
	١٩٧٦	٤١٠ر٨	٣٢ر٣٥	٧٤ر٥٦
	١٩٧٧	٤٦٩ر٩	٣٠ر٠٩	٦٧ر٨٥
	١٩٧٨	٥٢٠ر٠	٢٥ر١٣	٦٠ر٠٣
	١٩٧٩	٦٠٠ر٥	٢٣ر٩٥	٥٣ر١٠
	١٩٨٠	٧٩٤ر٥	٢٤ر٠٦	٥٠ر٥٢
	١٩٨١	١٠٣٢ر٥	٢٩ر٢٨	٥٤ر١٢

	١٩٨٢	١٠٨٤	٢٨ر٩١	٥٧ر١٨
	١٩٨٣	١١٠٩ر٩	٢٨ر٩١	٦٣ر٢٣
	١٩٨٤	١٢٣٥ر٦	٣١ر٦٧	٦٣ر٨٦
	١٩٨٥	١٠٢١ر٨	٢٥ر٠٧	٥١ر٧٥
	١٩٨٦	١١٨٥ر٣	٢٥ر٢٩	٦٥ر٧٩
	١٩٨٧	٩٣٧ر٢	١٨ر٨٣	٤٢ر١٣

المصدر :

جورج القصيفى، انتقال العمالة العربية بين الواقع والممكن. ندوة حول الآثار الديموجرافيه والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية فى الوطن العربى مع إشارة خاصة للهجرة العائدة، ٤ - ٩ ديسمبر ١٩٨٩، عمان.

جدول - ١٠ -
بعض المؤشرات الخاصة بالمراة فى
الاردن، اليمن ومصر (٪)

البيان / البلد	مصر	الاردن	اليمن
نسبة النساء للذكور (٪)	١٠٤ر١	١٠٥ر٦	١٠١ر٣
معدل التعليم ١٩٧٠	٤٠	٤٥	١٥
١٩٨٥	٤٩	٧٢	٤٤
متوسط سنوات			
الدراسة ١٩٨٠	٤٢	٦٦	١٨
المسجلين بالتعليم ١٩٦٠	٦٥	٦٣	
الابتدائى ٨٧ - ١٩٨٨	٧٩		
المسجلين بالتعليم			
الاعدادى ٨٧ - ١٩٨٨	٧٣		
المسجلين فى التعليم			
الثانوى ٨٧ - ١٩٨٨	٥٢		
نسبة النساء للذكور			
فى قوة العمل ١٩٨٨	١٦	١١	١٥
نسبة النساء ١٩٨٩/٨٨			
فى قوة العمل	١٣ر٥	٩ر٩	١٣ر١
نسبة الاناث			
فى الحضر	١٨ر٨٨	٢١ر٨	١٠ر٦٤
	(١٩٨٩)	(١٩٨٣/٨٢)	(١٩٨٦)
نسبة القوة العاملة			
من النساء حسب المهنة (٪)	١٩٨٦	١٩٩١	١٩٨٦
الاعمال الفنية والمهنية	٣٠ر٢	٣٩ر٣	٠ر٩
الاعمال الأدارية	٠ر٧	١ر٦	٠ر٠٢
الأعمال المكتبية	٢٤ر٢	١١ر١	٠ر٢
مهن التجارة	٢ر٦	١ر٦	٠ر٥
المهن الخدمية	٣ر٥		٠ر٧
النشاط الزراعى والصيد	٤ر٥	٢ر٦	٩٢ر٥
النقل والانتاج	٤ر٨	١٠ر٨	١ر٩
غير محدد	٤ر٥	١ر٤	١ر٨
المتعطلين لأول مرة	٢٤ر٦	٢٧ر٢	١ر٤
النساء العاملات حسب الحالة			
العملية	(١٩٨٦)	(١٩٩١)	(١٩٨٦)
نسبة النساء اصحاب العمل	٤ر٥	٥ر٣	١٥ر١
نسبة النساء اللاتى يعملن بأجر	٦٩ر٩	٥٨ر٧٠	١٠ر٥
نسبة النساء فى العمل			
بلا أجر	٠ر٠٠٦	١ر٠	٧٢ر٠
غير مصنف	٢٥ر٦	٣٤ر٠	٣ر٠

المصدر :
تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائى، الامم المتحدة ١٩٩٢ واحصائيات اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربى آسيا.

جدول رقم - ١١ -

بعض المؤشرات الاجتماعية فى الاردن ومصر واليمن

البيان	مصر	الاردن	اليمن
المؤشرات الاجتماعية نسبة سكان الريف (٪) ١٩٩٠	٥٣	٣٢	٧١
نسبة سكان الريف المشمولين بالخدمات الصحية ٨٥ - ١٩٨٧ (٪)		٩٥	
نسبة سكان الحضر المشمولين بالخدمات الصحية ٨٥ - ١٩٨٧		٩٨	
نسبة سكان الريف الذين يحصلون على ماء نقى ٨٥ - ١٩٨٧(٪)	٢١	٨٨	٢٦
نسبة السكان الحضر الذين لديهم ماء نقى ٨٥ - ١٩٨٧ (٪)	٦١	١٠٠	٩٥
نسبة تعليم الذكور ١٩٨٥ (٪)	٦٠	٨٦	٤٧
نسبة تعيم الاناث ١٩٨٥ (٪)	٣٠	٦٢	٢٠
عدد السكان للطبيب ١٩٩٠	١٣٢٠	٧٧٠	
عدد السكان لممرضة ١٩٩٠	٤٩٠	٥٠٠	

المصدر :

تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائى ١٩٩٢.

جدول - ١٢ -
بعض المؤشرات الاقتصادية
الاردن واليمن ومصر

المؤشرات الاقتصادية/ البلد	مصر	الاردن	اليمن
نسبة قوة العمل في قطاع			
الزراعة			
١٩٦٥	٥٥	٣٧	٧٢ر٨
٨٥ - ١٩٨٨	٣٨ر٢	١٠ر٢	٦٢ر٥
فى قطاع الصناعة			
١٩٦٥	١٥	٢٦	٨٢ر
٨٥ - ١٩٨٨	١٣ر٤	٢٥ر٦	١١
فى قطاع الخدمات			
١٩٦٥	٣٠	٣٧	١٨ر٧
٨٥ - ١٩٨٨	٤٨ر٤	٦٤ر٢	٢٦ر٤
نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ١٩٩٠ (دولار)	٦٧٨ر٢	١١١٩ر٨	٥٤٤ر١
نسبة خدمة الدين (%) لصادرات السلع والخدمات ١٩٨٠	١٤ر٧	٨ر٤	٤ر٥
١٩٩١	١٦ر٧	٢٠ر٩	٧ر٣
نسبة الدين الخارجى الكلى من :(٪)			
صادرات السلع والخدمات			
١٩٨٠	٢٢٧	٧٩	١٠٤ر٧
١٩٩١	٢٨٠	٢٨٣ر٤	٢٩٢ر٥
الناتج المحلى الاجمالى			
١٩٨٠	٩٧ر٥	-----	----
١٩٩١	١٣٣ر١	٢٢٦ر٩	٨٨ر١
معدل التضخم السنوى (٪)			
٨٠ - ١٩٨٨	١٠ر٦	٢ر٢	١٠

المصدر :

تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الانمائى ١٩٩٢.

المحلق ٢- الحواشي

الهوامش

١ - Pennisi, Guiseppo Development, Manpower and Migration in the Red Sea Region, The Case for Cooperation, Deutsches Orient Institut,1981 p. 26

٢ - King R., Return Migration and Regional Economic Problems Croom Helm, London, 1986 p. 9

٣ - نادر فرجانى، "أثر التغيرات فى اسواق البترول على التشغيل فى الدول النفطية العربية، مؤتمر عن آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية" معهد التخطيط والتنمية القومى ١١ - ١٣ يناير ١٩٨٧ ص ٧٠ - ٧٥.

٤ - محمد العوض جلال الدين، مستجدات الهجرة العائدة وانعكاساتها على سياسات إنتقال العمالة العربية فى نبيل خورى "الهجرة العائدة مستجداتها وإنعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الدول العربية الرئيسية المرسلة للعمالة، منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمى للدول العربية، ١٩٩٢ ص ٢٣ - ٢٤.

٥ - محمد عبد الهادى العكل، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العمالية، ندوة حول الاثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية فى الوطن العربى/ مع إشارة خاصة للهجرة العائدة، الاردن، ديسمبر ١٩٨٢، ص ٢٠.

٦- صالح الخصاونة، الهجرة العمالية فى الاردن، سياستها، تدفقها، تنظيمها، مشروع دعم سياسات الهجرة فى المنطقة العربية، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ندوة سياسات الهجرة فى البلدان العربية المصدرة للعمالة، القاهرة مايو ١٩٩٢ ص ١٥.

٧ - صالح الخصاونه، مرجع سابق ذكره ص ١٧ - ٢٠.

٨ - دراسة غير منشورة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا عن إعادة إستيعاب العمالة العائدة فى اليمن،الامم المتحدة ١٩٩٣.ص ٦.

٩ - احمد محمد شجاع الدين، عبد الله سعيد باحاج، الهجرة اليمنية،الابعاد والنتائج، ندوة سياسات الهجرة فى البلدان العربية المصدرة للعمالة، مشروع دعم سياسات الهجرة فى المنطقة العربية، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية، القاهرة ٢ - ٤ مايو ١٩٩٢، ص ٤ - ١٠.

١٠- عبد الله هزاع سيف، مستجدات الهجرة العائدة وانعكاسات سياستها على سياسات وحركة القوى العاملة فى اليمن، فى نبيل خورى، مرجع سابق ذكره، ص ٢٠٤ و ٢٠٥.

١١- دراسة غير منشورة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا عن إعادة إستيعاب العمالة العائدة فى اليمن،مرجع سابق ذكره، عمان، ١٩٩١، ص ١١.

١٢- عبد الله هزاع سيف، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨.

١٣- Nassar, Heba, Return Migration, CAPMAS, Labour Market Information System Project, 1990 p. 17

١٤- الارقام من بحث الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مشروع الهجرة الخارجية ١٩٨٧.
وبحث نادر فرجانى سعيا وراء الرزق، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥ ومن بحث Nassar, Heba, op.cit

١٥- التقرير النهائى عن العمالة العائدة من الكويت والعراق نتيجة لأزمة الخليج، وزارة القوى العاملة والتدريب، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، منظمة العمل الدولية، يناير ١٩٩٢.

١٦- هبة نصار، ورقة غير منشورة عن خصائص العمالة العائدة فى مشروع العمالة العائدة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩١. ص ٢٠ - ٢٥.

١٧- محمد عبد الهادى العكل، مرجع سابق ذكره، ص ٢٤ - ٢٧.

١٨- تقرير التنمية للعالم، البنك الدولى، ١٩٩٣.

١٩- المرجع السابق.

٢٠- هبة نصار، الفوائض النفطية والمديونية العربية، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، العدد التاسع عشر، ١٩٩١ ص ٢٥١.

٢١- صالح الخصاونه، مستجدات الهجرة العائدة وانعكاساتها على سياسة وحركة القوى العاملة فى الاردن، فى نبيل خورى، الهجرة العائدة مستجداتها وإنعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الدول العربية الرئيسية المرسلة للعمالة، منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمى للدول العربية، ١٩٩٢.ص ١٥٠.

٢٢- El Saqqaf, Abdulaziz, Population Dynamics Labour Mobility and Economic Development in the Republic - Yemen, Paper Delivered to the Conference on the Economics of Labor Mobility, Institute for Social & Economic Policy in the Middle East, Harvard University Cambridge, Massachusetts, February, 1992 p.7 - 8

٢٣- جورج القصيفى، إنتقال العمالة العربية بين الواقع والممكن، ندوة حول الاثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية فى الوطن العربى مع إشارة خاصة للهجرة العائدة، ٤- ٩ ديسمبر ١٩٨٩، عمان، جداول الملحق.

٢٤- عبد الله هزاع سيف، مرجع سابق ذكره ص ٢٢٦.

٢٥- دراسة غير منشورة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا عن إستيعاب العمالة العائدة فى اليمن، مرجع سابق ذكره ص ٢٠.

٢٦- المرجع السابق.ص ١٩-٢٤

٢٧- المرجع السابق.ص ١٩-٢٤

٢٨- المرجع السابق.ص ١٩-٢٤

٢٩- هبة نصار "الاثار الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى" المؤتمر الثالث لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، نوفمبر ١٩٩٢ ص ١ - ٦.

٣٠- إيهاب عز الدين نديم، العمالة المصرية العائدة، الابعاد والحلول، ندوة العمالة العائدة ومدى إستيعاب سوق العمل لها، وزارة القوى العاملة والتدريب، صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية، ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠ص ٣٠.

٣١- جورج القصيفى، مرجع سابق ذكره، الملحق.

٣٢- Nagi, Saad z. "Implications of Societal Change with Emphasis on the Family". A paper prepared for a seminar on the Social Consequences of Population Growth and Changing Social Conditions with Particular Emphasis on the Family, organized by the UN Center for Social Development and Huminatarian Affairs, held by UN Office, Vienna September 21 - 25, 192 p.7 -9

٣٣- "أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية دراسة إستطلاعية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا الامم المتحدة. ٢١ يناير إبريل ١٩٩٢ ص ٦١- ٦٦.

٣٤- نادر فرجانى، مرجع سابق ذكره ص ٩١.

٣٥- المرجع السابق ص ٩١.

٣٦- المرجع السابق ص ١٢٣

٣٧- المرجع السابق. ص ٧٩.

٣٨- دراسة غير منشورة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، عن إستيعاب العمالة العائدة فى اليمن،الامم المتحدة، مرجع سابق ذكره ص ٩.

٣٩- El Saadani, Somaaya, Women Interational Migration Egypt Seminar Demoraphic and Social Economic Characteristics, 23 Dec. 1993, Cairo p. 28 - 29

٤٠- انظر ايضا عوض مختار هلودة، تدفق هجرة العمالة وسياستها بجمهورية مصر العربية، دعم سياسات الهجرة فى المنطقة العربية، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ندوة سياسات الهجرة فى البلدان العربية المصدرة للعمالة، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الامم المتحدة للتنمية القاهرة ٢ - ٤ مايو ١٩٩٢ ص ٥٣.

٤١- أحمد عبد الرحمن حموده، آثار انماط الهجرة الخارجية وسياستها على المرأة الاردنية، إجتماع خبراء حول السياسات السكانية والمرأة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا الامم المتحدة، ١٢ - ١٦ نوفمبر ١٩٨٩، بغداد ص ٢٥٥، ٢٥٦.

٤٢- صالح الخصاونه، هجرة العمالة الاردنية مرجع سابق ذكره، الملحق رقم ١٤.

٤٣- دراسة غير منشورة للجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربى آسيا عن استيعاب العمالة اليمنية مرجع سابق ذكره ص٣.

٤٤- أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الاسرة العربية، دراسة إستطلاعية مرجع سابق ذكره ص ١ - ٦.

٤٥- تقرير التنمية فى العالم، البنك الدولى اغسطس ١٩٩٣.

٤٦- El-Safty, Madiha, Situation of Families in Western Asia: The Arab Family in Transition, A Sociological Perspective, United National African and Western Asia Preparatory Meeting for the International Year of the Family, Tunis, January, 18 - 22 p. 7 - 13 1933

٤٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، بحث السكان بالعينة ١٩٦٦، وتعداد السكان ١٩٨٦

٤٨ - El Safty, Madiha, op.cit. p. 3 - 13

٤٩- تقرير التنمية البشرية برنامج الامم المتحدة الانمائى، الامم المتحدة ١٩٩٢.

٥٠- المرجع السابق.

٥١- جداول عن المرأة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، الامم المتحدة.

٥٢- محمد عبد القادر، مؤشر التعليم فى ناهد صالح، محمود عبد القادر، عاطف خليفة، المؤشرات الاجتماعية للتنمية،المسح الاجتماعى للاسرة المصرية، المركز الاقليمى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، مصر، القاهرة ١٩٩٠، ص ٢٤٥.

٥٣- أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الأسرة العربية ، دراسة استطلاعية، مرجع سابق ذكره ص ٢٧.

٥٤- وهيبة غالب فارغ الفقية، تعليم المرأة اليمنية واثره فى التنمية جامعة صنعاء، ورقة غير منشورة ص ٩.

٥٥- شهيرة الباز، عمالة المرأة فى مصر، رؤية استراتيجية، فى مكون الطفولة والامومة فى الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦، المجلد الثانى، يونيو، ١٩٩٣ ص ٨٥ - ٨٨.

٥٦- المرجع السابق ص ٨٥ - ٨٨.

٥٧- المرجع السابق ص ٨٥ - ٩٠.

٥٨ - Za'louk, Malak, Women CAPMAS, Labour Informtion System Project, December, 1990, p.33

٥٩- من احصائيات اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربى آسيا، الأمم المتحدة، غير منشور.

٦٠- المرجع السابق.

٦١- وهيبة غالب فارغ الفقيه، مرجع سابق ذكره ص ١٣ - ١٦.

٦٢- المرجع السابق ص ١٨.

٦٣- أحمد عبد الرحمن حمودة، مرجع سابق ذكره ص ٢٥٧ - ٢٦١.

٦٤- المرجع السابق ص ٢٥٧ - ٢٦١.

٦٥- دراسة غير منشورة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا عن إستيعاب العمالة العائدة فى الاردن، مرجع سابق ذكره

٦٦- أحمد عبد الرحمن حمودة، مرجع سابق ذكره ص ٢٧٠ - ٢٧١.

٦٧- دراسة غير منشورة للجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربى أسيا عن العمالة العائدة فى الاردن، مرجع سابق ذكره.

٦٨- المرجع السابق.

٦٩- المرجع السابق.

٧٠- دراسة غير منشورة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا عن إستيعاب العمالة العائدة فى الاردن، مرجع سابق ذكره.

٧١- المرجع السابق.

٧٢- احمد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ٢٦١.

٧٣- المرجع السابق، ص ٢٦٢ و ٢٦٣.

٧٤- دراسة غير منشورة للجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربى آسيا عن إستيعاب العمالة العائدة فى الاردن، مرجع سابق ذكره.

٧٥- المرجع السابق.

٧٦- المرجع السابق.

٧٧- دراسة غير منشورة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا عن إستيعاب العمالة فى اليمن ص ٣٨.

٧٨- El Saqqaf, Abdulaziz, opcit p. 8

٧٩- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا عن إستيعاب العمالة العائدة فى اليمن، مرجع سابق ذكره.

٨٠- المرجع السابق ص ٢٨.

٨١- المرجع السابق ص ٤٠.

٨٢- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين اليمنيين بسبب أزمة الخليج عام ١٩٩٠، نتائج دراسة ميدانية اقيمت فى كانون الثانى، يناير عام ١٩٩٢، اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربى آسيا ، الأمم المتحدة، ١٩٩٣، الملحق ص ٧١.

٨٣- دراسة غير منشورة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا عن إستيعاب العمالة العائدة فى اليمن، مرجع سابق ذكره ص ٢٩.

٨٤- المرجع السابق ص ٢٨ - ٣٠.

٨٥- المرجع السابق ص ٢٨ - ٣٠.

٨٦- جلال أمين، اليزابيث تايلور عونى، هجرة العمالة المصرية، دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية إلى الخارج، مركز البحوث للتنمية الدولية، يناير ١٩٨٦، ص ١٦٨.

٨٧- انظر سوزان محي الدين نصرت، أثر الهجرة الخارجية المؤقتة لأرباب الأسر على دور الزوجات داخل المنزل وخارجه، دراسة ميدانية فى قريتين مصريتين لمركز الصف بمحافظة الجيزة. رسالة دكتوراه فى الاجتماع الريفى جامعة القاهرة، كلية الزراعة، ١٩٨٩.

٨٨- جلال أمين، اليزابيث تايلور، مرجع سابق ذكره ص ١٧٠ - ١٧٥.

٨٩- Khattab, Hend. Daeif S, Impact of Male Labour on the Structure of the Family and the Roles of Women, Regional Paper of the Population Council, March 1982 p.54 - 86

٩٠- محمد ابومندور الديب: المرأة الريفية بين الهجرة والهجرة العائدة دراسة إستطلاعية للظاهرة فى قرية مصرية فى اجتماع خبراء حول السياسات السكانية - المرأة العربية فى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا والاتحاد النسائى العربى العام، بغداد، العراق ديسمبر ١٩٨٩ ص ٤٨٢

٩١- Taylor, E. Egyptian Migration and Peasant Wives, Middle East Research and Information Project, No/24 June 1984 p.8

٩٢- عبد الباسط عبد المعطى ، بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفين للدول العربية النفطية "إتحاد جمعيات التنمية الادارية بالاشتراك مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة": مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج، القاهرة ٩٢ - ٣٠ يناير ١٩٨٤ المجلد الثانى.

٩٣- محمد ابو مندور الديب، مرجع سابق ذكره، ص ٣١٥.

٩٤- المرجع السابق ص ٣١٨.

٩٥- عزة كريم الهجرة الريفية إلى الاقطار النفطية العربية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٠٨.

٩٦- جلال أمين، اليزابيث عونى، مرجع سابق ذكره ص ١٩٥.

٩٧- انعام سيد عبد الجواد، هجرة النساء إلى الدول النفطية، الدوافع والاثار، دراسة إستطلاعية على عينة من المهاجرات إلى الكويت. المؤتمر الدولى التاسع للأحصاء الحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، ٣١ مارس - ٥ أبريل ١٩٨٤ ص ٢٤٦ ٢٦١.

٩٨- بحث العمالة العائدة من الكويت والعراق نتيجة لأزمة الخليج، مرجع سابق ذكره، ص ٢٤و ٢٥.

٩٩- إيهاب عز الدين نديم، مرجع سابق ذكره ص ٢٧ - ٢٩.

١٠٠- هبة نصار، البطالة وسياسات الاستثمار، فى كتاب البطالة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

١٠١- Nassar, Heba, op cit p.74

١٠٢- Nassar, Heba, op cit p. 105 - 107

١٠٣- Za'louk, Malak op cit p.26

١٠٤- نادر فرجانى مرجع سابق ذكره ص ١٦٢.

١٠٥- Poverty Alleviation and Adjustment in Egypt, World Bank Report, No 8515E61 Washington 1990

١٠٦- Ibid

١٠٧- Nassar, Heba, op cit, p. 100 - 110

١٠٨- سلوى على سليمان، العمالة المصرية العائدة، قسم الاقتصاد، القاهرة، ١٩٨٨، ص ٨٠ - ٨٣.

١٠٩- شهيرة الباز، مرجع سابق ذكره ص ١٠١.

١١٠- دراسة غير منشورة للجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربى آسيا عن إستيعاب العمالة العائدة باليمن مرجع سابق ذكره ص ٢٠ - ٢٥.

١١١- المرجع السابق ص ٢٠ - ٢٥.

١١٢- المرجع السابق ص ٢٠ - ٢٥.

١١٣- المرجع السابق ص ٢٠ - ٢٥.

١١٤- عبد الله هزاع سيف، مرجع سابق ذكره عن إستيعاب العمالة العائدة، مرجع سابق ذكره، ص ٤٠.

١١٥- Nassar, Heba op cit. p. 81 - 85

١١٦- Ibid. p. 199

١١٧- صالح الخصاونة، الهجرة العمالية فى الاردن، مرجع سابق ذكره ص ٢٨ - ٣٠.

المراجع العربية

- نادر فرجانى، "اثر التغيرات فى اسواق البترول على التشغيل فى الدول النفطية العربيه، مؤتمر عن اثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية" معهد التخطيط القومى ١١ - ١٣ يناير ١٩٨٧.

----------، سعيا وراء الرزق، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٥.

- محمد العوض جلال الدين، مستجدات الهجرة العائدة وانعكاساتها على سياسات انتقال العمالة العربية، فى نبيل خورى "الهجرة العائدة مستجداتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الدول العربية الرئيسية المرسلة للعمالة منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمى للدول العربية، ١٩٩٢.

- محمد عبد الهادى العكل، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العمالية ندوة حول الاثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية فى الوطن العربى/ مع إشارة خاصة للهجرة العائدة، الاردن، ديسمبر ١٩٨٢.

- صالح الخصاونه، الهجرة العمالية فى الاردن، سياساتها، تدفقها، تنظيمها، مشروع دعم سياسات الهجرة فى المنطقة العربية، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ندوة سياسات الهجرة فى البلدان العربية المصدرة للعمالة، القاهرة مايو ١٩٩٢.

- ورقة غير منشورة، للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا عن إعادة إستيعاب العمالة العائدة فى اليمن، الامم المتحدة ١٩٩٣.

- احمد محمد شجاع الدين، عبد الله سعيد باحاج، الهجرة اليمنية، الابعاد والنتائج، ندوة سياسات الهجرة فى البلدان العربية المصدرة للعمالة، مشروع دعم سياسات الهجرة فى المنطقة العربية، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، القاهرة ٢ - ٤ مايو ١٩٩٢

- عبد الله هزاع سيف، مستجدات الهجرة العائدة وانعكاساتها على سياسات وحركة القوى العاملة فى اليمن. فى نبيل خورى "الهجرة العائدة مستجداتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الدول العربية الرئيسية المرسلة للعمالة منظمة العمل الدولية، المكتب الاقليمى للدول العربية، ١٩٩٢.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، مشروع الهجرة الخارجية ١٩٨٧.

- التقرير النهائى عن العمالة العائدة من الكويت والعراق نتيجة لأزمة الخليج، وزارة القوى العاملة والتدريب، صندوق الأمم المتحدة للأشطة السكانية، منظمة العمل الدولية، يناير ١٩٩٢.

- هبة نصار، ورقة غير منشورة عن خصائص العمالة العائدة فى مشروع العمالة العائدة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٩١.

----- الفوائض النفطية والمديونية العربية، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، العدد التاسع عشر، ١٩٩١.

--- البطالة وسياسات الاستثمار، صدر فى كتاب البطالة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٠.

----"الاثار الاجتماعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى" المؤتمر الثالث لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، نوفمبر ١٩٩٢.

- جورج القصيفى، انتقال العمالة العربية بين الواقع والممكن ندوة حول الاثار الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية فى الوطن الغربى مع اشارة خاصة للهجرة العائدة، ٤ - ٩ ديسمبر ١٩٨٩، عمان.

- ايهاب عز الدين نديم، العمالة المصرية العائدة، الابعاد والحلول، ندوة العمالة العائدة ومدى إستيعاب سوق العمل لها، وزارة القوى العاملة والتدريب، صندوق الامم المتحدة للسكان ومنطقة العمل الدولية، ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠.

- أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية على الاسرة العربية "دراسة استطلاعية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا الأمم المتحدة ٢١ يناير - ابريل ١٩٩٢.

- عوض مختار هلودة، تدفق هجرة العمالة وسياستها بجمهورية مصر العربية، دعم سياسات الهجرة فى المنطقة العربية، ندوة سياسات الهجرة فى البلدان العربية المصدرة للعمالة، مشروع مشترك لمنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية القاهرة ٢ - ٤ مايو ١٩٩٢.

- احمد عبد الرحمن حموده، آثار انماط الهجرة الخارجية وسياستها على المراة الاردنية، اجتماع خبراء حول السياسات السكانية والمراة العربية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، الامم المتحدة ١٢ - ١٦ نوفمبر ١٩٨٩، بغداد.

- محمد عبد القادر مؤشر التعليم فى ناهد صالح، محمود عبد القادر، عاطف خليفة، المؤشرات الاجتماعية للتنمية، مسح اجتماعى للأسرة المصرية، المركز الاقليمى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية، اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، مصر، القاهرة ١٩٩٠.

- وهيبة غالب فارغ الفقة، تعليم المرأة اليمنية وأثره فى التنمية جامعة صنعاء، ورقة منشوره.

- شهيرة الباز، عمالة المرأة فى مصر، رؤية استراتيجية، فى مكون الطفولة والأمومة فى الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦، المجلد الثانى، يونيو ١٩٩٣.

-الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، بحث السكان بالعينة ١٩٦٦ وتعداد السكان ١٩٨٦.

- تقرير التنمية فى العالم، البنك الدولى، اغسطس ١٩٩٣.

- تقرير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائى، الامم المتحدة ١٩٩٢.

-جلال أمين، اليزابث تايلور عونى، هجرة العمالة المصرية، دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية إلى الخارج، مركز البحوث للتنمية الدولية، يناير ١٩٨٦.

- سوزان محي الدين نصرت، أثر الهجرة الخارجية المؤقتة لأرباب الأسر على دور الزوجات داخل المنزل وخارجه، دراسة ميدانية فى قريتين مصريتين لمركز الصف بمحافظة الجيزة. رسالة دكتوراه فى الاجتماع الريفى جامعة القاهرة، كلية الزراعة، ١٩٨٩.

- عبد الباسط عبد المعطى ، بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية "إتحاد جمعيات التنمية الادارية بالاشتراك مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة": مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج، القاهرة ٩٢ - ٣٠ يناير ١٩٨٤ المجلد الثانى.

- محمد ابومندور الديب: المرأة الريفية بين الهجرة والهجرة العائدة دراسة إستطلاعية للظاهرة فى قرية مصرية فى اجتماع خبرا حول السياسات السكانية - المرأة العربية فى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا والاتحاد النسائى العربى العام، بغداد، العراق ديسمبر ١٩٨٩.

- عزة كريم، الهجرة الريفية إلى الاقطار النفطية العربية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة ١٩٩٣.

-انعام سيد عبد الجواد، هجرة النساء إلى الدول النفطية: الدوافع والاثار، دراسة إستطلاعية على عينة من المهاجرات إلى الكويت، المؤتمر الدولى التاسع للاحصاء الحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ٣١ مارس - ٥ أبريل ١٩٨٤

- بحث العمالة العائدة من الكويت والعراق نتيجة لأزمة الخليج، مشروع دعم وزارة القوى العاملة فى مجال السكان والتخطيط وتنمية الموارد البشرية EGY/89/POI، وزارة القوى العاملة والتدريب صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية يناير ١٩٩٢.

- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدين اليمنيين بسبب أزمة الخليج عام ١٩٩٠، نتائج دراسة ميدانية أقيمت فى كانون الثانى، يناير عام ١٩٩٢، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا الامم المتحدة ١٩٩٣.

- سلوى على سليمان، العمالة المصرية العائدة، قسم الاقتصاد جامعة القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٨.

المراجع الاجنبية

REFERENCES

- Pennisi, Guiseppo, Development, Manpower and Migration in the Red Sea Region Teh Case for Cooperation, Deutsches Orient Institut. 1981.

- King R., Return Migration and Regional Economic Problems, Croom Helm, London, 1986.

- Nassar, Heba, Return Migration, CAPMAS, Labour Market Information System Project, 1990.

- El Saqqaf, Abdulaziz, Population Dynamics, Labor Mobility and Economic Development in the Republic Yemen, Paper Delivered to the Conference on the Economics of Labor Mobility, Institute for Social & Economic Policy in the Middle East, Harvard University Cambridge, Massachusetts 7 - 8 , February 1992.

- Nagi, Saad Z. Implications of Societal Change with Emphasis on the Family. A paper prepared for a seminar on the Social Consequences of Population Growth and changing Social Conditions with Particular Emphasis on the Family organized by UN center for Social Development and Huminatarian Affairs, held by the UN office, Vienna September 21 - 25, 1992.

- El Saadani, Somaya, Women International Migration from Egypt, Demographic and Socioeconomic Characteristics, Cairo Demographic Center, 23rd Seminar, Dec. 1993.

- El Safty, Madiha, Situation of Families in Western Asia. The Arab Family in Transition, a Sociological Perspective, United National African and Western Asia Preparatory Meeting for the International Year of the Family, Tunis, January, 18 - 22, 1993.

- Za,louk, Malak, Women, CAPMAS, Labor Information System Project, December, 1990.

- Khatab, Hend, Daeif S., Impact of Male Labor on the Structure of the Family and the Roles of Women, Regional Paper of the Population Council, March 1982.

- Taylor, E. Egyptian Migration and Peasant Wives, Middle East Research and Information Project, No 124, June 1984.

- Poverty Alleviation and Adjustment in Egypt, World Bank Report, Washington 1990.

E/ESCWA/SD/1993/5
c.1